قاسيون

العدد 424

السبت 17 تشرين الأول 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني

حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.500.092) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

أي انفتاح نريد؟

لا شك أن العالم يسير موضوعياً نحو الانفتاح والتشابك بين أجزائه المكونة في كل المجالات.. وقد تنبأ بذلك مبكراً ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ حينما قالا بتكوّن السوق العالمية، في وقت كانت العملية ما تزال في بداياتها، وأكدا أن البرجوازية (منذ ذلك الحين) تحاول خلق عالم على صورتها، وشدّدا على أنها ستصبح كالمشعوذ الذي يفتقد السيطرة على التحكم بالقوى الجهنمية التي استحضرها.. وأن هذه الأسلحة سترتد عليها هي نفسها...

واليوم، نرى مآل هذه النبوءة العبقرية في ظل الأزمة المالية العالمية العظمى التي تعصف بالنظام الرأسمالي، لذلك إذا كنا نفهم ونتفهم موضوعية عمليات الانفتاح الجارية بين أجزاء العالم المختلفة، وبلدنا منها، إلا أننا لا يمكن إلا أن نكون ضد الشكل الذي تحاول أن تفرضه هذه الرأسمالية على هذه الانفتاحات التي تريد أن تكون عبر اتفاقات إذعان غير متكافئة لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب التي اضطهدت تاريخياً عبر مختلف أشكال الاستعمار..

من هنا أهمية معالجة مختلف أنواع الشراكات التي تندمج فيها سورية، الواحدة بعد الأخرى.. وبعيداً عن القول بضرورة الانكفاء والانغلاق، يجب السير نحو إيجاد الظروف المثلى والأفضل للتعامل مع الخارج.. وهذه الشروط لا يمكن أن تتوفر دون دراسة هذه الشراكات وأهدافها وشروطها من جهة، ودراسة نقاط القوة والضعف لدينا في المجالات كافة، وخصوصاً في الاقتصاد السوري باتجاه تعظيم نقاط القوة وتحجيم نقاط الضعف من جهة ثانية.. وإلاّ لن تكون هذه الشراكات، وخاصةً الأوروبية منها، إلاّ طريقاً لمزيد من إضعاف الاقتصاد السوري، وبالتالي إضعاف الدولة السورية بمعناها الجغرافي- السياسي ودورها التاريخي في محيطها المعروف..

واللافت للنظر، وهذا ليس موضوعنا الأساسي الآن، أنه لم تجر دراسة كافية ومعمقة لشروط الشراكات التي لو جرت في حينه بشكل كاف لوضعت المفاوض السوري، وبالتالي الاقتصاد السوري في وضع أفضل كنقطة انطلاق في التعامل اللاحق..

ولكن الحياة تفرض علينا اليوم البحث في نقاط القوة الكامنة في الاقتصاد السوري التي لو أطلقت لعززت إمكانياته، ولاستفادت إلى الحد الأقصى من ظروف الأزمة العالمية التي وإن سببت أضراراً إلاّ أنها تخلق فرصاً جديدةً بما لا يقاس مع الماضي لمن يحسن الاستفادة منها..

إن سورية بلد غني بكل معنى الكلمة، وأساس غناها هو تنوع مواردها والمستوى المرتفع نسبياً لمواردها البشرية بالقياس مع البلدان التي تتشابه ظروفها مع ظروفنا..

والأهم في تنوع الموارد الوطنية هو فرادتها المرتبطة بظروفها الجغرافية- المناخية، ولكن المشكلة أن هذه الموارد التي يمكن أن تؤمن لسورية **ميزات مطلقة**، غير مدروسة بشكل كاف، وحتى إنها غير معروفة إلى حد كبير.. إن التوجه نحو هذه الموارد من حيث الدراسة والاستكشاف والاستخدام سينقل سورية إلى عصر جديد، وسيسمح لها بنمو جبار خلال سنوات قليلة.. ولكن هذه المهمة يستحيل حلها دون تضافر قوى المجتمع الذي تقوده دولة تعبر بعمق عن مصالحه.. الآنية والبعيدة المدى..

والمشكلة أن السياسات الاقتصادية الليبرالية أثبتت عجزها عن حل أبسط المهام الآنية، فكيف بالمهام الاستراتيجية البعيدة المدى؟ وعجزها يكمن في فلسفتها التي لا تسعى إلى تجميع الأجزاء في كل واحد، بل العكس تماماً هو الصحيح، فهي تسعى إلى إضعاف الكلي بحجة تشجيع المبادرات **الرأسمالية الخاصة** التي لن يكون بمقدورها في أي يوم من الأيام حل مهمة كبرى من هذا النوع، هدفها دفع جميع الإمكانات والمبادرات **الفردية والجماعية والاجتماعية** باتجاه مصلحة البلاد العليا علمياً ومعرفياً وإنتاجياً واقتصادياً...

لذلك، يصبح التصدي لهذه المهمة اليوم ضرورةً موضوعيةً كي تجد سورية مكانها الطبيعي في خريطة العالم والمنطقة، الأمر الذي يتطلب صياغة النموذج السوري الضروري للانطلاق القادم نحو المستقبل، بعيداً عن النموذج الليبرالي الاقتصادي، وبالاستناد لكل التجارب السابقة له، التي أعطت الكثير رغم ثغراتها ونواقصها، والتي لا يمكن بحال من الأحوال العودة إليها، على الأقل لأنه لا يمكن المرور بمياه النهر نفسها مرتين..

إن وعي هذه الحقيقة والعمل على أساسها سيغير موقع سورية في عمليات الانفتاح الجارية، ويحولّها إلى قوة مادية حقيقية تستطيع الدفاع عن مصالحها على طاولات المفاوضات، وخلال التطبيق التنفيذي لأية شراكة كانت، لأنها حين ذاك فقط تصبح شراكة بين أنداد، وليست بين قوي وضعيف مغلوب على أمره، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■■



قبلة أوباما الوداعية للدولار المنهار...

كل شيء يتهاوى.. الدولار والجنود وأوهام أوباما والموهومين به.. الامبراطورية نفسها برسم الانهيار!

ما سبب كل هذا الدعم للأسمنت السوري؟



إن القضايا الخطيرة التي تجري في قطاع الصناعة، لا يمكن أن يتلمّس حيثياتها ونتائجها بشكل جلي إلا من هو على تماس مباشر معها، فيدرك أحوالها الراهنة ومستقبلها المهدد، ويثقله في الوقت نفسه ما يتحمّله كاهل الوطن من تبعات التدابير والسياسات الحكومية الآخذة في إضعاف صناعته، وصولاً إلى الإجهاز عليها ومن ثم خصخصتها، لنقبل مضطرين باعتماد ما يرد إلينا من الخارج كبديل لا وجود لما ينافسه في السوق المحليّة.

هذه هي حال الأسمنت السوري الذي يقاسي ما يقاسيه كي يخرج بمقاييس مقبولة تنعكس قبولاً ورواجاً لدى المستهلك..ولكن..

لمن لا يعلم، نذكّر أن سعر كيس الأسمنت السوري من أرض المعمل يبلغ /٣٣٠/ ل.س، طبعاً هذا عدا عن أجور النقل إلى المستودعات، ثمّ الورشات، إضافة إلى أجور العمّال، وهذا كله يُحمّل على السعر النهائي للكيس. بينما وبحسابات بسيطة نجد أن سعر كيس الأسمنت التركي أو اللبناني (المستورد بشكل نظامي وليس المهرّب) باعتبار أنه قد تمّ نقله إلى الورشة يبلغ /٣٠٥/ ل.س، أي أقل بـ ٢٥ ل.س عن الأسمنت السوري فيما لو أخذ من المعمل، وسيصل الفرق إلى أكثر من ذلك بكثير فيما لو حسبنا سعر الأسمنت السوري الذي تم نقله إلى الورشة... علماً بأنه لم يتسلّم مدراء معامل الأسمنت تسعيرة محدّدة للكيس. وهنا يجب التذكير أن تسعيرة المستورد أقل بكثير.

فكيف سيستعيد الأسمنت السوري القدرة على منافسة المنتج المستورد في ظل هذا الواقع؟ وكيف ستستردّ معامل الأسمنت خسائرها الفادحة التي تمنى بها خلال عملية الإنتاج، طالما أن هناك سياسة متّبعة في دعم المستورد على حساب الوطني؟! وإلى متى ستستمرّ سياسة الكرم العربي الحاتمي وإغاثة الملهوف التي تدمّر صناعتنا الوطنية، كرمى لعين أصدقاء وأشقّاء سقطوا في اختبار الصداقة والأخوة في كل منعطف حاد مرت به البلاد؟؟ وهل ستبقى أسعار الأسمنت المستورد على ما هي عليه الآن في حال إغلاق كامل معاملنا الوطنية؟؟.

■ عصام إسحق

شافيز: أوباما لا يستحق «نوبل»



فيما سادت موجة من الذهول والتشكيك في أنحاء واسعة من العالم إزاء «تتويج» أوباما بجائزة نوبل للسلام، انضم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز إلى المشككين في أحقية هذا الفوز، وقال إن أوباما لم يفعل ما يستحق عليه الفوز بتلك الجائزة سوى ترديد الأماني.

وأعرب شافيز عن اعتقاده بوجود خطأ في المسألة، متسائلاً في مقال له: ما الذي فعله أوباما كي يستحق الجائزة؟، وقال إن محلفي الجائزة أعطوا أهمية كبيرة لأمل أوباما في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونسوا دوره في الإبقاء على قواته في العراق وأفغانستان وقراره إنشاء قواعد عسكرية جديدة في كولومبيا.

ويرى شافيز أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها منح جائزة نوبل لمرشح لم يفعل شيئاً كي يستحقها، وتتم فيها مكافأة شخص على أمنية أبعد ما تكون عن التحقق. وقال شافيز إن منح أوباما جائزة نوبل مثل منح قاذف الكرة في لعبة البيسبول جائزة لمجرد أنه قال إنه سيفوز بخمسين مباراة ويسدد خمسمائة ضربة.

بعد أن دخل القطاع العام الصناعي نفقه المظلم:

أما آن للمتضررين الأساسيين أن يتحركوا؟!

◄ إعداد وحوار: علي نمر

لا تزال أصداء قرارات الإعدام التعسفية التي صدرت بحق ١٥ شركة من شركات القطاع العام تتردد في أروقة الاتحادات النقابية، فعمال تلك الشركات يطرحون عشرات الأسئلة عن مصيرهم بعد تلك القرارات، والنقابات لا تملك الجواب، وقد تبدو علامات الغضب على وجه هذا النقابي أو ذاك، بعد أن تجاهلت الحكومة المنظمة النقابية بأكملها ومضت في قراراها العجيب دون الرجوع إليها، في أكبر ضربة توجهها للنقابات منذ عقد «الشراكة التاريخية» بين الطرفين.

«قاسيون» تستمر في هذا العدد برصد ردود الفعل في أوساط النقابيين، حيث التقت بكل من السيد غسان السوطري رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية، والسيد محمود رحوم رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية، وطرحت عليهما مجموعة من الأسئلة:

ما آثار ومفاعيل هذا القرار؟ وإلى أين تتجه الحكومة؟ ولماذا لم تتحرك النقابات رغم مرور أكثر من ستة أشهر على الكتاب الذي أرسلته رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة الصناعة لكي تستشير هذه الأخيرة إدارات شركاتها الخاسرة؟ ولماذا تم تقديم هذا الكتاب على أساس أنه مقترح رغم أنه مشروع قرار؟ وما الأسباب التي أوصلت الشركات إلى وضعها الحالي؟ وأين ذهب قانون «إصلاح القطاع العام الصناعي»؟ وما هو دور الإدارات الفاسدة في إيصال تلك الشركات إلى حافة الانهيار؟

غسان السوطري (رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية)

وزارة الصناعة تجاوزتنا.. ونحن آخر من يعلم!!



كنا نتمنى لو أن السيد وزير الصناعة وضع وبين لنا الخطوط العريضة التي يمكن للإدارات في القطاع العام أن تنتهجها للاستفادة من تجربة القطاع الخاص الذي تحدث عنه، ومن ثم تقليده.

أليس الروتين القاتل الذي ترتبط الإدارات به، إضافة إلى جملة القوانين التي تكبلها كانت وراء خروج القرار الذي أصدره السيد الوزير بخروج /١٧/ شركة إنتاجية من الاقتصاد السوري. وهنا لابد من التنويه أنني لا أقصد بالإدارات أشخاصاً بعينهم، بل الطريقة الإدارية المعتمدة والمفروضة على بعض الإدارات والقوانين التي تعمل بها، على الرغم من التشريعات الكبيرة التي أقرت في السنوات الأخيرة، لكن مازال الروتين القاتل هو سيد الموقف.

إن توقف الشركات عن العمل ومنح رواتب لعمالها وهم في بيوتهم يطرح السؤال التالي: إلى متى ستتحمل وزارة الصناعة هذا العبء؟ فالكتلة المادية التي هي عبارة عن الرواتب الممنوحة للعمال وهم في بيوتهم، أليست هي من مجموع السيولة التي تحتاجها الشركات العاملة للاستبدال والتجديد والبقاء على قيد الحياة؟ أم أن الهدف هو تخليص الشركات العاملة والمنتجة من سيولتها وتفريغ الخزينة لديها حتى تصل إلى المصير نفسه الذي لاقته زميلاتها من الشركات، وتخرج من العملية الإنتاجية كلياً؟ هذا السؤال برسم وزارة الصناعة، وأتمنى الرد عليه.

وزير الصناعة بدأ بتوجيه المدراء العاملين في مختلف الشركات للاستفادة من تجربة القطاع الخاص، وطريقة عمله، التوجيه بمعناه العام في غاية الأهمية، لكن هل تعطي الوزارة للإدارات الصلاحية الكاملة في إدارة القطاع العام بكامل الحرية، كما هو الحال في القطاع الخاص؟ ألا يرتبط المدير العام بأكثر من جهة وصائية تحد من حركته وتحركه؟ وهل بإمكانه في أية شركة إنتاجية الانتقال من منتج إلى آخر؟ ثم هل باستطاعة هذه الإدارة أن تكافئ وتقدر ما تراه مناسباً بمنتهى الحرية؟!

إن الاتحادات النقابية ومنذ عشرات السنين تنادي بإصلاح القطاع العام، حتى أصبح هذا التعبير أي «إصلاح القطاع العام» يخدش أذني الحكومة، مما أدى بالبعض إلى تحوير المعنى، وذلك باستخدام جملة «إعادة تأهيل» هذا القطاع، ولكن المشكلة أننا لم نحظ بشيء في النهاية، لا الإصلاح ولا التأهيل، فما هو المصطلح الذي يرغبون ويريدون أن نتكلم به ونتحدث به لاحقاً؟!

من خلال متابعاتنا ورؤيتنا توصلنا إلى قناعة بأن تصرفات الحكومة سببها إما عدم رغبتها بالإصلاح، وإنهاء الدور الكبير الذي كان يلعبه القطاع العام، وهو أسهل الطرق؛ أو عجزها الإداري والوصائي في إصلاح هذا القطاع.

حسب الفاكس الفوري والعاجل المرسل من وزارة الصناعة فإن الوقائع تشير أنه وقبل ستة أشهر وجهت رئاسة مجلس الوزراء كتاباً إلى وزارة الصناعة تحت الرقم/١٥٤٢/ تاريخ٢٢/٣/٢٠٠٩ لبيان الرأي حول /١٧/ شركة ملحوظة في كتاب الوزارة. وهنا لا نعلم إن كان الاتحاد العام لنقابات العمال على دراية بهذا الموضوع وبنص الكتاب أم لا؟ لكن نحن كنقابات عمال فوجئنا بهذا القرار من السيد وزير الصناعة.

ثم ألم يسبق هذا القرار العديد من المقترحات والدراسات التي قدمناها لتطوير هذه الشركات؟ فأين ذهبت تلك المقترحات؟ إنه سؤال موجه للاتحاد العام نفسه.

إن ما يحصل الآن أصبح يزرع في النفس الكثير من الخوف على هذه الشركات وعمالها، فهل انقطعت الصلة بين وزارة الصناعة والاتحاد العام؟ وهل وزارة الصناعة أصبح لديها الحق بعدم إطلاع الاتحاد العام على ما يخص شركاتنا واتحاداتنا التي تضم عشرات الآلاف من العمال في كافة القطاعات الإنتاجية؟ خاصة وأن الكتاب واضح لا لبس فيه، أي أنه مشروع قرارا وليس مقترحاً من الوزارة.

نتمنى على الحكومة أن توضح لنا ما هي الخطوات التي قامت بها لإصلاح هذه الشركات ولم تفلح بها، وهل عملت شيئاً في مسألة إعادة التأهيل؟ وهل استبدلت صناعة ما بأخرى للاستفادة من البنية التحتية القائمة والجاهزة في هذه الشركات؟ وهل بدلت من القواعد الإنتاجية لديها؟

إن حال هذه الشركات تشبه وضع مريض كان بحاجة إلى غرفة إنعاش، فلم يقدم له شيء لكي يموت، فالزيارات المتكررة التي كنا نسمع بها من المسؤولين كانت للشركات الرابحة التي كانت تعتمد على نفسها وليست بحاجة لهم، بينما المتعثرة كانت تلاقي الإهمال والتسيب حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وأكبر دليل على ذلك أن المسؤولين كانوا يعطون قروضاً بمئات الملايين لأشخاص ومستثمرين، وتعبد لهم الطريق في الصناعة، في حين سدت كل الأبواب في وجه الصناعة الوطنية بحجة نقص السيولة، مع العلم أن قيمة تلك القروض تزيد أضعافاً مضاعفة عن تكاليف إنعاش تلك الشركات، فمن المسؤول عن ذلك؟ وأين المحاسبة التي لا بد أن تأتي؟! ●●

محمود رحوم (رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية)

هذا القرار سيقضي على الشركات الرابحة والخاسرة معاً!



كان من المفروض أن تلقى تلك الشركات الدعم المتواصل من الحكومة، في استبدال خطوط إنتاجها منذ زمن، وقبل أن تصل إلى هذه المرحلة من الخسارة، أي عندما كانت في مرحلة الربح والإنتاجية، وتعمل أكثر من طاقتها الإنتاجية، وعلى مدى ثلاث ورديات متواصلة من أجل تغطية السوق المحلية بالمواد من الإنتاج الوطني.

لقد كان عدد العمال العاملين في هذه الشركات كبيراً جداً، وكانت رابحة بجدارة وأرباحها تذهب إلى خزينة الدولة طيلة السنوات الماضية، ولم يتم رصد أية مبالغ من هذه الأرباح لتطوير خطوط إنتاجها التي استنزفت على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

وكانت الطامة الكبرى عندما فتحنا أسواقنا على مصرعيها أمام الخارج، وبدأ المستثمرون بإنشاء وافتتاح معامل وفقاً لقانون الاستثمار، فتراجعت الشركات الوطنية إلى الصف الأخير، وانتقلت الخبرات من هذه المعامل إلى المعامل الخاصة، لنخسر بذلك كل الخبرات الوطنية التي تربت على الإنتاج الوطني، سواءٌ بالإقناع تارة، أو بالإغراء تارة أخرى.

وطبعاً، بعد أن استهلكت هذه الآلات، وأصبحت غير قادرة على الإنتاج، وتحتاج إلى مبالغ كبيرة لتجديدها واستبدالها، عجزت الدولة عن تأمين السيولة لإنقاذها، إضافة إلى خوف بعض المختصين وأصحاب القرار من ضمان إعادة هذه الخطوط في حال تم استبدالها. وخلال السنوات الماضية توضح مدى عجزهم وخوفهم من اتخاذ أي قرار لاستبدالها وتجديدها لوجود منافسة شديدة في الأسواق التي امتلأت بالمنتجات المحلية والمستوردة، وغلاء المواد الأولية التي ترفع من سعر التكلفة، بينما القطاع الخاص كان ينتج بأقل تكلفة وينافس على حساب الجودة والمواصفات القياسية السورية، وعدم وعي المستهلك لهذه المسألة جعله يقبل الشراء من القطاع الخاص دون القطاع العام، لأن القطاع الخاص لديه آليات تسويقية وترويجية حديثة ويرصد مبالغ مرتفعة للدعاية والإعلان، وبالتالي إيصال المنتج إلى كل منزل، لقد كان من الأفضل أن تستمر الحكومة بدعم هذه الشركات لتبقى قائمة وعاملة، حتى تستمر على أقل تقدير بلعب دورها الاجتماعي، وحساب رواتب العمال من سعر التكلفة الإنتاجية، ومن ثم تتم محاسبة الإدارات والعمال بمسائل الإنتاج. لذا كان من المفترض أو الأفضل أن يتم تخفيض التكلفة على استيراد المواد الأولية.

لقد وصلت بعض المواد والآلات إلى الاهتلاك الكامل، حيث بلغت نقطة الصفر في الوقت الذي مازالت فيه وزارة المالية مصرة على قطع قيمة الاهتلاكات منذ استيرادها، وعلى أساس عامها الأول، مع العلم أن بعض هذه الآلات لم يعد موجوداً في البلد المنشأ، لذا كان من الأفضل أيضاً دعم الصادرات ومستلزمات الإنتاج بأسعار رمزية وبأقل من التكلفة مثل المحروقات والكهرباء.

والسؤال: إذا كنا في الاتحاد العربي لم نتمكن من الصمود في وجه عمليات الاستيراد الحالية؟ فكيف إذا دخلنا الشراكة الأوروبية؟ إن هذا يعني بكل بساطة تحول الصناعيين إلى تجار، وإنهاء دور الطبقة العاملة التاريخي، فأين دور الدولة التدخلي في هذا الموضع؟ يبدو أننا بدل أن نعمل من أجل تخفيض عدد العاطلين عن العمل سنزيد من أعدادهم أضعافاً مضاعفة.

وإذا بقيت الوزارة تعطيهم الرواتب على حساب الشركات الرابحة فستتحول هي أيضاً إلى شركات خاسرة حسب المفهوم الحكومي، لتأتي الوزارة والحكومة لتطالبنا بإيقافها بحجة الخسارة، بعد أن أنهت ما لديها من سيولة، وبهذه الحالة سنكون قد قضينا على الشركات الرابحة والخاسرة معاً!

لذا فإنني أرى أن يتم إعطاؤهم الرواتب من الخزينة العامة للدولة كي لا تقف الشركات الرابحة عن العمل وتصبح خاسرة بفعل فاعل، مع إعادة النظر في اختيار الإدارات من العناصر الخبيرة والنزيهة والمدربة والمؤهلة، خاصة وأن الإدارات السابقة لعبت دوراً مهماً فيما وصلت إليه أحوالها، فأحياناً كانوا يأتون بإدارة تفهم بالإدارة فقط، وأحياناً أخرى إدارة فنية فقط، إضافة لبعض الإدارات الفاسدة التي كانت مهمتها نصب وشفط أموال هذه الشركات، حتى وصلت إلى مرحلة الخسارة التي لا دخل للعامل أو ذنب له بها، فقد كان رهن الطلب، وملك العمل والمعمل، فهل نكافئه بهذه الطريقة؟!! ●●

شركة الفرات للجرارات... الضحية القادمة لوزارة الصناعة

يمكن القول إن وصفة الإصلاحات الليبرالية التي استغلها البعض في قطاعاتنا المختلفة يجري تنفيذها الآن على قدم وساق، وكما يشتهي منفذو وأصحاب هذا المنهج، وخاصة تلك التي تضمنت خصخصة المؤسسات العامة وفق الاستثمارات الحكومية في الصناعة التحويلية والزراعة وبعض القطاعات الأخرى، وذلك تحت حجج واهية أقل ما يقال عنها إنها تبرر الخسارة التي كانت بفعل هؤلاء أنفسهم.

والحجة الحاضرة وهي الخسارات المتتالية في القطاع العام الاقتصادي تفتح المجال للقطاع الخاص ليحتل مركز الصدارة في عمليات الاستثمار والتشغيل والتنمية، تحت مسميات عدة أهمها «التشاركية».

فبعد الصدمة القوية التي تلقتها الطبقة العاملة من قرار وزارة الصناعة بإغلاق /١٧/ شركة صناعية، دخلت شركة الفرات لصناعة الجرارات إلى النفق المظلم، نفق إصلاح القطاع العام الصناعي الذي لم ير النور بعد، والأسباب دائماً هي نفسها التي تتكرر في كل مرة: نقص السيولة التي أصبحت الشماعة أو الوصفة الجاهزة لتبرير العجز الحكومي في قضية إصلاح هذا القطاع.

عمق المشكلة

من خلال مجموعة المذكرات التي تم رفعها، فإن الحقائق تؤكد أن السبب الرئيسي لما وصلت إليه هذه الشركة لم يختلف شيئاً عن الأسباب لدى إخوتها من الشركات في القطاعات الأخرى، فاللجنة النقابية في شركة الفرات لصناعة الجرارات أكدت على أن الشركة تعاني من مشكلة حقيقية جراء نقص السيولة المطلوبة لإعادة عمليات استجرار مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب، مما أوقع الشركة في ورطة من حيث إمكاناتها المادية التي أثرت على التزاماتها تجاه حقوق العمال، حيث انعكس ذلك سلباً على قدرة الشركة على دفع الرواتب والأجور للعمال بشكل منتظم، وتسديد مستحقات كل المشافي التي تتعامل معها الشركة صحياً (مشفى شيمان، مشفى الرازي، نقابة الصيادلة، نقابة الإسكان، مكتب النقابة، صندوق التكافل الاجتماعي، الوصفات الطبية، إضافة لبعض المصارف).

وبناءً على هذا العجز فقد أوقفت جميع هذه الجهات التعامل مع الشركة نتيجة التراكم المالي لها في ذمة الشركة، ولم تعد تستقبل العمال المرضى لمعالجتهم، مما خلق حالة إرباك جديدة للعمال واللجنة النقابية، وحتى الإدارة، خاصة في ظل وجود أمراض مزمنة وبحاجة إلى أدوية مستمرة وعلاج دائم يتطلب مبالغ كبيرة ليس باستطاعة أي عامل تأمينها، كأمراض القلب، السكر وأمراض الكلية... الخ.

الحق حق مهما اختلفت التسمية

الأزمة المالية التي مرت على الشركة في الفترة الأخيرة كان لها أكثر من تأثير سلبي على معيشة العاملين فيها، وخاصة ما بين الشهر التاسع والعاشر حيث تكثر المطالب المنزلية ويزداد معها ضغط المناسبات الاجتماعية مثل شهر رمضان، افتتاح المدارس وتحضير المونة، الأمر الذي خلق حالة من التوتر لدى العمال الذين تعودوا طوال سنوات الخدمة على استلام رواتبهم في الأول من كل شهر، إذ كان هذا السبب كافياً لدفع بعض العمال للقيام بتجمعات بسيطة في الشركة للمطالبة بحل مشاكلهم المالية بأسرع وقت ممكن، نظراً لصعوبة الظروف المعيشية، دون النظر إلى المسببات التي وصلت بها إلى تلك النتائج، وهذا يسجل نقطة بيضاء للعاملين في الشركة لمطالبتهم بحقوقهم عن طريق الاحتجاج السلمي، فعمال الشركة الذين يقارب عددهم /١٢٠٠/ عامل رفضوا كلياً الواقع الحالي الذي تمر به شركتهم من خلال الاحتجاجات التي قاموا بها، ولعل تحرك العمال واللجان النقابية بهذه الشركة كان له ضروراته خوفاً من أن يحصل معهم ما حصل مع باقي شركات القطاع العام الصناعي التي بقيت حبراً على ورق في دروج الجهات المختصة.

النقابات تتحرك... ولكن دون نتيجة!

اللجنة النقابية في شركة الفرات لصناعة الجرارات وضعت اتحاد عمال محافظة حلب بالصورة فوراً من خلال مذكرة رسمية رفعها رئيس اللجنة النقابية... وبدوره رفع رئيس اتحاد عمال محافظة حلب حسين العلي كتاباً إلى الاتحاد العام لنقابات العمال تحت رقم /٣٤٩٤/ تاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٩ مرفقاً معه صورة عن كتاب نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية بحلب رقم /٣٨٥/ تاريخ ١٠/٩/٢٠٠٩، المرفق بكتاب اللجنة النقابية في شركة الفرات لصناعة الجرارات الذي يبين فيه معاناة الشركة من نقص السيولة المالية، ويطلب في حاشية الكتاب ما يلي: «على ضوء ما توصلت إليه أوضاع الشركة نقترح تشكيل لجنة من ممثل عن وزارة الصناعة وممثل عن الشركة وممثل عن التنظيم النقابي لبحث الصعوبات التي تعترض مسيرة الإنتاج في الشركة، وترفع مقترحاتها إلى الجهات المعنية لتذليل تلك الصعوبات، والعمل من أجل الحفاظ على منجزات الشركة، والدور الذي قامت به في عملية تطوير الإنتاج الزراعي».

الحذر ثم الحذر

من الضرورة إبراز كل المطالب التي طالب بها العمال وأعضاء اللجان النقابية في كل موقع إنتاجي، ولا بد من التأكيد على ضرورة تأمين مستحقات العمال في الشركة كاملةً ووضع حد للأزمة المالية، لكن في الوقت ذاته لابد للنقابات أن تأخذ العبرة من الدروس السابقة، فاللجان والاجتماعات والجلسات واللقاءات التي عقدت سابقاً من أجل إنقاذ هذا القطاع الحيوي، ومن ثم إطلاق شعار «إصلاح القطاع العام الصناعي» لم تكن سوى دراسات ومقترحات تحذيرية ذهبت كلها أدراج الرياح، ومن ثم تأتي التبريرات الحكومية بتبرير الجريمة وتسميتها «برصاصة الرحمة».

إن ما يخطط لهذه الشركات يتطلب قوة حقيقية وفاعلة للتصدي لكل ما تم أقراره تحت حجج واهية، فهل سيلعب الاتحاد العام لنقابات العمال هذا الدور؟

■ ع. نمر

بين رؤية الحركة النقابية والرؤية الحكومية:

ماذا يجري على أرض الواقع؟

◄ **نزار عادلة**

أبرز ما يتضمنه جدول أعمال المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال الذي يعقد في الخامس والعشرين من الشهر الحالي، مناقشة رؤية الاتحاد العام للإصلاح الاقتصادي والتي تضمنها التقرير الاقتصادي للمجلس العام بدورته الخامسة، وسبق للاتحاد العام طرح هذه الرؤية في مؤتمره الـ /٢٥/ عام ٢٠٠٧ وملخص هذه الرؤية:

● العودة إلى الاستثمار العام في جميع القطاعات الاقتصادية رأسياً وعمودياً، ومعالجة المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع معالجة جذرية.
● إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة بما يؤدي إلى تحسين دخول هذه الطبقات، والتقليص من الفوارق الطبقية، ومكافحة الفقر بشكل جذري وتعزيز نظام الدعم.
● البحث الجدي في إيجاد الطرق الكفيلة بمعالجة مشكلة البطالة.
● إطلاق إمكانيات كل القوى الاقتصادية في سورية، سواء العامة أو الخاصة، وحل المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص والعام، وتحسين البيئة الاستثمارية.
● التطبيق الجدي والحازم لنظام ضريبي عادل يحد من تركز الثروة، آخذين بعين الاعتبار أن من أهم مبادئ اقتصاد السوق في هذا الشأن أن من يربح أكثر يدفع ضريبة أكثر.
● تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الفعاليات الاقتصادية بعيداً عن الاحتكار والغش.
● إشاعة مناخات المنافسة الشريفة والعادلة بين القطاعات، ومنع الاحتكار والقضاء على الفساد.

ويؤكد اتحاد العمال بأن هذه البنود تحتاج إلى ترجمة حقيقية تنعكس في برامج عملية، لابد من أن يلمس المواطن نتائجها على مستوى معيشته وعلى علاقاته اليومية مع أجهزة الدولة، وإن من متطلبات نجاح تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي. تبني برنامج إصلاحي شامل، ومن ذلك الإدارة الاقتصادية وإلغاء القرارات البيروقراطية التي تعيق صنع القرار في القطاع العام. والاتجاه نحو الشفافية، وإتباع أسس عملية وموضوعية في التعيين في الوظائف العامة، والالتزام بمصالح الوطن. والمحاسبة على أساس الكفاءة والأداء والشعور بالمسؤولية والغيرية على الوطن.

ويطالب الاتحاد العام في رؤيته بتفعيل دور النقابات بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الانتقالية.

ما جرى على أرض الواقع خلال الأعوام الماضية بحاجة إلى وقفة مراجعة للحال التي وصل إليها الاقتصاد، أو إلى عقد ندوة أو مؤتمر وطني يضم كافة الفعاليات السياسية والنقابية.

وقد عقدت جلسة حوارية بدعوة من الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في الشهر السابع من العام الحالي، قدم فيها د. قدري جميل ملخصاً للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية: «الأمور تقاس بنتائجها وليس بشعاراتها، وإن السياسة الاقتصادية المطبقة في سورية والتي مضى على البدء فيها الكثير، لم تحقق شيئاً من شعاراتها، ولنأخذ الفقر والبطالة والنمو... فقد كانت معدلات الفقر في سورية وفق تقرير الأمم المتحدة مع بداية الخطة العاشرة /١١٪/ من السكان في الحد الأدنى وفي الحد الأعلى /٣٠٪/، واليوم وصلنا إلى /١٤٪/ كحد أدنى، والأعلى أصبح /٤٤٪/، وكان نصيب قطاع المال من النمو /٣٠٪/، ولكن قطاع الإنتاج السلعي كان نموه سالباً وهذا يزيد نسب التضخم... في سورية نموذج مشوه عن اقتصاد السوق والدليل هو الفساد الذي يعد أجلى أشكال اقتصاد السوق المشوه، إذ يجري التحكم بالعرض والطلب بشكل مصطنع لتأمين أرباح أولئك الموجودين في المواقع التي تسهل لهم الحصول على امتيازات».



ومن النتائج أيضاً تراجع الإنفاق الاستثماري عاماً بعد عام، ويعني هذا تراجع الدور التنموي للدولة، وقد أدى ذلك إلى عدم إمكانية توليد فرص عمل في القطاع العام، في حين بقي القطاع الخاص عاجزاً عن ردم الفجوة الاستثمارية.

تحرير التجارة خلق تحديات وصعوبات للقطاعين العام والخاص بسبب المنافسة والتي كانت حاسمة في العديد من القطاعات، وقد أدى ذلك إلى إغلاق مؤسسات إنتاجية عديدة، الأمر الذي فاقم البطالة، وهذا ما تريده الفئات الطفيلية التي اغتنت من القطاع العام، لذلك فقد تضاعفت ثرواتها مئات المرات من خلال السمسرة ومكاتب الاستيراد والتصدير والوساطة والدعارة والاستثمار العقاري.

هذا فضلاً عن تراجع الإنفاق على التعليم والصحة وتحرير أسعار السلع الأساسية (النفط وحوامل الطاقة، والتهرب الضريبي من السماسرة وتجار العقارات، مما شجع هذه الفئات على نهب المجتمع، وقد انعكس هذا سلباً على مجمل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية تحت يافطة تشجيع الاستثمار، وقد قلص ذلك من إمكانية الدولة في الحصول على الموارد الكافية لتمويل إنفاقها الاجتماعي، هذا إذا كانت جادة في هذا المجال.

وحول إعادة تأهيل القطاع العام، يبدو أن الحكومة كانت جادة في هذا المجال حيث قدم اتحاد العمال ووزير الصناعة عدة مشاريع لإصلاح القطاع العام، ورفضت كافة المشاريع، وتعرض القطاع العام إلى اتهامات من الفريق الاقتصادي في الحكومة بالخسارة وانخفاض الربحية والإنتاجية إلى أن اتخذت قرارات حكومية بتصفية /١٧/ شركة إنتاجية، والفريق الحكومي الاقتصادي ينتظر الشركات الأخرى لتصل إلى الخسارة ومن ثم يصفيها ولكن دون خصخصة، وقد قال تقرير اتحاد العمال في مؤتمره الـ /٢٥/: «يمكن القول بأن التخلي عن القطاع العام أو افتعال العقبات في وجه تطويره تؤدي إلى تفكيك القواعد التي يستند إليها النظام السياسي في سورية».

هذه العبارة لم تلفت نظر الحكومة على ما يبدو، أو تم تجاهلها، لذلك استمرت سياسة تفكيك القطاع العام، وقد رافق هذا التفكيك طرح المؤسسات الإنتاجية الرابحة على الاستثمار والمشاركة تحت يافطة التطوير كالمرافئ السورية والأسمنت وغيرها.

وفي مجال الإصلاح الإداري ورصد الفساد عقدت ندوات وصدرت تصريحات ومازالت تصدر، وقد رافق ذلك تفاقم في الفساد وخلل إداري في أكثر المؤسسات.

هذه الوقائع وغيرها تتطلب من الحركة النقابية أن تلعب دوراً أكبر في التأثير على مسار التحولات الاقتصادية في سورية لضمان مصالح الطبقة التي تمثلها والتي تشكل غالبية الشعب السوري.

يمكننا بعد كل هذا أن نقول بأن رؤية الحركة النقابية للإصلاح الاقتصادي ولاقتصاد السوق الاجتماعي تختلف شكلاً ومضموناً عن رؤية الحكومة. وقد قطعت السياسة الاقتصادية شوطاً كبيراً في المضي في الاقتصاد الحر ولكن تم إهمال الجوانب الاجتماعية، وضرب مكاسب عديدة تحققت خلال سنوات سابقة، وتجري محاولات أخرى لضرب ما تبقى من خلال تعديل قانون العمل في القطاع الخاص لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال، ومن خلال تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، ومن خلال التوجه نحو إلغاء ما تبقى من دعم!!

■■

العمال في واد.. والوزارة والإدارات في واد آخر!!

إعداد: زهير مشعان

هل أصبحت الحكومة ككل، والوزارات ومديرياتها وإدارات شركاتها ومؤسساتها تتعامل مع المذكرات النقابية العمالية دون اهتمام، كما يجري التعامل مع شيك دون رصيد؟! وهل بات تغيب الوزراء المعنيين عن الاجتماعات النقابية عادة دائمة تهرباً من مواجهة محتملة مع القيادات النقابية حول المطالب المتكررة منذ سنوات، أو حول المكاسب التي جرى ويجري التراجع عنها نتيجة السياسة الاقتصادية الاجتماعية للحكومة وطاقمها الاقتصادي؟!

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات نتعرف على المطالب التي قدمها النقابي طلال عليوي رئيس مكتب نقابة عمال الصناعات الغذائية في اتحاد عمال دير الزور، في الاجتماع الذي كان من المفترض أن يكون نوعياً مع معاون وزير الاقتصاد غسان عيد في الوزارة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٦ وبحضور رئيس الاتحاد المهني إبراهيم عبيدو، والذي تغيب عنه كالعادة وزير الاقتصاد، وبعض المدراء العامين!!

● مطالب عمال المؤسسة العامة لتجارة و تصنيع الحبوب:

١ - متابعة تنفيذ قرار إضافة الفئات الجديدة المستحقة للباس العمالي.
٢ - عدم شمول عمال الحبوب بالمادة ٦٥ من قانون العمل رغم خضوعهم للتأمينات الاجتماعية وتجاوز عددهم ٥٠٠ عامل.
٣ - الإسراع بإنجاز قانون الضمان الصحي لكافة العاملين في المحافظات.
٤ - لا تقدم المؤسسة الدواء المجاني و لا الوجبة الغذائية لعمال التعقيم.
٥ - لم يتم تشكيل لجنة إنتاجية في المؤسسة على الرغم من تأكيد ذلك في قرار رئاسة مجلس الوزراء.

● مطالب عمال مطحنة الفرات:

١ - تأمين مصدر مائي آخر للمطحنة كبديل للمصدر الموجود.
٢ - فرز فنيين من كافة الاختصاصات الصناعية على الملاك المحدث أسوة ببقية القطاعات.
٣ - منح بقية الأقسام الوجبة الغذائية أسوة بعمال الإنتاج الذين يعملون معهم في جو واحد، مع رفع قيمة الوجبة.
٤ - عدم استفادة جميع العاملين من الطبابة.
٥ - إجراء الفحص الطبي الدوري لكافة العاملين في المطحنة.

● مطالب عمال وحدة صوامع الحبوب:

١ - المعاناة من عدم كفاية الملاك العددي للوحدة، ويجب إصدار الملاك العددي للتمكن من تعيين يد عاملة جديدة (فنيين – عمال تنظيف – حراس).
٢ - رفع تصوينة الصومعة بالكامل وتجهيز محارس نظامية لها.
٣ - فتح سقف الحوافز الإنتاجية في الشركة، و اعتبار كافة العاملين في الوحدات الاقتصادية عمال إنتاج دون استثناء، وذلك لتعرضهم جميعاً للأخطار نفسها، والتلوث الحاصل في جو و محيط الصومعة.
٤ - توحيد اللباس الشتوي للعمال أسوة باللباس الصيفي كل سنة.
٥ - إبدال الأثاث القديم في الصومعة كونه مضى عليه زمن طويل.

● مطالب عمال فرع المخابز:

١ - ضرورة تشميل العاملين بالوجبة الغذائية، كونه لا يستفيد منها سوى ثلاثة عمال (منظف- حمال – عامل سيلو).
٣ - تعديل تعويض الاختصاص وطبيعة العمل أسوة بباقي قطاعات الدولة.
٤ - حرمان عمال المخابز من الاستفادة من عطلة الأعياد والمناسبات الرسمية.
٥ - ضرورة فتح سقف العمل الإضافي لعمال المخابز.

● مطالب عمال خزن و تسويق المنتجات الزراعية و الحيوانية:

١ - وجود ديون للفرع على بعض الجهات العامة، مثل كونسروة الميادين ومديرية الصحة تتجاوز ١٠ مليون ليرة سورية، كما يوجد على الفرع ديون للجهات الأخرى، ويعاني من قلة السيولة المالية.
٢ - حاجة الفرع إلى عمال مستخدمين لعدم وجود مستخدمين بالفرع.
٣ - تأمين وسائل نقل لنقل العاملين من و إلى الفرع، وذلك لبعد الفرع عن المدينة.
٤ - عدم وجود طبابة مجانية بالفرع لعدم بلوغ العاملين ١٠٠ عامل.
٥ - نقص في كادر العاملين من الفئة الثانية و خاصة الفنيين و حملة الثانوية العامة والتجارية.

● ردود مفحمة!!

وقد جاءت الردود أيضاً كالعادة مبتسرة أو جزئية أو على الوعد يا كمون في أحسن الأحوال، والبقية الكثيرة منها كان مآلها مآل المذكرات والمطالبات السابقة منذ سنوات،

ونذكر من هذه الردود:

● **مدير عام المطاحن:** وافق على إقامة مطحنة بدل وحدة كونسروة المياذين، لكنه وضع شرطاً عجيباً ومعجزاً، وهو توفير الاعتماد، أي على النقابة والاتحاد تأمين ذلك من وزارة الاقتصاد ووزارة المالية، أي إدخال العمال وقيادييهم في دوامة لا قرار لها؟!

● **مدير عام المخابز:** وعد بمخبز احتياطي رابع في المحافظة دون تحديد الزمان والمكان!! كما وافق على صرف تعويضات المرسوم عشرة للعمال المتقاعدين والمتوفين ومن سيتقاعدون في عام ٢٠٠٩ كمرحلة أولى، بعد تخصيص الاعتماد اللازم من وزارة المالية.

● **معاون وزير الاقتصاد:** أوعز بمناقشة مطالب عمال الحبوب مع مدير عام الحبوب مباشرةً الذي تغيب عن الحضور مثل وزيره، كما وعد بمتابعة لباس عمال الحبوب أيضاً مع الوزارة مباشرةً كون النقابة دأبت على رفع مذكرات بهذا الخصوص منذ سبع سنوات دون جواب... والله يعطيكم طول العمر يا عمال؟!

وبقي أن نذكر رداً خطيراً من مدير الاقتصاد والتجارة الداخلية (التموين) في محافظة طرطوس يتناقله المواطنون والنقابيون بعد سماعه في البث الإذاعي المباشر، رداً على شكوى مواطني محافظة طرطوس من سوء الخبز فيها، حيث قال: «السبب هو الطحين الذي جاء إلينا وكان مقرراً إرساله إلى المنطقة الشرقية؟!» هذا الرد يجب محاسبة قائله بشدة لأنه يسيء للوحدة الوطنية.

وفي الختام يحق لنا أن نتساءل: هل تكون تنمية المنطقة الشرقية بتجاهل مطالب عمالها؟ وهل تنفع المذكرات والمطالبات مع هكذا إدارات ووزارات وهكذا طاقم اقتصادي وهكذا ممارسات حكومية؟ أم أن الأمور باتت تتطلب مواقف أكثر صلابة وجذرية، وأولها النضال للحصول على حق الإضراب، هذا الحقّ الذي يكفله الدستور للتعبير عن المطالب والدفاع عن حقوق العمال وكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■■

من مهزلة.. إلى مهلكة!

شهدت محافظة الحسكة مؤخراً انتخابات نقابات المحامين والمهندسين، وبغض النظر عن النتائج والموقف منها، نلفت النظر إلى ظاهرة جديدة بدأت بالبروز وأقل ما يقال عنها إنها حوّلت انتخابات هذه المنظمات من مهزلة إلى مهلكة، فمن المعروف أنها كانت تعتمد القوائم المغلقة لمصلحة أحزاب الجبهة، أو من يتم تزكيته من هذه الجهة أو تلك في جهاز الدولة، أما الجديد في انتخابات هذا العام فهو القوائم التي تم تشكيلها على أساس المحاصصات القومية تارة، والدينية تارة أخرى: (عربي، كردي، مسيحي، مسلم)، بغض النظر عن المقاييس التي من المفروض أن تتوفر في المرشحين، سواء كانت مقاييس مهنية أو سياسية، فترى في القائمة الواحدة من يفترض أنهم مختلفون سياسياً.. فما الذي يجمعهم؟

إذا استثنينا قلة قليلة من المرشحين الشرفاء هنا وهناك، الجامع الوحيد بين هؤلاء وأولئك هو المكاسب الشخصية التافهة، وطموحات البعض بالوصول إلى هذا الموقع أو ذاك في هيئات النقابة، فترى البعض يقوم بجولات مكوكية بين أبناء (جلدته) في فترة ما قبل الانتخابات، ويدخل في بازار المزاودات القومية أو الدينية، ويقدم نفسه على أنه الممثل الشرعي والوحيد لهذه الفئة أو تلك، وهو أبعد ما يكون عن تمثيل مصالح أحد سوى مصالحه الأنانية الرخيصة.

إن خطأ هذه الظاهرة وخطرها يتمثلان في:

١ - نقابياً: وصول أناس إلى الهيئات النقابية على أكتاف المحاصصة القومية والدينية أو العشائرية، لم ولن يدافعوا يوماً عن عضو مظلوم من نقابتهم، أو أية قضية تمس مصالح أعضاء النقابة.

٢ - سياسياً: المنخرطون في هذه اللعبة يعملون من حيث يدرون أو لا يدرون على ترسيخ الانتماءات الضيقة، عوضاً عن الانتماء الوطني.

إن المطلوب في جميع المنظمات الشعبية والنقابات، هو انتخابات ديمقراطية حرة تتم بعيداً عن سطوة جهاز الدولة، وبعيداً عن التحالفات التي لا يجمعها إلا مصالح ضيقة لهذا وذاك.. الحقيقة أن هناك من يغذي مثل هذه التحالفات من خلف الكواليس.. واللبيب من الإشارة يفهم!

■ **القامشلي – مكتب قاسيون**

مؤسسة الإسكان العسكري وحقوق العمال الضائعة

عند قدوم كل إدارة جديدة تعلو البهجة قلوب العمال، وتعود الأحلام من جديد بعد دفنها على يد الإدارات السابقة، وخاصة بعد تصريح كل مدير جديد بأنه سيعيد هذه المؤسسة إلى مجدها السابق، وأنه مع مصلحة العمال، ومكتبه مفتوح أمام الجميع... وغيرها من التصريحات التي تعيد الأمل لدى عمال المؤسسة بأن عهداً جديداً سيحل. وهنا تبدأ سلسلة التوقعات المتفائلة من حل مشكلة عطلة السبت وتطبيق نظام حضاري للحوافز، وتكبر حتى تصل إلى دراسة واقع المؤسسة وبيان أسباب تراجعها، ووضع الحلول ومحاسبة المسؤولين عن حالة التردي التي وصلت إليها الكثير من الفروع، وضغط الإنفاق وخاصة الترف منه، وزيادة الانجاز والكثير الكثير من المطلوب تحقيقه، وقد يصل التفاؤل إلى المبعدين عن المناصب (ذوي الكفاءة والنزاهة) بأن يعطى لهم دور في إصلاح المؤسسة. ولكن وكما في كل مرة تتبخر الوعود والأحلام وتعود الأمور إلى سابق عهدها.

الجديد الآن قرار المؤسسة رقم /٣٠٦٢/ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ برفع قسط الروضة من /٢٢٥/ إلى /١٣٠٠/ ليرة في الشهر، بحجة أن إدارة المؤسسة سوف تستقدم خبرات في رياض الأطفال، مما شكل صفعة جديدة للعمال، وذلك ليس فقط لأن القسط فوق قدرة العمال المالية، بل لأن المؤسسة رفعت القسط قبل إجراء التحسينات المزعومة. بعد أن كان العمال ينظرون إلى الروضة بأنها تناسب دخولهم المتواضعة رغم تواضع الخدمات التي تقدمها للأطفال.

ولكن مازال العمال على ثقة بأن الإدارة سوف تتراجع عن قرارها هذا بعد أن ثبت عدم صوابيته، وعلى اعتبار أنها مازالت تؤكد بأن غايتها مصلحة العمال، فهل ستقدر الإدارة هذه الثقة الغالية؟!!

دمشق - مراسل قاسيون

قانون العلاقات الزراعية.. أليست الأرض لمن يعمل بها؟

بعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على إقرار قانون العلاقات الزراعية الجديد ،تعود إلى الذاكرة النقاشات التي رافقت وتلت إقراره، ويعود إلى الذاكرة دفاع الحكومة المستميت عنه، ومحاولتها نفي ما قيل عن مراعاته لمصالح الملاك الكبار على حساب المزارعين وأسرهم الذين عملوا في زراعة الأرض لعقود طويلة. ومع صدور العديد من القرارات القضائية بناء على نصوص هذا القانون، والتي أدت إلى طرد عشرات المزارعين من الأراضي التي عملوا فيها لسنوات وسنوات، ترى ألم يصبح من الواضح مدى خطورة هذا القانون، وخطورة الاتجاه العام الذي يعبر عنه في السياسات الحكومية الحالية؟.

ينص قانون العلاقات الزراعية رقم٥٦ لعام ٢٠٠٤ ، في المادة ٩٦ منه، على ضرورة تنظيم المزارعة بعقد خطي محرر على أربع نسخ بين صاحب الأرض والمزارع، ولم يترك للمزارع أية وسيلة أخرى لإثبات مزارعته سوى وجود هذا العقد المكتوب. ولم يلحظ القانون وما تلاه من تعليمات تنفيذية، علاقات المزارعة التي كانت سارية قبل إقرار هذا القانون، والتي مر على بعضها عقود طويلة جداً وانتقلت ضمن العائلة الواحدة من الأب إلى أبنائه، دون وجود أي عقد مكتوب بين صاحب الأرض والمزارع.

وعندما أصبحت قضايا تثبيت المزارعة أمام القضاء، تجاهل القضاء ما كان قد استقر عليه الاجتهاد لعقود طويلة سبقت إقرار القانون الجديد، من إمكانية إثبات المزارعة بكل وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود . ويبدو أن واضعي هذا القانون أرادوا «إحاطة الأمر بعنايتهم» من كل الجوانب، فقرروا نزع الاختصاص في النظر بالدعاوى المتعلقة بحل الخلافات الزراعية من المجلس التحكيمي الأعلى للعمل الزراعي، ومنحوا الاختصاص لمحاكم الصلح بموجب المادة ١٤٥ من القانون الجديد . ولهذا الأمر نتيجتان هامتان، الأولى هي أن إقصاء المجلس التحكيمي الأعلى عن النظر في تثبيت عقود المزارعة، سيعني حرمان المزارعين من التقاضي أمام هيئة قضائية يمكن أن تنصفهم، ذلك أن هذا المجلس كان قد اعتاد على مدى عقود خلت على الدفاع عن مصالح المزارعين، وهو أيضاً صاحب الاجتهاد السابق في جواز إثبات عقود المزارعة بشهادة الشهود . وأما النتيجة الثانية فهي أن أحكام محكمة الصلح خاضعة للطعن بالنقض فقط، دون المرور بمرحلة الاستئناف، مما يعني حرمان المزارعين من درجة من درجات التقاضي كان يمكن أن تساعدهم في الدفاع عن حقوقهم بفاعلية أكبر.

من المعروف أن أغلب المزارعات وخاصة القديمة منها، جرت بغير عقود مكتوبة لاعتبارات عديدة أبرزها الاعتبارات الأدبية السائدة في أغلب الريف السوري، والتي تحول دون تنظيم عقود مكتوبة في هذا النوع من العلاقات. وبالتالي فإن حصر إمكانية إثبات المزارعة بوجود عقد مكتوب، يعني أن هدف واضعي القانون، إعادة الأراضي إلى كبار الملاك، وحرمان الأسر التي أفنت حياتها جيلاً بعد جيل في زراعتها من حقوقها . ترى ألا يحق لنا أن نسأل بعد ذلك، أين اختفى شعار «الأرض لمن يعمل بها»؟.

إن الأحكام القضائية التي صدرت مؤخراً، وفق هذا القانون، والتي حرمت العديد من المزارعين من حقوقهم لأنهم لا يحملون عقداً مكتوباً يثبت مزارعتهم، تحمل في طياتها نذر مشكلة اجتماعية كبيرة، وإذا لم يتم العمل الجدي والفوري على حل هذه المشكلة، فمن غير شك سيكون لها انعكاسات خطيرة لا تحمد عقباها على الاستقرار الاجتماعي في البلاد، فهل هناك من يسمع؟

■ نجوان عيسى

حلول وتحليلات حكومية إبداعية:
«ارفع أسعار الأعلاف.. تنزل أسعار اللحوم»!!



عزا معاون وزير الاقتصاد والتجارة خالد سلوطة في تصريح لصحيفة الوطن السورية ارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق إلى توافر الأعلاف لمربي المواشي بأسعار رخيصة، وقال إن الوزارة ليست مع إيقاف تصدير الأغنام، نافياً أن يكون التصدير سبباً في ارتفاع أسعار اللحوم في تلك الأسواق، مؤكداً أن توافر الأعلاف الرخيصة حدا بمربي الماشية إلى الإحجام عن طرح إنتاجهم، واتجهوا إلى التسمين..

فإذا كان التصدير ليس سبباً في ارتفاع أسعار اللحوم كما يرى معاون الوزير، فهل يمكننا التخمين أن سيادته يعتقد أن السبب يعود إلى الإعانات التي تقدمها الحكومة للمواطنين السوريين عموماً مما أدى إلى ارتفاع المستوى المعيشي لهم، ومن بينهم مربو الثروة الحيوانية المتركزة بشكل خاص في المناطق الشرقية، لذلك راحوا يعيشون في بحبوحة بفعل اقتصاد الوفرة ورغد العيش ورفاه الحياة، فأحجموا عن بيع خرافهم، وبالغوا بتسمينها لتسجيل أسمائهم في كتاب غينيس للأرقام القياسية عن أفضل مرب لأسمن خروف تدعمه الحكومة!؟.

وبعيداً عن السخرية رغم أهميتها، نعاود طرح السؤال بصيغة أخرى: إلى أي مدى يستطيع مربي الخراف الاحتفاظ بخرافه؟

من المعلوم جيداً لكل مهتم أن فترة تسمين الخراف مدتها تسعون يوماً، وبعد ذلك يكون مصيرها السوق إما للذبح أو التصدير، مع التنويه أن الأحجام المرغوبة في الأسواق الخليجية هي الخراف غير المسمنة (السرحية) والتي غالباً ما يكون وزنها دون الأربعين كيلو غرام.. والمواليد من الخراف ليست كالفروج تخضع لأتمتة التفريخ وشروط الفوج والدفعة، وإنما هي تخضع لشروط الولادة الطبيعية.. فإذاً ما هي مصلحة مربي الثروة الحيوانية في الاحتفاظ بهذه الخراف بعد تسمينها؟ بالتأكيد لا يكمن السبب في أن رفاهية مفاجئة حلت بهم، لأنه بالأصل ليس لديهم القدرة على ذلك ولا هم بصدد دخول منافسة وصولاً إلى غينس، بل كل هذا الكلام غير صحيح مطلقاً.. فلو جاء هذا الكلام من جاهل مدلل لما استغربنا طرحه، ولكن أن يأتي من مسؤول اقتصادي في الحكومة، فهذا ما يدعو للأسف والقلق الشديد، وما يجعلنا أكثر امتعاضاً هو دعوة هذا المسؤول الضمنية لرفع أسعار الأعلاف، ورفع ما تبقى من دعم الثروة الحيوانية لتنزل أسعار اللحوم عن عرشها, فيا لهذا التخطيط الاقتصادي لمصير البلاد!!

إن كلمة استغراب قليلة إزاء هذا اللطم واللكم، وما يصح هو(الطق والفقع) كتعبير عن ردة الفعل العصبية تجاه تحليل كهذا..

وبالعودة إلى صلب الموضوع يمكن التأكيد أن التصدير ليس وحده من يتحمل مسؤولية غلاء أسعار اللحوم، بل التهريب أيضاً، وسوء التعامل مع هذه الثروة الوطنية المتجددة من خلال إلحاق الخسائر والأذى بمربي الماشية عبر الإجراءات الحكومية المجحفة بحقهم من عدم تأمين الأعلاف أثناء موجة الجفاف القاتلة، إلى التقاعس والتأخير في مواجهة آثار الجفاف وتقديم الحلول الناجعة عبر استشراف الأزمة، رغم التحذيرات بأن الثروة الحيوانية تسير في طريق الانقراض..

فقد نبه المختصون الوطنيون وأقلام من عالجوا هذه المشكلة على صفحات الصحف الوطنية، فاستشعروا ونبهوا إلى الكارثة المحدقة بالثروة الحيوانية، ولكن لم يستجب أحد لنداءات الاستغاثة، وكأن بعض المسؤولين جبلوا على التجريب أو التخريب. وهنا لا بد من التأكيد أن لا أحد ضد التصدير الواعي والمدروس، لأن نسبة العاملين في قطاع الإنتاج الحيواني تصل إلى نحو ٢٠٪ من إجمالي اليد العاملة السورية، ويشكل الإنتاج الحيواني نحو ٣٤ ٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي، و١٧٪ من قيمة الصادرات الزراعية. وإذا ما علمنا أن نحو ٧٢٪ من التكلفة الرئيسية لمشاريع تسمين الخراف يعود إلى سعر شراء المواليد المراد تسمينها، و٢٤٪ من التكلفة الكلية ثمناً للأعلاف ونفقات أخرى، يكون هذا مؤشراً على قلة العرض بسبب قلة أعداد الأمهات من النعاج، وذلك يعود لأسباب عدة، منها غلاء أسعار المواد العلفية، إذ وصل سعر الكيلو غرام الواحد منها في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢ ل.س، وترافقت مع موجة الجفاف التي حلت في سورية وما قابلها من إجراءات حكومية غير مسؤولة تجاه مربي الثروة الحيوانية، فالحكومة تقدم لرأس البقر كيلو غرام واحد من غذائها اليومي بسعر مدعوم، في حين أن استهلاك الرأس الواحد يتجاوز عشرين ضعفاً يومياً، وقس على ذلك ما يقدم للأغنام.. يضاف إلى ما تقدم سوء الخلطة العلفية مع الارتفاع الجنوني لسعر العلف في حينه، وهو ما تسبب بنفوق أعداد كبيرة من الماشية بسبب الهزال والضعف الذي ألم بها نتيجة قلة استهلاك المواد المغذية لعدم قدرة مربي الماشية على مجاراة غلاء أسعار الأعلاف, هذا مع سوء إدارة السياسة التسويقية التي جعلت من بلد واحد هو المملكة العربية السعودية منفذاً وحيداً لاستهلاك رؤوس الأغنام المصدرة من سورية, بالإضافة إلى ذلك ربط الإحصاء والتعداد بتوزيع المقنن العلفي، فمن كان لديه ١٠٠ رأس تصبح على دفاتر الإحصاء ١٠٠٠ رأس!! هذا ما ساهم بتضليل الجهات القائمة على عمليات التصدير حينما فتحت الدول الخليجية أبوابها أمام مصدري الأغنام في سورية شركاء أصحاب القرار ومدلليهم, وإن تضارب التصريحات حول عدد رؤوس الماشية في سورية له ما يبرره (لأن حساب السرايا لا ينطبق على حساب القرايا)..إذ ذكرت بعض الجهات أن عدد رؤوس الماشية في سورية بحدود الـ٢٥ مليون رأس، في حين ذكرت مصادر أخرى أن العدد هو ٥ ملايين فقط!! فأي الرقمين نعتمد؟ وما مصير الثروة الحيوانية مع تصدير ١,٥ مليون رأس من الأغنام سنوياً؟

وما يؤكد أن الأرقام الكبيرة ليست صحيحة هو تجاوز سعر رأس النعجة في الأشهر القليلة الماضية ١٥ ألف ليرة سورية، وخاصة عندما كانت الحدود العراقية السورية مفتوحة على مصراعيها, في حين تجاوز سعر رأس البقر الحلوب ١٥٠ ألف ليرة سورية، وسعر ١ كيلو غرام عجل قائم من ١٦٠ –٢٠٠ ل.س... فهل هناك ما يدل على صحة تعداد الثروة الحيوانية التي تعتمدها الحكومة؟

فلو كانت تلك الأرقام صحيحة لما وصلت أسعار الماشية واللحوم في الأسواق المحلية إلى ما وصلت إليه, ولعل الحقيقة التي يجب عدم التغاضي عنها أن الثروة الحيوانية قد أوشكت أن تدخل في طور الانقراض، وهذا ما يستدعي إجراءات طارئة وعاجلة كمنع تصدير الأغنام للحفاظ على إناث الغنم من فطام ونعاج، والحؤول دون ذبحها كتعويض عن لحم خراف العواس المحلية، مع زيادة دعم الثروة الحيوانية بزيادة المخصص العلفي المدعوم، والعمل على استيراد الأبقار الحلوب حيث أن السلالة الرئيسية الموجودة حالياً، والتي يقتنيها مربو الأبقار، كانت نتاج عمليات استيراد لمصلحة وزارة الزراعة من دول أوروبا في ثمانينيات القرن الماضي والتي عملت الوزارة على تسليمها للمزارعين بقروض ميسرة وأسعار مدعومة.

■ يامن طوبر

ضفاف الفرات.. من الإهمال إلى التعديات!؟

من رأى نهر الفرات يوماً وهو في أوج تدفقه وصفائه لا شك أنه أدرك مدى أهميته وجماله، وبالتأكيد أنه راح يحسد نفسه على مروره في أراضينا. ومن سيراه اليوم سيبصر بأم عينه حجم المأساة الواقعة على النهر، وسيقف مشدوهاً من خيبة الأمل.. إذ سيجد نفسه أمام شبح هزيل شاحب وملوث..



ويبقى واجبنا ولزاماً علينا أن ننقل الوقائع ونبين أسبابها ونتائجها ومن يقف وراءها، ليتمكن أصحاب الحق ونحن منهم، من تحديد الموقف واتخاذ الخطوات العملية لكشف وتعرية المسؤولين عن الحيف الذي طال النهر نتيجة الإهمال وعدم تقدير النعمة/ الثروة والمحافظة عليها..

«روح بلط البحر».. عبارة تُستخدم للدلالة على الاستحالة!! لكن تبليط النهر لا يختلف كثيراً عن تبليط البحر.. وهذا ما حدث في دير الزور لقد بُلّط النهر.. فهل هذه معجزة ما قام بها فاسدون مشعوذون أو سحرة!؟ وهل الأمور بحاجة إلى نبيّ بيده عصاه فيلتهم ثعابين هؤلاء السحرة، ويبين أنهم كاذبون وأنهم يلبون رغبات فراعنة الفساد!؟

نعم، لقد بُلّط الفرع الصغير من نهر الفرات منذ سنوات، وحُوّل إلى مسمكة، وتحولت شواطئه إلى مكبّ لبعض النفايات، ولا ترى في الضفة اليمنى شجرةً إلاّ نادراً، ولولا لفتة شجاعة من جمعية أصدقاء البيئة (حياة)، التي بادرت، واستطاعت أن تحصل على جزء من هذه الضفة محولة إياها إلى حديقة تحوي نباتات بيئية طبيعية وملجأ لهم وللفقرًاء من أبناء المدينة، لكان الأمر أكثر كارثية..

لكن ما تبقى من الضفة المذكورة، وهنا نتكلم عن مساحة واسعة، ما تزال أرضاً جرداء وكأنها ليست على ضفاف الفرات مهد الحضارات، والأسوأ من ذلك أن مجلس المدينة يغض الطرف عن التعديات الواضحة على حرم النهر وشواطئه من الردميات والبقايا والتوسعات التي يمارسها بعض الملاكين من أصحاب النفوذ، علماً أن القوانين والدستور يعتبر الضفاف ملكاً للدولة، أي ملكاً للشعب، كما أن هؤلاء المتنفذين معروفون من المسؤولين قبل المواطنين، ومن أراد أن يتيقن ويطمئن قلبه، فليتمشّ بجانب الشاطئ من جسر الجورة بداية الفرع الصغير إلى نهايته في حي هرابش، حيث المصيبة الأعظم في منطقة مصب الصرف الصحي، عند ذلك يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود!!

والحال كذلك، يجب التأكيد أنه من الضرورة إعادة تأهيل هذه الضفاف كي تكون متنفساً بيئياً مجانياً للمواطنين، وليس كما يسعى البعض بطرحها للاستثمار، فهذه الضفاف لا تحتاج إلاّ إلى تعشيب الأرض وغرس الأشجار ووضع بعض المقاعد، والماء قريب وباستخدامه الأمثل يصبح كل شيء سهلاً، وإذا ما تم ذلك نكون قد كسبنا منظراً جميلاً لمدينة دير الزور، وبيئة نظيفة للمقيم والوافد، وهذا برسم مجلس المدينة ومكتبه التنفيذي، وإن لم يكن التبليط ذنبهم وإنما ذنب من سبقهم!!

ولا يفوتنا التأكيد أن هذا الإهمال وهذه التعديات الواردة أعلاه، لا تطال ضفاف الفرع الصغير فقط، وإنما الفرع الكبير النهر، وكذلك الجزر النهرية، حيث يرتكب العديد من أصحاب الفلل والمزارع من المسؤولين والمتنفذين ومن لفّ لفهم تجاوزات متعددة الأنواع والمظاهر، ولا نستغرب هذه الاستباحة منهم، فهذا ما دأبوا على فعله منذ زمن دون أن يتعرضوا للمساءلة أو المحاسبة. لكن هل يمكن السكوت عن ذلك إلى الأبد؟ إن الساكت عن هذه التجاوزات من المسؤولين هو شيطان أخرس، ومحاسبته ومحاسبتهم يجب أن تكون دنيوية وليست أخروية، وهذا برسم كل من يؤمن أن النجاح في محاربة الفساد هو نقطة البداية في تحقيق كرامة الوطن والمواطن..

■ زهير مشعان

مزارعو الحمضيات قلقون..

◄ صلاح معنا

انهارت أسعار الحمضيات هذا الموسم بشكل مفاجئ وخاصة الليمون بأنواعه، ما سبب قلقاً كبيراً لآلاف المزارعين والعائلات الفلاحية في المنطقة الساحلية، ولسان حالهم يقول: ألم تكفنا مصيبة رفع الدعم عن المحروقات والغلاء الفاحش لمعظم المواد الزراعية ورفع الدعم عن الأسمدة أيضاً... حتى تحل بنا هذه المصيبة؟!.

لقد أصبح هذا القلق دائماً ومتجدداً بعد تخلي الدولة عن دعم الزراعة والمنتجين، وهو ما جعل مصائر المزارعين بيد التجار والسماسرة.. وهذا الانخفاض المفاجئ الذي لا نظير له منذ سنوات خلت، أكبر دليل على تحكم رأسمال المال التجاري الاحتكاري بأرزاق المزارعين.. فهل من المعقول أن يصل سعر كغ الحامض إلى سبع ليرات سورية دون أن تتدخل الدولة؟

يؤكد بعض المزارعين وتجار سوق الهال معاً بأن إغلاق الحدود السورية – العراقية ربما يكون السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض المفاجئ، ولكن أين الدولة؟ ألا يجب أن يظهر دورها في مثل هذه الأزمات؟

لقد اتضح سريعاً فشل سياسة الفريق الاقتصادي المتعلقة بالزراعة، فلم تعد هناك ضمانات أو رعاية أو تعويضات، وأصبح على الفلاح أن يعيش قلقاً مستمراً عند زراعته أي محصول، ناهيك عن جمود الأسواق وتحكم البعض بها..

ويتخوف المزارعون من أنه في حال استمرار هذه الحالة على طول الموسم الزراعي للحمضيات، فسيؤدي ذلك لتراكم الديون عليهم ما يدفعهم لترك الأرض والزراعة أو عرض أراضيهم للبيع.. فهل هناك حرب مفتوحة على الزراعة والمنتجين؟

مسؤولو(نا) بين الواجب.. وفجوات الذاكرة



◄ ميرنا ياغي

في بلادنا المنكوبة بالفساد، لم يعد مستغرباً أن نشعر بالدهشة، وربما بالذهول، أمام مسؤول أو هيئة حكومية تقوم بواجبها على أكمل وجه! فهذا أصبح فعلاً إعجازياً، ومن يقوم به، إن وُجد، يتلبّسه الخوف، وكأنه يرتكب جريمة أو فعلاً شائناً..

أما المظاهر الطبيعية السائدة اليوم في عمل الجهات العامة من وزارات وإدارات وفعاليات إنتاجية وخدمية، فهي الفساد والرشوة والنهب، والتلكؤ والبيروقراطية والانتقائية في تطبيق القوانين، والمزاجية والمحسوبيات...إلخ. وبالتأكيد، بعد هذا التذكير بواقع نعرفه جميعاً، لن يستغرب أحد هذا المثال الذي نسوقه من جرمانا ..

فقد تلقت بلدية جرمانا في السادس من الشهر الجاري شكوى من أحدهم على صاحب مطعم «...» لمخالفته القانون القاضي بمنع إشغال الرصيف، إذ يقوم صاحب المطعم بوضع باقات من الورد الطبيعي في عرض الرصيف.

وفي الحال، بشكل قانوني ومنطقي، وانطلاقاً من مبدأ لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد، وكتعبير عن حسه المسؤول العالي، قطع رئيس بلدية جرمانا نومه الهانئ، وألغى عطلته الرسمية المتزامنة مع ذكرى حرب تشرين التحريرية، وقام بإرسال سيارة شرطة وأربعة عناصر لإلقاء القبض على الورود، فقاموا بذلك بكل فخر وثقة وكأنهم قبضوا على أحد مزعزعي الأمن ومقلقي راحة المواطن المقدسة، وسيق صاحب المطعم إلى المخفر وهو مايزال مشدوهاً بعدما شاهد العناصر يأخذون ورداته المشتبه بهم «ويا غافل إلك الله»، حيث وقّع تعهداً بعدم مخالفة القوانين ومنع إشغال الرصيف منعاً باتاً أياً كانت الأسباب..

في لحظة المداهمة البطولية تلك، نسي رئيس البلدية تماماً جميع أرصفة جرمانا المشغولة بالبسطات المخالفة على مد النظر وفي وضح النهار، وحاويات القمامة التي تمتلئ وتتضح بما فيها وتبقى أحياناً في بعض الأماكن نائمة في لا وعي البلدية أكثر من ثلاثة أيام تنبعث منها الروائح الآسنة والحشرات المتنوعة، ونسي الشوارع المحفرة المقلوبة رأساً على عقب التي ما تزال تنتظر دورها بالتعبيد منذ أشهر عديدة، والبيوت المخالفة، والمعاملات المدفونة في أدراج البلدية تنتظر توقيع أصحاب الشأن لتوقظها من سباتها وهي في الغالب معاملات من لا حول لهم ولا قوة .. وغاب عن ذهنه بعض الحارات المنسية لسنوات من جدول أعمال من هم تحت إمرته، وهي التي يشعر من يطؤها أنها لا تنتمي لأي مكان أو زمان، وأن ساكنيها لا ينتمون لفصيلة البشر... والقائمة طويلة..

والمفاجأة التي قد لا تفاجأ أحداً، أنه في خضم هذه المفارقات، تأتي مكالمة هاتفية من إحدى الشخصيات المسؤولة ذات الصلة بصاحب المطعم، فتعيد خلط الأوراق، وفي الحال يستعيد رئيس البلدية ذاكرته، فيدرك مجدداً جمال منظر الورود وضرورة الاهتمام بها وعنايتها .. فتأخذ القضية اتجاهاً مناقضاً!!

وعود على بدء.. نذكّر أنه لم يعد هناك شيء يدهشنا أو يدعو للغرابة.. سوى مصادفة مسؤول أو هيئة حكومية تقوم بواجبها على أكمل وجه.. فكل ظاهرة نادرة الحدوث... تثير الدهشة لا محالة!

■■

فلاحون برسم التهجير



◄ أحمد الفيصل

قضية عتت على من يفك خيوطها، لا بل لم يعرف لها حل حتى الآن بعد أن أصدر وزير الزراعة كتابين في القضية نفسها، أحدهما يناقض الآخر..

القضية تخص مجموعة من الفلاحين في محافظة الرقة/ قرية حويجة السوافي، الواقعة على الضفة اليمنى لنهر الفرات، والتابعة إدارياً لـ«كسرة عفنان»، هؤلاء الفلاحون استثمروا أرضاً أنهكت أجسادهم فترة طويلة من الزمن، لتأتي مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية فجأة، وتطردهم منها بحجة أن الأرض تصلح لأن تكون مقلعاً للبحص .

فمؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية خصصت بمساحة ٥٠٠ دونم من العقار/٥١٣/ بموجب القرار /٦١٤/ لعام ١٩٨٥ على أن يتم استعمال العقار لمدة /٣/ سنوات من تاريخ التخصيص ولا يجوز استعماله إلا للغاية المخصص من أجلها .

لكن الفلاحين فوجئوا بأن المؤسسة تريد حرمانهم من باقي الأرض التي يستثمرونها، وهي من باقي العقار البالغ مساحته الإجمالية ٧٨٧ دونماً وطردهم من الأرض على الرغم من أنهم يستثمرون الأرض منذ أكثر من ٢٤ عاماً .

طرق الفلاحون كل الأبواب وتقدموا بشكواهم لأكثر من جهة ابتداء باتحاد الفلاحين والذي يعتبر المنظمة المدافعة عنهم، والتي بدورها راسلت السيد المحافظ بكتابها الذي يحمل الرقم(٦١١/ ٢٥٨/ ص.ح) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٠ مبينة: «أن هؤلاء الفلاحين من قرية حويجة السوافي (كسرة عفنان) سبق لهم وأن استثمروا الأرض منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وهي مزروعة بالمحاصيل الصيفية والشتوية، وقد فوجئوا بقيام مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية وبمؤازرة من الشرطة العسكرية، بمحاولة طردهم من أرضهم لتحويلها إلى مقلع بحص ورمل لمصلحة المؤسسة. والمطلوب تمكين الفلاحين من زراعة واستثمار أرضهم كونهم مستأجرين من أملاك الدولة، وتخصيص مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بموقع آخر».

وكتاب آخر صادر من رئيس إتحاد العام للفلاحين في القطر موجه إلى وزير الزراعة يحمل الرقم (٦٢٩/ ص. ز) تاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦، جاء فيه دون أي لبس: «إن الإخوة الفلاحين قد حصلوا على قرار حكم من المحكمة العسكرية بالرقة يضمن تثبيتهم بالأرض وعدم تجاوز المؤسسة عليهم. يرجى العمل والمساعدة في تثبيت الإخوة الفلاحين في أراضيهم التي يستثمرونها منذ عام ١٩٨٥ م وحتى تاريخه وبعقود إيجار نظامية أو إعطاءهم أرض بديلة ليتمكنوا من تأمين معيشة أسرهم».

وكذلك كتاب مدير الزراعة بالرقة الذي يحمل الرقم /١٧٢٦/ ص. م.د/ تاريخ ٢٠٠٨/٢/١١ : «إن الأرض موضوع الخلاف هي أرض زراعية ومستثمرة من قبل الفلاحين وبموجب عقود نظامية».

لكن القشة التي قصمت ظهر البعير هي التناقض في موقف وزارة الزراعة، ففي كتاب يحمل الرقم (٣/١٥٠٢.د) تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٣ أكدت ما يلي: «إن الأرض المؤجرة بالعقد المنوه به مستثمرة من قبل الفلاحين المؤجرة لهم منذ ما قبل عمليتي التخصيص والتأجير دون معارضة من قبل أحد، كما أنهم لم يرتكبوا أية مخالفة لأنظمة التأجير النافذة وشروط عقد الإيجار الخاصة، ولذا، وفي ضوء ما تقدم، نرغب إليكم إجراء ما يلي :

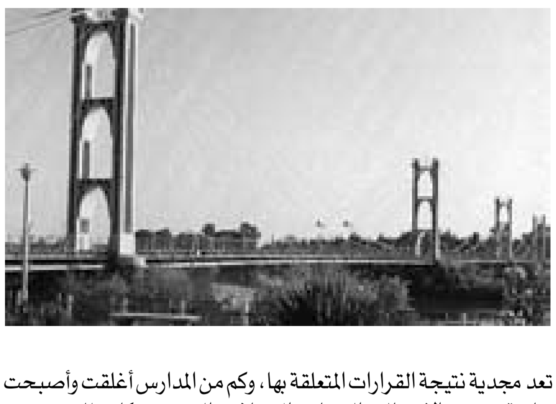
إبقاء الفلاحين بالأرض المؤجرة لهم وتكملة المساحة المخصصة لمؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية من أراضي أملاك الدولة الشاغرة وفي حال عدم توافرها موافاتنا بإضبارة التخصيص موضوع القرار /٦١٤/ لعام ١٩٨٥ لعرض موضوع التعديل على اللجنة التنفيذية».

لكن في كتاب لاحق يحمل رقم(٢٧٢٠/م د) تاريخ٢٠٠٩/٦/٢٩ عادت الوزارة لتقول كلاماً مناقضاً لما ورد بكتابها الأول: «نتيجة الكشف الجاري من قبل اللجنة المختصة تم تأجير مساحة ٢٥٢ دونماً منها بالعقد المذكور خطأ، وذلك بسبب وجود تداخل بين الأرض المخصصة والأرض المؤجرة، وإن محافظ الرقة قام بتكليف نقابة المهندسين بدراسة واقع الأرض موضوع التداخل المشار إليه عن طريق لجنة فنية، حيث خلصت بموجب تقريرها المؤرخ ٢٠٠٩/١/١٣ إلى أن الأرض تصلح للاستعمال المقلعي كونها رملية. وحيث تقترحون الإبقاء على المساحة موضوع التداخل مخصصة للمؤسسة وتخفيضها من عقد إيجار الفلاحين للسبب المشار إليه، لذا وفي ضوء ما تقدم، نبلغكم الموافقة على اقتراحكم أعلاه وتسليم الأرض للجهة المخصصة خالية من الشواغل».

سؤال نطرحه برسم وزارة الزراعة: ما هو سر التناقض في كتابيكم؟ ومن يقف مع هؤلاء الفلاحين المساكين وأسرهم ليزرعوا الأرض، فتتحول من رمال قاحلة إلى أرض خضراء كقلوبهم الندية التي تستغيث؟

■■

طلاّبُ المدارس في الحدائق والمقاهي!



تنتشر في مدينة دير الزور ظاهرة الفوضى والتسيب، والنمط الاستهلاكي المبتذل في الحياة، وفقدان الأمل بالعلم والتعليم والعمل، بسبب السياسات الاقتصادية الاجتماعية الحكومية، التعليمية منها تحديداً، التي ضيقت الخناق على الدارسين وأسرهم بفضل سياسة (عدم) الاستيعاب الجامعي وازدحام الطلاب في المدارس وتناقص مستلزمات التعليم بأنواعه ونقص المعلمين والمدرسين رغم وجود آلاف الخريجين منهم بلا عمل!!

رغم ما يقال عن إلزامية التعليم ومستواه، وهي ميزة كانت تتمتع بها سورية سابقاً، فإن التراجع عن ذلك، في العمق، حدث في السنوات الأخيرة بنسبة عالية، ولو أن الاهتمام مازال ظاهرياً، والحقائق والوقائع والأرقام تبين هذا، فنسبة الأمية في ارتفاع مستمر، ونسب التسرب مثلها، وانخفاض مستوى التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية وحتى الجامعات بات واضحاً، فيلجأ المواطنون إلى الدروس الخصوصية لأبنائهم ولو على حساب لقمة عيشهم. والانعكاسات السلبية لهذا الوضع كثيرة، لكن نشير إلى واحدة منها فقط، وهي تواجد أعداد كبيرة من تلاميذ المرحلة الابتدائية وطلاب الإعدادية والثانوية في الحدائق العامة والمقاهي أثناء فترة الدوام الرسمي. وما يجري في هذه الحدائق يبلغ من الخطورة حداً كبيراً، من تعاط للدخان والمخدرات، وممارسات لا أخلاقية كالتحرش الجنسي والاعتداء على الأطفال، وفي المقاهي المعروفة التي تقدم إغراءات للطلبة بنقل المباريات الرياضية وتدخين الأركيلة (الشيشة) ولعب القمار.. حتى أن قسماً منها انتشر بين الطالبات وخاصةً في مناطق الأحياء الفقيرة وأحزمة الفقر عامة، كمنطقة الطبب في حي الثورة (الجورة) غربي المدينة، ومنطقة الطبب في حي تشرين (هرابش). فالفقر هو الذي دفع هؤلاء الشباب والمراهقين الريفيين الذين هجرت أسرهم الأرض لأن الزراعة لم تعد مجدية نتيجة القرارات المتعلقة بها، وكم من المدارس أغلقت وأصبحت خاوية بسبب الإهمال والفساد والجفاف والتصحر، كل ذلك يدفعهم للسرقة والدعارة والجريمة للحصول على المال، وكثير منهم يشاهد وهو يبيع أشياء رخيصة كالبطاريات والقداحات والمحارم على مفارق الطرق وفي المقاهي والشوارع، وهم في عمر الزهور. ناهيك عن عمالة الأطفال في المطاعم والمقاصف والمناطق الصناعية. وما يزيد الطين بلةً هو الفساد المنتشر في الأوساط الرياضية والثقافية التي لا توفر لهؤلاء الشباب ما يثير اهتمامهم ويلبي حاجاتهم، ولا تعمل على استقطابهم ما يجعلهم عرضةً للاستقطاب من القوى الظلامية المدمِّرة للأخلاق والمجتمع.

هذه صورة بسيطة من الفساد الأخلاقي الناتج عن الفساد العام الذي يضرب جميع فعاليات البلاد .

■ مراسل قاسيون

155 طالباً لم يتخرجوا.. بسبب «التدقيق»!

فقد أكثر من ٤٠٠ طالب في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق فرصتهم في بلوغ الدورة التكميلية هذا العام بسبب رسوبهم في مادة التدقيق الداخلي، بينما توقف تخرج أكثر من ١٥٥ طالباً بسببها فقط.. كما زاد عدد المتقدمين إلى امتحان الدورة التكميلية في مادة (تدقيق داخلي . مراجعة حسابات/ قسم المصارف) عن ٤٥٠ طالباً وطالبة، وهذا حسب كل المقاييس عدد هائل بالمقارنة مع باقي المواد.



يتألف كتاب هذه المادة الضخمة من حيث المبدأ من ٤٥٦ صفحة، يضاف إليها (نوطة) من ٢٠٠ . ٢٣٠ صفحة، إلى جانب عشرين محاضرة كل واحدة مكونة من ١٠ صفحات.. ناهيك عن المراجع المطلوبة للتقدم للامتحان فيها وهي متعلقة بالأزمة المالية العالمية والتي يمكن تصور عدد صفحاتها بما لا يقل عن ١٠,٠٠٠..

أي وبحسبة بسيطة، يتبين أنه لكي يتسنى للطالب أن يقدم امتحانه في مادة من هذا العيار، وينجح ضمن معدل دراسة يومي للمادة وحدها لا يقل عن ٨ ساعات، وإذا كان باستطاعته دراسة عشر صفحات في الساعة الواحدة فإنه سوف يحتاج إلى ٢٠٠ ساعة دراسة: أي يحتاج ٢٥ يوماً في دراسة هذه المادة (وحدها) دون بقية المواد ليتمكن من تغطية ما جاء فيها، فهل يعقل أن تتحول الأزمة الرأسمالية في العالم إلى أزمة طلابية في كلية الاقتصاد؟!.

يتساءل طلاب الكلية عن حقوقهم في الحصول على مساعدة من عمادة الكلية في تخفيف عبء هذا الكابوس على الأقل عبر تمكينهم من إنجاز حلقة بحث خلال الفصل الأول تساعدهم في تأمين بعض علامات المادة بشكل عملي، لكون ذلك يساعد الطالب على النجاح ويخفف عنهم عبء الحفظ البصم والتعامل النظري المجرد مع المسائل المطروحة أمامهم.

ولا يخفى أن بعض الطلاب أيضاً يشككون بنزاهة الأمر، متسائلين عن سبب إلقاء هذا الحمل الزائد على أكتافهم ومن المستفيد من ذلك؟ إذ ما ذنب الطالب الذي يزاول عملاً ما يؤمن له البدل المادي الكافي لمتابعة دراسته، أو ما ذنب الطالب المريض، أو العسكري أو المشلول؟! وتكثر الأسئلة حين تعيق هذه المادة تخرج ١٥٥ طالباً بشكل كامل وتؤجله عاماً قد لا ينتهي!.

وعلمت قاسيون أنه تم رفع شكوى إلى عميد الكلية ووكيلها الإداري ورئيس قسم المصارف بهذا الصدد، وأن أكثر من ٤٠ طالباً دخلوا مكتب دكتور المادة للمطالبة برفع نسبة النجاح في هذه المادة ولكن دون جدوى. ومن المطالب التي توجه بها الطلاب إلى عمادة الكلية أن تكون الأسئلة واضحة ودون استخدام خيار (الإجابة الأصح) عند وضع أسئلة الامتحان، وحجتهم في ذلك أن علم الاقتصاد يحتمل أكثر من إجابة وبالتالي فإن الإجابات غالباً ما تعبر عن آراء أصحابها، ولكل رأيه، كما طالب المحتجون عمادة الكلية بالموافقة على تقديم حلقة بحث في الفصل الأول لتخفيف الحجم النظري الهائل المطلوب دراسته قبل تقديم الامتحان، وطالبوا كذلك بزيادة مدة الامتحان لو ربع ساعة..

قاسيون تضم صوتها إلى أصوات الطلاب المطالبين بإنصافهم، مع التأكيد على أن المشكلة لا تكمن فقط في ضخامة الحجم النظري المطلوب اجتراعه قبل دخول امتحان هذه المادة، وإنما هي مشكلة لها علاقة على ما يبدو بالتخفيف من الضغط على سوق العمل الذي لا يتسع لاستيعاب الأعداد الكبيرة المتخرجة سنوياً من الجامعات السورية، طبعاً ناهيك عن المشكلات الأخرى التي يعانيها المنهاج العام المتبنى، ليس فقط في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، وإنما في جميع كليات وأقسام هذه الجامعة وغيرها من الجامعات السورية. وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المطالب وغيرها تم توجيهها بشكل جماعي من عدد كبير من طلاب كلية الاقتصاد إلى رئاسة الجامعة، مرتين وليس مرةً واحدة، ولكن حتى الآن لم يأت الرد، علماً أن المطلوب هو سرعة الاستجابة لمشكلات الطلاب بعد سماع شكواهم، خاصةً وأن المشكلات التي سببتها هذه المادة لعدد كبير من الطلاب لا تقتصر زمنياً على العام الحالي أو الماضي.

■■

سياسة فرض الأمر الواقع من جديد

مرفأ اللاذقية تتقاسمه وتنهشه القوى الأجنبية المستغلة



◄ يوسف البني

ها هي يد الاستثمار تعود لتسيطر على واحد من أهم المرافق الحيوية في البلاد ببساطة مدهشة.. إنه مرفأ اللاذقية، الذي لم ينتزعه أصحاب الحق فيه من أيدي المستثمرين منذ نحو نصف قرن إلا بعد معارك شعبية وعمالية عنيفة وطويلة، سقط فيها بحارة وعتالون وعمال وطنيون.. اليوم تقدم الحكومة المرفأ للمستثمرين على طبق من ذهب، معرضة عن رأي الطبقة العاملة والنقابات والفعاليات الوطنية.. وهي ماضية في هذا الاتجاه، وهناك مستثمرون آخرون ينتظرون في الطابور.. ولا نعلم ماذا ستكون الهدية القادمة؟!

أرباح ونمو رغم السياسات الهدامة

كانت شركة مرفأ اللاذقية قد بدأت تتعافى بفضل دأب عمالها وتفانيهم بالعمل، ففي العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠٠٩ حققت الشركة أرباحاً جيدة، وبيّن التقرير الإحصائي الصادر عن مديرية التخطيط في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية الحقيقة التالية: حققت الشركة في العام الحالي زيادة ١ مليون طن في الإنتاجية و٧٢١ مليون ليرة سورية في الإيرادات عن العام الماضي، وتشير حصيلة الأرقام المنفذة منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية شهر آب الماضي إلى أداء متميز حققه المرفأ انعكس زيادةً في أغلب نشاطاته الإنتاجية والملاحية. وأشار التقرير إلى الزيادة الحاصلة منذ بداية العام ولغاية ٢٠٠٩/٨/٣١ بالمقارنة مع العام الماضي، حيث زادت الإنتاجية (البضائع الواردة والصادرة) من ٥,٢٦٥ ملايين طن إلى ٦,٢١٥ ملايين طن، أي بزيادة مليون طن، وزادت الإيرادات المحققة من ١,٦٥٦ مليار ليرة سورية إلى ٢,٣٧٧ مليار ليرة سورية، أي بزيادة ٧٢١ مليون ليرة سورية. كما زاد عدد الحاويات من ٣٨٥ ألف حاوية إلى ٤٢٢ ألف حاوية، وزاد عدد البواخر التي أمت المرفأ من ٨٨٤ باخرة إلى ١٠٨٢ باخرة.

استغلال المراسيم بعكس ما يقصد منها

بعد صدور مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ الذي سمح باستثمار الأموال الأجنبية في القطاعات الصناعية والخدمية، وسمح بأن تستفيد المشاريع من الإعفاءات والمزايا والتسهيلات القانونية والجمركية، فقد فسرت الحكومة هذا المرسوم تفسيراً يخدم مصلحتها في سياستها الليبرالية الرامية إلى خصخصة منشآت القطاع العام، وبدلاً من أن تشجع إقامة مشاريع استثمارية جديدة للرأسمال الأجنبي قدمت له على طبق من ذهب الكثير من المنشآت الاقتصادية الهامة ليستثمر أمواله فيها.

وكان مرفأ اللاذقية هو الضحية الأكبر وذات القيمة الاقتصادية والأمنية الأكثر أهمية حيث سطت عليه يد الغرباء وحصلت شركات أجنبية ثلاث على عقد مشروع تأهيل وتشغيل وإدارة محطة حاويات مرفأ اللاذقية مقابل المشاركة بالإيرادات وهذه الشركات هي شركة سورية القابضة، وشركة CMA – CGM الفرنسية، وشركة تيرمينال لينك TERMINAL LINK الفرنسية، وكان العقد بعنوان إدارة وتشغيل محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية للوصول إلى أعلى إنتاجية ممكنة من الحاويات وذلك خلال تحسين عمليات تستيف الحاويات بشكل يزيد القدرة الاستيعابية للمحطة وإعادة تأهيل المعدات والآليات الحالية وشراء أخرى جديدة ذات إنتاجية عالية مما سيسهم بزيادة عمليات التفريغ وتخفيض الازدحام.

ما الذي ترجوه الحكومة من طرح المنشآت للاستثمار؟

أكد المدير العام لشركة مرفأ اللاذقية سليمان بالوش، أن العقد الموقع مع الشركة الفائزة بأفضل عرض لتشغيل المحطة هو عقد إدارة وتشغيل محطة حاويات في مرفأ اللاذقية من قبل شركة عالمية متخصصة، مقابل المشاركة بالإيرادات، وأنه ليس عقد استثمار أو امتياز، إذ ستبقى شركة المرفأ هي الجهة المخولة بالإشراف على عمل الشركة المشغِّلة، وتقوم بفرض التعرفة وتحصيل الإيرادات الناتجة عن عمل المحطة، وبالتالي فإن هذا الخيار هو أفضل الحلول التي تضمن السيادة والملكية من جهة، والارتقاء بمستوى الخدمات من جهة ثانية، ولتبيان شروط خيار إدارة وتشغيل محطة الحاويات، قال المدير العام إن أهم المزايا المطلوبة من العقد هي:

١ - رفع كفاءة محطة الحاويات وزيادة إنتاجيتها إلى ٨٠٠ ألف حاوية كمرحلة أولى، وإلى ١ مليون حاوية بعد تأهيل ساحة سادكوب وضمها إلى محطة الحاويات.

٢ - زيادة سرعة تداول الحاويات وتخفيض زمن بقائها في المرفأ.

٣ - تخفيض زمن انتظار السفن ومعدل دورانها إلى الحدود المنافسة للمرافئ العالمية المتطورة.

٤ - رفع كفاءة ومهارة العمالة الوطنية في المحطة، وتوفير الاحتراف بالمعايير العالمية، والحفاظ على العدد الموجود من العمالة، وعدم الاستغناء عن أي منها، وذلك بتشغيل ٤٠٠ عامل في المحطة (من عمال المرفأ الحاليين)، فضلاً عن إتاحة فرصة العمل للمواطنين السوريين، حيث سيشكلون ٩٠٪ من مجمل العمالة ضمن المحطة.

٥ - رفع مستوى ونوعية الخدمات للمتعاملين مع المرفأ.

٦ - تعزيز الثقة والأمان في التشغيل.

٧ - استخدام موجودات المرفأ للاستفادة القصوى منها واستغلالها تجارياً.

٨ - ضمان قيام المشغل بعمليات إعادة التأهيل والصيانة.

٩ - تأمين وتعزيز قدرة المرفأ على الجذب والمنافسة.

• بدلاً من تشجيع إقامة مشاريع استثمارية جديدة، قدمت الحكومة للرأسمال الأجنبي الكثير من المنشآت الاقتصادية الهامة ليستثمر أمواله فيها.

• اعترض العمال وممثلوهم النقابيون واتحادهم على خطوات الخصخصة بشكل واضح وصريح وعبر مذكرات خطية.

ثغرات قانونية كبيرة لمصلحة المستثمر

في دراسة قانونية أجريت لمسودة عقد إدارة الحاويات في مرفأ اللاذقية، ظهر العديد من نقاط الضعف، إذ لم يتم إعداد أية دراسة للجدوى الاقتصادية (تكنولوجية أو مالية). وهناك بند يقول: «تتعهد الجمهورية العربية السورية وكذلك شركة المرفأ بعدم المطالبة بحقها في تطبيق الحصانة السيادية، وبالتالي التنازل بشكل نهائي عن المطالبة بوضعها الحَصاني السيادي، فيما يخص الإجراءات الداعمة لتطبيق أي قرار، ولاسيما الحصانة من الملاحقة والتحقيق والاستجواب، وكذلك حصانة الخضوع لأية إجراءات وقوانين وأصول محاكمات، وعلى مختلف درجات المحاكم، والحصانة من تنفيذ وتطبيق أية أحكام أو قرارات صدرت ضد ممتلكات الدولة ذات الطابع التجاري»، ويشير المحامي الذي أجرى هذه الدراسة إلى أن هذا التعهد مستغرب وليس له أي مبرر، وهو سابقة بالغة الخطورة، و لم يُعرف بأن الدول تتقدم بمثل هذا التعهد. وكذلك تشير الدراسة إلى بند يتيح للشركة المستثمرة التنصل من التزامها، عندما نص العقد على أن التأخير أو الامتناع عن تطبيق هذا الاتفاق لا يُعد خرقاً له، إن كان بفعل الحروب المعلنة وغير المعلنة، أو الحصار والمقاطعة أو أعمال الشغب والأعمال الإرهابية والأنشطة السياسية. كما أشارت الدراسة إلى الطريقة الغريبة في حل النزاعات بحسب نص العقد، إذ أن الطريقة الحصرية هي عملية التحكيم وفق قواعد غرفة التجارة العالمية، وتكون الإجراءات باللغة البرتغالية، وتعقد اجتماعات التحكيم في باريس، فلماذا كل هذا التعقيد؟! ولماذا لا يكون التحكيم محلياً، وفي حال الفشل يكون اللجوء إلى المحكمة الإدارية لحل النزاعات؟!!

التساؤلات القانونية كثيرة، فالعقد بحسب نقيب عمال النقل البحري غامض وليس واضحاً، وفيه بنود مطاطة يستطيع أي طرف تفسيرها لمصلحته الخاصة، وكل بنود العقد تثير الكثير من التحفظات!!

ومصير العمال مازال مجهولاً أيضاً!

باشرت الشركات الأجنبية بإدارة محطة الحاويات، وكان من شروط العقد أن الشركات المستثمرة للمحطة ستعيّن لديها فقط ٤٠٠ عامل من عمال شركة مَرفأ اللاذقية، ولكن برواتب جديدة وتعييناتٍ جديدة، قد لا تشمل المزايا التأمينية والضمان الصحي والكثير من المكتسبات والمزايا التي استفاد منها العمال على مدى عقود طويلة، وقد تأرجحت الآراء والأقاويل حول هذا الموضوع، وللوقوف على حقيقة الأمر كان لنا لقاء مع النقابي إبراهيم اللوزة الذي أكد لنا ما يلي: «نعم لقد تخوف العمال كثيراً من هذا الأمر، ولكن وزير النقل وعد شفهياً بالحفاظ على كافة المستحقات التأمينية والضمان الصحي والكتلة الأجرية للعمال، وقد يبقى العمال مؤقتاً تابعين لشركة مرفأ اللاذقية، وتتعهد الشركات المستثمرة بتحويل الكتلة الأجرية لهم محفوظة كما في السابق. إن استثمار محطة الحاويات من قبل شركات أجنبية قد أصبح أمراً واقعاً، ولا طائل لنا في تغيير ذلك، بعد أن أعلنّا مراراً وتكراراً اعتراضنا الواضح ورفضنا القاطع لخطوات الخصخصة وطرح منشآت القطاع العام للاستثمار، ولكن دون جدوى، أما الآن والواقع هكذا فعلينا على الأقل النضال للحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم، وسنتابع قرار السيد وزير النقل لتنفيذ ذلك».

آراء العمال بين الخوف والترقب

كان للعمال الذين التقتهم «قاسيون» آراء متناقضة، بين الخوف من المجهول والأمل بعدم خسارة مكتسباتهم وحقوقهم، وأكدوا لنا أنه حتى الآن ما من تغيير طرأ على رواتبهم، ولكن هذه فترة اختبار وتجربة لمدة ثلاثة أشهر تدرس خلالها الشركات المستثمرة وإدارة شركة المرفأ ما ستؤول إليه الأمور من حيث الرواتب والتأمينات والضمان وساعات العمل وأماكنه.

وهنا تؤكد «قاسيون» على ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى المتبقي بعد التفريط بالمرفأ وهيبته وسيادته، وهو الحقوق القانونية والمادية والصحية للعمال، فهذا خط أحمر لا يجوز المساس أو التفريط به.

وآراء نقابية جريئة

كان لـ«قاسيون» أيضاً لقاء مع رئيس اتحاد عمال محافظة اللاذقية علي داوود الذي أكد على الموقف الواضح والصريح من خطوات الخصخصة والاستثمار التي تنتهجها الحكومة فقال: «منذ بداية طرح الموضوع في ملامحه الأولى، كان لنا موقف واضح، ووقفنا وقفة جدية ضد كل نهج الخصخصة وهناك مذكرات رسمية رفعها الاتحاد إلى فرع الحزب ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة النقل تؤكد رفضنا واعتراضنا على طرح المرفأ للاستثمار، وأكدنا مراراً وتكراراً أن لدينا القدرات والكفاءات الوطنية القادرة على إعادة تأهيل المرفأ وتطويره، لو أعطيت الصلاحيات اللازمة والدعم المادي الكافي. ولكن تابعت الحكومة في هذا الموضوع والآن استثمار محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية من قبل شركات أجنبية أصبح أمراً واقعاً، ومن هنا سننتقل إلى الوقفة التالية لندافع عن حقوق العمال ومكتسباتهم المادية والقانونية والصحية والتأمينية، أما قرار وزير النقل ببقاء الـ٤٠٠ عامل الذين ستستخدمهم الشركات المستثمرة تحت إدارة شركة المرفأ، فهو مؤقت ولفترة اختبارية وتجريبية لمدة ثلاثة أشهر، ريثما يتم البت بأمر مستحقاتهم ورواتبهم وتأميناتهم، ولا أظن أن الشركة المستثمرة ستتنكر حقهم بالتأمين الصحي أو التقاعدي، وهذا ما سَنسعى إلى تثبيته والحفاظ عليه بالتنسيق مع الجهات المختصة».

اجتماع لدراسة وضع العاملين في شركة المرفأ

وبالفعل عقد يوم الاثنين ١٠/١٢ اجتماع نوعي لدراسة وضع عمال الساحات في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية وما يمكن تقديمه من اقتراحات تضمن تطوير العمل وتصون حقوق العاملين والمصلحة العامة. وعرض رئيس اتحاد عمال المحافظة جملة من القضايا العمالية والنقابية والأسس الممكن اعتمادها لضمان حقوق العاملين المنقولين للعمل داخل محطة الحاويات. وتمت الإشارة خلال الاجتماع لظروف عمل المحطة والشروط التي تم الالتزام بها لما يضمن حقوق العاملين. وبيّن المدير الإداري في المرفأ ماهر جيرة الإجراءات التي اتخذتها الشركة لضمان تعويضاتهم وأجورهم، وعرض رئيس نقابة النقل البحري إبراهيم إبراهيم جملة من القضايا والملاحظات التي اعترض عليها عمال المرفأ وأكد على ضرورة التزام المحطة بكافة الحقوق التي كانت تمنحها شركة المرفأ لعاملين.

ماذا وراء الأكمة؟!

إذا كانت هذه هي الشروط والمكاسب المتوخاة من عقد إدارة وتشغيل محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية، في هذا الجو المضطرب والقرارات الضبابية، فإنها لا تستحق أن تتعرض خزينة الدولة للخسارة وأمن الوطن للمخاطرة من أجل الحصول عليها، فإن لدينا، حقيقةً، من القدرات والكفاءات الوطنية القادرة على تحقيق هذه الإنجازات فيما لو أعطيت الصلاحيات اللازمة والدعم المادي الكافي، إلا أن حكومتنا يروق لها أن ترمي المكاسب سهلة في أحضان المستثمرين الأجانب، فما هو القصد من ذلك؟!! هل مَن خطط وقرر وسعى له مصلحة مشتركة مع هؤلاء المستثمرين؟ وله فائدة شخصية على حساب خزينة الدولة؟!! لقد أثبتت التجارب العالمية سوء النتائج والفشل الذي وصلت إليه مثيلات سياساتهم في الخصخصة، فإلى متى سيمضون في هذا الطريق الذي لن ينتج عنه إلا الدمار والخراب للوطن واقتصاده وأمنه؟!!

youssef@kassioun.org

عقد إذعان وعبودية

قدمت إدارة شركة محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية عرضاً مغرياً في الرواتب والأجور للعاملين في شركة مرفأ اللاذقية الراغبين بالانتقال للعمل لديها، ولكن هذا يبدو كميناً نظراً لما يتطلبه من إجراءات، فقد ألزمتهم بالتوقيع المسبق على التعهد والتصريح التالي:

أنا الموقع أدناه....بن...والدتي....تولد عام....العامل حالياً في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية بصفة....أصرح وأنا بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً وقانوناً بما يلي:

بما أنني أرغب بالانتقال للعمل لدى شركة محطة حاويات اللاذقية الدولية محدودة المسؤولية، وبما أن القوانين والأنظمة النافذة حالياً لا تسمح لي بهذا الانتقال إلا إذا قمت بتقديم استقالتي من شركة مرفأ اللاذقية، وحيث أن........فقد وافقتُ وتعهدتُ بما يلي:

١ - بأنني سأنتقل للعمل من الشركة العامة لمرفأ اللاذقية إلى شركة محطة حاويات اللاذقية الدولية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١.

٢ - سيستمر اشتراكي التأميني لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية تحت اسم الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، وبالتالي فستكون الشركة العامة لمرفأ اللاذقية هي رب عملي الظاهري تجاه مؤسسة التأمينات الاجتماعية. وسأستوفي رواتبي وتعويضاتي حسب ما هو معمول به حالياً مع استفادتي من أية زيادات دورية أو استثنائية تطرأ على راتبي الأساسي أو تعويضاتي الأخرى.

وبالنسبة لأوقات ساعات العمل، وليوم العطلة الأسبوعية، فأنا أوافق على أن تحتفظ شركة محطة الحاويات بحقها في تحديدها وإبلاغها إلي في أوقاتها، ووافقت مسبقاً على أن يكون يوم عطلتي الأسبوعية أي يوم من أيام الأسبوع (أكان يوم الجمعة أم أي يوم آخر)، ووافقت على أن يتم تحديد يوم العطلة الأسبوعية من قبل شركة المحطة منفردة. وبالنسبة لأوقات عملي الإضافي، فستدفع أجرها لي حسب قانون العمل الموحد، ولكن يظل من المفهوم أن شركة المحطة لا تقبل مني الإدعاء بعملي لساعات إضافية، ولا مطالبتي بدفع أجور إضافية عنها، ما لم تكن هذه الساعات الإضافية قد تم عملها بعد إعلامها، وبعد حصولي على موافقتها الخطية، المحددة والمفصلة وثابتة التاريخ والوقت.

٣ - ستقوم شركة محطة حاويات اللاذقية، منفردة وبالنيابة عن الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، بإدارة وتنظيم ومراقبة دوام عملي، كما وستقوم منفردة باحتساب جدول راتبي الشهري وجميع التعويضات التي أستوفيها حالياً، وستقوم شركة المحطة بتحمل حصة التأمينات الاجتماعية بالنيابة عن رب عملي الظاهري (الشركة العامة لمرفأ اللاذقية)، ليصار إلى تسديده بشكل شهري، أما تسديد حصة التأمينات الاجتماعية وتسديد ضريبة الرواتب والأجور لمديرية مالية اللاذقية فستقوم شركة المحطة بتسديدها حسبما نص عليه القانون أصولاً..... ولن تتحمل الشركة العامة لمرفأ اللاذقية أية أعباء مادية بهذا الخصوص.

٤ - علاوة على الرواتب الأساسية والتعويضات المنصوص عنها أعلاه ستقوم شركة المحطة بدفع مكافآت شهرية متغيرة ومرتبطة بأدائي....

٥ - ستكون شركة المحطة المدير الحصري لي وسيكون لها وحدها الحق بإعطائي أوامر العمل والمهام والتوصيفات الوظيفية بالنيابة والتوكيل من قبل الشركة العامة للمرفأ (فهي ستكون، عملياً وفعلياً، رب عملي الأصلي). لذلك، فإنني أتعهد بإطاعة شركة محطة حاويات اللاذقية الدولية، ورؤسائي المباشرين فيها، معلناً أنني أتفهم وضعي الوظيفي الخاص، وبأن رب عملي الحقيقي هو شركة محطة حاويات اللاذقية الدولية.

٦ - أوافق وأعلن تفهمي لحقيقة أنني بالرغم من تسجيلي على اسم الشركة العامة لمرفأ اللاذقية فإنني غير خاضع لنظام العاملين الأساسي في الدولة بل لقانون العمل الموحد الذي يحكم علاقاتي مع رب عملي الحقيقي من القطاع الخاص وبالتالي، فإنني أتعهد بالعمل وفق قانون العمل الموحد، وبعدم معارضة شركة محطة حاويات اللاذقية الدولية وقراراتها المتخذة بناءً على هذا القانون.

٧ - يكون من المفهوم والمتفق عليه صراحةً أن هذا التصريح والتعهد هو تصريح وتعهد مؤقت، وسيظل ساري المفعول لغاية إيجاد حل قانوني من قبل الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، وذلك بأسرع وقت ممكن، بشكل ينظم عملية انتقالي من الشركة العامة لمرفأ اللاذقية إلى شركة محطة حاويات اللاذقية. وحالما يتم إيجاد هذا الحل فإنني أتعهد بترك الشركة العامة لمرفأ اللاذقية وبالانتقال مباشرة إلى القيود الرسمية لشركة محطة حاويات اللاذقية الدولية، وبأن أوقع عقداً معها للمدة التي ترغبها هي، لكي تتمكن من تسجيلي كعامل أصولي لديها بشكل رسمي. وفي حال إيجاد هذا الحل وعدم تعاوني بالانتقال وتوقيع العقد، فيكون من حق شركة محطة حاويات اللاذقية الدولية أن تقوم بتسريحي على الفور، بدون أن يكون لي الحق بالادعاء بأية تعويضات عن أية فترة عملي مستقبلية أو العودة إلى أو البقاء في عملي.

في هذه الحالة من يحمي العامل من مزاجية رب العمل في القطاع الخاص، الذي لا يرى الأمور إلا من منظار ربحه ومصلحته الخاصة؟! ومن يضمن أن لا يقوم رب العمل بابتزازه والضغط عليه وأكل جزء من مستحقاته تحت أية حجة، ثم يتهمه بالتذمر وعدم التعاون؟! هذا عقد من شريعة الغاب يقوي المفترس على المستضعفين، وهو عقد باطل شرعاً وقانوناً.

■■

د. غسان طيارة لـ قاسيون:

آلات (العام) مهتلكة.. والحكومة لا تمتلك الرغبة في التحديث والإصلاح



◄ **إعداد وحوار: حسان منجه**

في تعليق على قرار الحكومة إغلاق خمس عشرة شركة عامة، أكد د. غسان طيارة وزير الصناعة السابق، لقاسيون أن أغلب الآلات في معظم الشركات العامة أصبحت قديمة ومتهالكة، فكيف ستصمد وتنافس؟ فشركة «كاميليا» العامة على سبيل المثال يزيد عمرها عن ٤٠ عاماً، وخطوط الإنتاج فيها قديمة. وفي المقابل، أصبحت هناك شركات خاصة منافسة تمتلك إنتاجاً متطوراً، وآلات أحدث، ومن الصعب أمام هذا الواقع أن تقف الشركة العامة وتربح، بل إنها تحتاج إلى أموال كثيرة حتى تستطيع أن تعود وتنتج.

● أين تكمن صعوبة عودة هذه الشركات للإنتاج؟!

تكمن الصعوبة في ضعف الإمكانات المادية، ففي الماضي أحدثت مجموعة كبيرة من الشركات، ومن المفترض أن تكون هناك دراسة جدوى اقتصادية، وهذا لم يحدث، والنقطة الأخرى أن هذه الشركات، ولسنوات طويلة لم تسد رؤوس أموالها، كما أن السيولة المالية أخذت منها بموجب القانون المالي الصادر في العام ١٩٦٩، حيث أتاح هذا القانون أخذ الأرباح ونفقات الاهتلاك، فلم يكن هناك اهتمام مناسب بشركات القطاع العام، وخير مثال على ذلك شركة «الكرنك» التي كانت من أفضل شركات النقل الداخلي في الماضي، لكنها لم تُعطَ الإمكانات المادية لتطوير وتحديث أسطولها، مما أوصلها إلى التراجع والخسارة، وأضحى من الصعب مواكبة شركة «الكرنك» العامة شركات النقل الخاصة الأخرى المجهزة بأسطول جديد، وإمكانات أكبر، وهذا المثال ينطبق على معظم الشركات الصناعية العامة الخاسرة التي وضعت في مواجهة واقع مماثل.

العلاقة المالية بين القطاع العام الصناعي ووزارة المالية وجميع الوزارات الأخرى ينظمها القانون المالي الذي صدر في العام ١٩٦٩، حيث تأخذ المالية حصتها على أساس حجم الأرباح، ومنها ضريبة دخل، أما الباقي يبقى لدى الشركة، لأنه عند حساب الأرباح، نقول إنه توجد أقساط اهتلاك، واحتياطي اختياري وإجباري، وبعدها نحصل على الأرباح، ومنها نأخذ ضريبة الدخل، والفائض يبقى لدى الشركة، لكن الذي طبق على أرض الواقع عكس ذلك تماماً، لأنهم جردوا هذه الشركات من هذا الباقي أو الفائض، وأجبرت الشركات على الاقتراض، عند حاجتها إلى شراء آلة مثلاً.

السياسة الاقتصادية المتبعة سابقاً لم تكن متميزة، لأن الهدف الأكبر لوزارة المالية كان سحب أموال شركات القطاع العام، بدلاً من إنفاقها لحماية المال المنتج، وإذا لم نسع إلى تعويض الشركات الحالية، فإنها ستتراجع حتماً.

● ما هي مسؤولية السياسات الاقتصادية المتبعة في هذا التراجع؟

هناك نظرية اقتصادية تقول: «عندما يكون هناك مال إنتاجه ينخفض، فإنك توظف المال من أجل حماية المال»، وهذا لم يحدث، وأدى بشكل طبيعي إلى تدهور أوضاع هذه الشركات، فمنذ العام ٢٠٠٠ لم تضخ أموال لحماية القطاع العام، بينما كانت الميزانية الاستثمارية في الماضي عند إنشاء هذه الشركات تعادل /٦٠٪/ من إجمالي الميزانية، وأخذت بالانخفاض، والآن أصبح الإنفاق الجاري أكثر من الاستثماري، وهذا مخيف في دولة تريد أن تبني صناعة أو اقتصاداً، فعندما تصرف الشركات معظم إمكانياتها كرواتب وأجور فمن أين تأتي بأموال للإنتاج. ولو أخذنا التضخم، نجد أن استثمارات عام ٢٠٠٧ أكبر منها في العام ٢٠٠٨. فالإصلاح بقي مجرد شعار لأنه لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ، فالحكومة لا تمتلك النية والرغبة في إصلاح القطاع العام.

الحل المقترح لإصلاح القطاع العام عبر طرحه للاستثمار، يمكن أن يفيد، إذا تم توظيف أموال الاستثمار الحالية في الشركات الصناعية القائمة، وفي شركات صناعية جديدة.

● ما هي مسؤولية الأنظمة والقوانين والتشريعات البالية في تردي وخسارة هذه الشركات؟

القانون المالي الذي صدر في العام ١٩٦٩ هو المسمار الأول في نعش القطاع العام، كما أن المرسوم /٥٤/ الصادر في أواخر عام ٢٠٠٨ (النظام المالي الجديد) لم يطبق حتى الآن، وتطبيقه يمكن أن يدعم هذه الشركات بشرط توفر الأموال للتطور، شركة «الخماسية» تخسر الآن، لأنها لا تمتلك السيولة اللازمة لكي تنتعش، ولكن إذا توفرت لها الإمكانية المناسبة، وأبقيت أموالها الباقية لديها بعد أخذ ضريبة الدخل وحصة الدولة في الماضي، واستخدمت هذه الأموال في تطوير وتحديث «الخماسية»، لعادت كما كانت شركة متميزة.

لا بد أن أذكر أن مشروع إصلاح القطاع العام الذي تم في أواخر العام ٢٠٠٧، نص على إبقاء جميع أموال شركات هذا القطاع لمدة ٥ سنوات، وذلك لتأمين السيولة للتطوير وتجديد الآلات. فلم يحدث أي تطوير في شركة حمص للصباغة والنسيج منذ تأميمها حتى هذه اللحظة، رغم كل العروض المقترحة لتحديث الآلات.

● لماذا لم تستخدم أرباح القطاع العام الصناعي في تمويل الشركات الخاسرة؟

كان هناك اقتراح أن يتم جمع أرباح شركات القطاع العام الصناعي في صندوق واحد، وكان يسمح لوزير الصناعة في السابق أخذ قروض من شركات القطاع العام الصناعي الرابحة، وإعطاؤها لشركات أخرى خاسرة تحتاج إلى قرض. حيث أقدم العديد من وزراء الصناعة مثلاً على أخذ قروض من مؤسسة الصناعات الهندسية، تعطى لشركة جرارات حلب، وتقوم شركة الجرارات من خلاله بشراء الآلات للتجديد، ويتم وفاء القرض فيما بعد، فالشركة كانت تنتج في الماضي /٢٤٠٠/ جرار، بينما هي الآن عاجزة عن إنتاج /٣٠٠ ـ ٤٠٠/ جرار، ولا تعطى أية قروض أو أموال للتجديد. وزير الصناعة كان يمارس هذه الصلاحية في الماضي، والآن يبدو أنه لم يعد يمتلك مثل هذه الصلاحية، والتي لم يكن فيها قانون، بل كان فيها توجه عام، أما الآن فإنه لا يسمح بإعطاء القروض اللازمة، مما أدى إلى تدهور وضع الشركة وشركات أخرى. وأعتقد أن الوزير الحالي للصناعة، لم يستطع اتخاذ مثل هذا الإجراء بفعل موانع قد تكون توجيهية.

● ما تأثير طرح ١٥ شركة حالية للاستثمار وما يتبعها من شركات على حال الصناعة السورية؟

الصناعة السورية في القطاعين العام والخاص تعاني من أزمة، وعندما لا نعطي القطاع العام ما يلزمه من الدعم المادي، وغيره من أشكال الدعم الأخرى، فمن الطبيعي أن يتعثر، فهناك مشكلة إدارية تمويلية مالية، كما أن هناك بطئاً كبيرة في تنفيذ المشاريع، وهذا البطء مخيف، وسيؤدي حتماً إلى تدهور وضع الصناعة ووضع القطاع العام. فمثلاً درس مشروع إنشاء معمل سماد آزوتي في منطقة القريتين على أساس نقل المياه من الفرات إلى تدمر، ولم تنفذ منه خطوة واحدة حتى الآن. والدكتور عصام الزعيم قدّم دراسات عديدة حول واقع القطاع العام الصناعي منذ العام ٢٠٠٥، ووضعت أيضاً مع الدكتور عصام دراسات حول واقع القطاع العام الصناعي، لكنه إلى الآن لم يتم اتخاذ أي خطوة إيجابية في هذا المجال.

مشروع تحديث القطاع العام بدأ في العام ٢٠٠٢، ولم يتم توقيع الاتفاق إلا في العام ٢٠٠٦، وفي العام ٢٠٠٧ بدأ العمل، فالمشروع يشتمل أساساً على /٤٠/ شركة، والآن أصبحت /٣٥/، ثلاث شركات منها فقط للقطاع العام، والباقي للقطاع الخاص، و/٢١/ مليون يورو التي ستأتي من الاتحاد الاوروبي ستكون بمعظمها للقطاع الخاص.

نحن لسنا بحاجة إلى أفكار غير سورية، لأننا نمتلك العديد من الاختصاصيين في كافة المجالات، قادرين على إعداد دراسات اقتصادية وفنية ومالية للإصلاح، ولتطوير وتحديث القطاع العام، لكن وصفات البنك الدولي، وصفات صندوق التنمية الصناعية الدولي تقبل رضى واهتمام أكبر من قبل الحكومة.

وأدعو في الختام إلى عقد مؤتمر اقتصادي لبحث ودراسة قضية الإصلاح في القطاع العام، على أن يشارك في هذا المؤتمر من ترغب الحكومة في إشراكه من جانبها، ويشارك من الجانب الآخر صناعيون واقتصاديون منتقدون للأداء الحكومي، ولطريقة الإصلاح المتبعة.

■■

تقرير حكومي مفبرك.. وفرص عمل وهمية

أكد تقرير حكومي أن الاقتصاد السوري حقق ما يزيد على ٢٩٧ ألف فرصة عمل مستقرة ودائمة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، مضيفاً: إن معدل البطالة ارتفع من ٨,١ في العام ٢٠٠٥ إلى ٨,٤ في المائة عام ٢٠٠٧، ليصل إلى ٩,٨ العام ٢٠٠٨ الماضي. وأظهر أحدث إحصاء سوري ارتفاع قوة العمل من ٥,١ مليون شخص عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٥ مليون العام الماضي ٢٠٠٨.



الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، والتي بدأ الإعداد لها قبل سنتين من إعلانها، تهدف في نهايتها إلى خفض معدل البطالة من ١٣ ٪ إلى ٨ ٪، أي أن معدل البطالة لم يكن في العام ٢٠٠٥ ٨,١ ٪، بل كان ١٣ ٪ حسب اعتراف الخطة إن لم يكن أكثر من ذلك فعلياً، وهذا يعني أن التقرير الحالي بأغلبه مفبرك، ومناف للواقع، ولا يتعدى كونه دعاية مجانية للحكومة لا أساس لها من الصحة.

وإذا ما سلمنا بمعدلات ارتفاع البطالة في سورية وفق هذا التقرير الحكومي، رغم ثقتنا الكبيرة بأن الارتفاع أكثر من ذلك بكثير، نصل إلى أن معدل البطالة قد ارتفع إلى ما يقارب ١٥ ٪ حالياً، بعد ارتفاع معدل البطالة ٢ ٪ حسب هذا التقرير الحكومي، والسؤال: لماذا تحاول الحكومة اصطناع أمجاد لم تعمل على تحقيقها على أرض الواقع بعد اعتمادها بمناهجها النظرية؟!

ويشير التقرير أيضاً إلى أن ٧٥ ٪ من القوة العاملة الداخلة إلى سوق العمل منذ العام ٢٠٠٥ تم استيعابها كلياً، وهذا مناف للحقيقة نظرياً وواقعياً، والسؤال الذي لا بد من طرحه: ما هي القطاعات الاقتصادية التي استوعبت ٣٠٠ ألف فرصة عمل؟!! فالقطاع العام بمجمل فعالياته وشركاته أُخرج من دائرة التوظيف، بعد إلغاء التزام الدولة بتوظيف الطلاب المتخرجين من قسم الهندسة كآخر فرع جامعي أصبح خارج تغطية التوظيف الحكومي، لأن الدولة أعلنت عجزها عن تأمين فرص العمل لخريجيه، ولـ٩٥ ٪ من الخريجين الجامعيين. وهذا ما أكده تقرير اتحاد العمال في العام ٢٠٠٨، والذي رجح استفحال ظاهرة البطالة في سورية، بفعل سياسات التشغيل التي تتبعها الدولة في القطاع العام والقطاع الإداري، والتي تتمثل بالتوقف عن التعيين بشكل عام ولاسيما بالنسبة للاختصاصات العلمية، والتي كانت الدولة ملتزمة بتعيينها. أما إذا انتقلنا لنضع قضية تشغيل وتأمين ٣٠٠ ألف فرصة عمل في كفة القطاع الخاص، فيمكن أن نقول عندها، إن القطاع الخاص، والاستثمارات الأجنبية تستثمر ٨ ٪ من أموالها في مشاريع سياحية وعقارية وخدمية، وهذه المشاريع بطبيعة الحال عاجزة عن تأمين هذا الكم الهائل من فرص العمل، بالإضافة إلى كون هذه الفرصة المؤمنة لا تعتبر مستقرة ومستمرة، لأن ٧٥ ٪ من عمال القطاع الخاص غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، حسب إحصاءات الأخيرة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويبقى السؤال: من أين أتت الحكومة بهذه الإحصائية وبأرقامها غير الواقعية وغير القابلة للتصديق؟!! وأين تم توظيفهم؟!! وهل فرص العمل المؤمنة في القطاع الخاص، وغير المسجلة أساساً في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعد فرصاً مستقرة ودائمة؟!!

■ **ح. منجه**

مطبات

كهرباء..بنسبة

.. (وحمّلَ الوزير طالب الاشتراك في هذه الحالة مساهمة قدرها ٧٠٪ من تكاليف توسيع الشبكة، فيما تتحمّل شركة الكهرباء ٣٠٪ وهي النسبة المتبقية من التكاليف.... وإذا كان مكان تركيب العداد يبعد أكثر من ٨٠٠ م عن أقرب مركز تحويل قائم على مسار الشبكة، أقرَّ الوزير بأن يتحمّل طالب الاشتراك كامل تكاليف إنشاء مركز تحويل (خاص إفرادي أو خاص جماعي أو مشترك) مع شبكات التوتر المتوسط والمنخفض).

وزارة الكهرباء تفرض شروطاً على طالبي الطاقة في المناطق غير النظامية، هذا القرار الجديد للسيد وزير الكهرباء، يشكل اعترافاً ليس بالجديد للأحياء القاطنين في سورنا الفقير، والذين يشكلون نسبة تتجاوز النصف من مجموعنا السوري.

المخفي في قرار الوزارة هو دفع مستجرّي الطاقة بشكل عشوائي والمعتدين عليها منذ سنوات إلى مساعدة الوزارة في توسعة الشبكة بشكل نظامي، وهؤلاء لم تستطع الوزارة خلال هذه السنوات إيجاد حل لاستجرارهم الطاقة يتوافق مع كونهم موجودين بحكم الواقع، فقد صدرت جملة من القرارات عنها وعن وزارة الإدارة المحلية بعدم تخديم مناطق المخالفات بالماء والكهرباء باستثناء الصرف الصحي الذي صارت له ضريبة فيما بعد.

ولكن من يطالهم القرار ويعنيهم يعرفون أن كل مراكز الكهرباء المنتشرة، وتحديداً في الريف، تدعي عدم وجود عدادات (ساعات)، وتناوبت مديريات الكهرباء على استبدال الموجود منها والمركب حسب صادراتها مرة من معامل الدفاع، ومرة بالعدادات الإيرانية، والآن يجري تركيب العداد الالكتروني. كذلك لا يعرفون شكل الكشافين الذين يسجلون ببدائية إن حضروا ما يسرفونه من كهرباء بسبب أجهزتهم الكهربائية الكثيرة، وأجهزة الإنارة ذات الاستطاعات العالية.

وهم أنفسهم، القاطنون في السوار المترهل، دفعوا ثم اعترضوا، ثم شرّحت لهم المؤسسة الفواتير، ثم تعرفوا هناك على الكشاف، وحلّفوه الأيمان الغليظة إن رأى عداداتهم، وكيف أن منزلاً يقطنه أكثر من عائلة يكتب الكشاف ملاحظته: المنزل مغلق.

أصاب الذهول حارة بأكملها ذات يوم نحس عندما اصطف أهلها أمام مكتب دفع الفواتير، الفاتورة التي كانوا يدفعونها عن ظهر قلب، أم محمد وأبو طالب ويونس العازي يعرفون تماماً أن ما يمكن أن يدفعوه هو (فراطة) أقل من ٥٠٠ ليرة، صرخت حينها أم محمد عشرين ألف!!؟ ابتسم المصطفون على الدور ضاحكين، يا أم محمد يمكن خطأ من الكمبيوتر، يمكن الفاتورة ٢٠٠ ليرة، لكن الذهول استمر كل الفواتير كانت من ١٤-٢٠ ألف ليرة.

حملت الحارة المذهولة كل ذهولها إلى مركز الكهرباء، قبلوا الأيادي، حلفوا باللّه أن ما يملكونه براد بردى وغسالة عادية.. وكم لمبة، وتلفزيون سيرونكس، لكن الفاتورة أصدق من كل الأيمان والواقع، ادفع ثم اعترض، ثم نشرّح لكم الفاتورة على دفعات، بالمحصلة دفعوا ما يقارب نصف ما جاءت به الفاتورة.. تاريخ يشهد للمؤسسة سعة صدرها وصبرها على الناس، وهاهي تكرمهم من جديد.

نعود إلى قرار الوزارة والذي يعني من هم خارج الشبكة النظامية أو المعتدى عليها، الذين تنور بيوتهم، وتحمر مدافئ الكهرباء في شتائهم، والذين يساهمون في انخفاض التيار، وأعطال الشبكة، والانقطاعات المفاجئة، والحوادث القاتلة دون أن يحاسبهم أحد، هؤلاء يقولون إنهم على استعداد للاشتراك النظامي، لكن مؤسسة الكهرباء لا تريد، مرة لأنه لا توجد لديها عدادات، ومرة لأنهم يعيشون في مناطق المخالفات.. القرار الجديد يقصي السبب الثاني، ولكن هل يأتي بالعدادات.

السؤال الذي يطرحه القرار الجديد: هل يستطيع سكان العشوائيات دفع النسبة التي يتوجب عليهم المساهمة بها ليكون لديهم كهرباء مثل بقية السوريين؟ وهل وصل العجز بالوزارة إلى درجة أنها لا تستطيع المساهمة بأكثر من ٣٠ ٪ من التكاليف، وهي صاحبة الشبكة الرديئة التي تنوء تحت وطأة نسمة هواء، وتعزف في الشتاء البارد أنشودة العتمة في بيوتنا؟؟.

هل يستطيع جباتها أن يدخلوا الأماكن المغلقة.. التي لا فواتير لها.

■ **عبد الرزاق دياب**

لستم وحدكم في هذا العالم

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة



ما فعله محمود عباس بالنسبة لتقرير «غولدستون» لم يمثل مفاجأة. إذ تمت جريمة الخيانة هذه في إطار سياق ما آل إليه حال الصراع العربي- الإسرائيلي من تردٍ. مشهد التردي واضح لكل عين. الجديد فيه أن عباس ضبط متلبساً بالجريمة «الكاملة» تحت سمع وبصر شهود من أركان الدنيا الأربعة، رغم أنها ليست الجريمة الأولى ولن تكون الأخيرة طالما استمر على وضعه الراهن.

المفارقة أن مسيرة التردي قد بدأت في لحظة من لحظات الشموخ العربي، وبعد أقل من ٢٤ ساعة على العبور الاعجازي الذي أنجزه الجيش المصري يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وفي الوقت الذي انفجر فيه نحيب وبكاء قادة الكيان الصهيوني خوفاً وهلعاً. إذ كانت نصيحة «بن جوريون» بأن هزيمة واحدة سوف تبدد دولتهم. وبينما كان ذلك يتم كان «السادات» يتصل هاتفياً بوزير الخارجية الأمريكي الصهيوني «هنري كيسنجر» في شأن أفق الحرب رغم أن العلاقات بين مصر وأمريكا كانت مقطوعة.

محطات عديدة بعد ذلك أبرزها: زيارة السادات للقدس، ثم معاهدة كامب ديفيد، ثم اتفاقية القاهرة عام ١٩٧٩ التي أخرجت مصر الرسمية من معادلة الصراع.. وتعمق التردي باتفاقية أوسلو التي جرت من خلف ظهر الشعب الفلسطيني وكل فصائل المقاومة (رفاق السلاح) ولكن بمشاركة حزب الشعب الفلسطيني، الشيوعي سابقاً وحده.. كما أبرمت اتفاقية وادي عربة بين العدو والحكومة الأردنية، وما تلا ذلك لتكريس نهج الاستسلام والتخلي عن المقاومة بحثاً عن حل مستحيل يقدمه السيد الأمريكي.

إن نتائج مسيرة التردي العربي قد شكلت منظومة كاملة تبنتها القوى العميلة في بلداننا:

التخلي عن «الهدف النهائي»، إذ لم يعد ذلك الهدف موجوداً، والذي يتمثل في تحرير فلسطين (إنقاذاً للمنطقة كلها من المشروع الصهيو- امبريالي). وهو موقف عدمي لم يحقق أي شيء إيجابي على الإطلاق.

السعي لسلام زائف مع العدو الذي كان يستجدي السلام من العرب حتى حرب ١٩٧٣. وتحول العرب إلى استجداء سلام لا مثيل له. أي استسلام أبدي يتم تكريسه بأفعال عربية على الأرض تجهض وتنهي كل عناصر القوة الشاملة للطرف العربي (كما حدث في مصر) من وقف للتنمية وإطلاق العنان لطبقة رأسمالية تابعة ونهابة وفاسدة تشكل قاعدة اجتماعية خادمة للامبريالية والصهيونية. خصخصة الاقتصاد وتدمير الأصول خاصة الإنتاجية بما يمكن رأس المال الامبريالي والصهيوني من التحكم من جديد في مقدرات البلاد بعد أن انفتحت أمامه كل الأبواب.

تدمير الثقافة الوطنية والوعي الوطني والاجتماعي. تدمير الهوية والانتماء، الخ. والأهم تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني بما يمكنه من تخلل مسام الوطن كله، وصولاً إلى حماية «العدو الصهيوني» والاحتماء به.

إن المشهد العربي (والعالمي) يوضح بجلاء أن دور العملاء المحليين قد تصاعد بدرجة غير مسبوقة. إذ تحولوا إلى «رأس حربة» للعدو. ويؤكد ذلك أن العملاء المحليين في الماضي كانوا يتوارون ويراوغون في قيامهم بأدوارهم. أما الآن فإنهم يعملون «بشفافية!!» وفي وضح النهار. ولعل ما حدث منهم ضد المقاومة في ذروة المواجهات مع العدو الصهيوني في لبنان وغزة بتحريض العدو ومساندته والهجوم المجرم الدنيء على المقاومة نهجاً ومنظمات وقادة وأفراداً دليل ساطع على ذلك.

إذا كان إقليمنا العربي- الإسلامي هو المنطقة الأكثر سخونة في العالم في ظل احتدام الصراع بين شعوبنا والامبريالية والصهيونية، وحيث يجري في ظل اندماج استراتيجي أمريكي- إسرائيلي، وهو ما يمثل علاقة لا نظير لها بين دولتين، وتتجاوز أقصى حد علاقات التحالف الاستراتيجي المعروفة بين الدول، وإذا كان دور العملاء المحليين قد ازداد بدوره، فإن الأمر في الحالة الفلسطينية يضع أمام الأشقاء استحقاقات مبدئية ثلاثة:

حيث لا يمكن إغفال تاريخ ودور حركة فتح، التي ناضلت وطوردت (في إطار مطاردة الفصائل الفلسطينية كافة) قبل أن تجري عملية تدجينها. كما مورس ضدها أعتى إرهاب بتصفية العديد من قادتها، وإبعاد من بقي منهم عن مواقع التأثير (المناضل فاروق القدومي نموذجاً) وأسر البعض- وهو ما جرى لكل فصائل المقاومة- وذلك بهدف اخلاء القيادة لعباس وزمرته. وحيث أن فتح بهذا الحجم والتاريخ لا يمكن أن توضع كلها في سلة واحدة ولابد أن فيها دائرة واسعة من الكوادر الثورية المنحازة كلية لشعبها ووطنها في المستويات الوسطى والدنيا، وهو ما يضع على عاتقهم استحقاقاً مصيرياً هو عزل «عباس وزمرته» وإعادة فتح إلى دورها المقاوم حتى لا تخرج تماماً من التاريخ دون عودة.

كما تضع المرحلة على فصائل المقاومة بمختلف اتجاهاتها الفكرية استحقاق الحسم الجمعي لخيار وحيد هو المقاومة، على قاعدة التوحد حول برنامج نضالي واضح المعالم للتحرر الوطني والعدل الاجتماعي (إذ لا يمكن فصم أحدهما عن الآخر). ذلك أن غياب الأفق الاجتماعي لا يمثل فحسب نقيصة كبيرة في عمل الثوار، ولكن هذا الغياب سوف يعيق توحيد الموقف والفعل الثوري المقاوم. وتكتمل وتتعزز العودة الحاسمة الى خيار المقاومة بالابتعاد عن الصراع على «السلطة الوهمية» أو الدوران حولها طالما البلاد تحت الاحتلال، وحيث رئيسها لا يستطيع عبور شارع إلا باذن العدو. والبديل لهذه السلطة الوهمية هو «مجالس إدارة ذاتية» تدير شؤون الفلسطينيين بقيادة فصائل المقاومة.

وأخيراً، ضرورة الخروج مما صاغته الحالة العربية الرسمية من تغييب قسري للهدف النهائي وهو تحرير فلسطين كلها من العصابات الصهيونية، وهي عملية شاقة ومعقدة وقد لا يمكن اتمامها دفعة واحدة (وقد تتم بحماقة يرتكبها العدو). لذا فإنه لايجب إطلاقا أن تحجب المناورات السياسية أو الأهداف المرحلية هذا الهدف النهائي المقدس. إن غياب الهدف النهائي لأي نضال يفضي إلى «العدمية»، وقد لمسنا ذلك على مدى ثلاثين عاماً.

إن العدو يلتهم قدسنا وأقصانا وما تبقّى من فلسطين. ثم شرقها وغربها وشمالها وجنوبها إذا لم تتم إزالة هذا الكيان. لقد كانت فلسطين دوماً هدفاً للغزاة، ولكن على أرضها اندحر الصليبيون، وتحت أسوار عكا بدأت هزيمة نابليون بونابرت، وعلى تلالها وفي وديانها تبلورت فكرة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ندرك الصعوبات الهائلة أمام النضال الفلسطيني. لكنكم لستم وحدكم في هذا العالم.

حوار غير مباشر بالخطابات والتصريحات!

◄ محمد العبد الله



مازالت كرة النار التي ألقتها قيادة سلطة رام اللّه المحتلة في حضن المجتمع الفلسطيني والعربي والدولي من خلال فعلتها النكراء الجديدة في جنيف، تتفاعل بسرعة. وإن كانت صفة الارتباك والتلعثم قد ارتبطت بأسماء كل من تنطح لتبرير التأجيل أولاً، أو تخطئته بعد ردة الفعل المجتمعية، فإن مستجدات الأيام الأخيرة، شهدت إعادة انتاج للخطاب السياسي/ الإعلامي الصاخب الذي ارتبط بسيطرة حماس، خلال حسمها العسكري على قطاع غزة منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، والذي جاء خطاب عباس بفضائية السلطة، وكلماته في الحفل الذي شهدته الجامعة الأمريكية في مدينة «جنين»، ليدشن مرحلة «رسمية» في شرعنة هذا الخطاب وفتح آفاقه نحو اللاحدود، وليكشف بالوقت ذاته عن نبرة استعلائية/ إقصائية، تعمل على تبرير الخطايا المتتالية بلغة ملتبسة في مضمونها السياسي- تأجيل تقرير غولدستون..نموذجاً، وعلى استخدام وتعميم عبارات واضحة وفاقعة عند الحديث عن حماس. عشرة أشهر تقريباً، هي عمر جولات الحوار الفلسطينية المكوكية، خفتت فيها تلك التوصيفات التي أنتجتها معارك «الإخوة الأعداء» في غزة والضفة. لكن ماأحدثته ردود الفعل الفلسطينية والعربية ومنظمات حقوق الانسان الدولية على «جريمة» جنيف، لم تدفع بـ«السيد الرئيس»- كما يعتقد البعض واهماً- إلى الاعتذار عما حصل، أو كما يتمنى قطاع واسع من الشعب والأمة استقالته وحاشيته، كما يحصل في تجارب الدول والحكومات الديمقراطية. ولهذا فإن الخطاب المتلفز وماتتالى بعده من كلام يقطر سماً، على لسان أكثر من مسؤول بالسلطة والحركة، كما جاء في تصريحات «حسين الشيخ»، عرى بعض المواقف المتخفية خلف كلمات «المصالحة والوحدة»، لكن ما أفصح عنه ياسر عبد ربه بـ(إعلان إجراء الانتخابات من جانب واحد في موعدها الدستوري في كانون الثاني المقبل في حال تعثر جهود المصالحة)، مضيفاً بعبارات لاتخلو من الابتزاز والتهديد (إما أن نتفق على موعد الانتخابات والتوقيع على الوثيقة المصرية وتكون الانتخابات في الموعد الذي حدده الأشقاء المصريون، وإما سنقوم بخطوة من طرف واحد وهي الخطوة الشرعية بإصدار مرسوم بتحديد موعد الانتخابات في كانون الثاني)، يفضح حقيقة التوجه نحو تكريس سلطتهم على «محمية الضفة» عبر الذهاب للانتخابات المنفردة.

إن الإطار العام لتلك الحملة المنهجية المركزة لطاقم المقاطعة في رام اللّه، تَحَدَد في لغة فئوية/ فصائلية، تدّعي امتلاك «وهج الحقيقة وأنوار الرخاء والانفتاح والتنمية»، بينما «الإنقلابيون» في غزة غارقون في ظلام شامل انطلاقاً من بعض القوانين التي تريد «تفصيل حياة البشر» على مقاس بعض الاجتهادات- حتى لانقول الفتاوى- ومحاولة تطبيقها بالممارسات الفجة والاستفزازية التي تطبقها شرطة وأجهزة سلطة حماس في غزة، التي أوجدت بعض المبررات للحديث عن ظلامية التجربة. وطالما نحن بصدد الكتابة عن السوداوية، فإن ظلام التجربة الدايتونية لايخيم فقط على أكثر من ألف مناضل فلسطيني يقبع في سجون ومعتقلات السلطة، بل يمتد إلى شوارع وجامعات ومعاهد وأراضي الضفة المحكومة بالعقلية البوليسية المتماهية مع المحتل ومشروعه، الهادفة إلى استئصال ثقافة المقاومة والتحرير، وزرع مفاهيم وغرائز تستسيغ التعامل مع العدو، الذي أصبح لدى «المستعربين الجدد» الشريك والصديق!

بعد أقل من ساعة على بث الخطاب «الرئاسي» المتلفز لفضائية السلطة، خاطب رئيس المكتب السياسي لحماس وعلى هامش ملتقى الجولان الدولي، نخبة من الفعاليات الفلسطينية/ العربية، والأممية المناصرة لقضية حرية الجولان وعودته للوطن. وقد جاءت المواقف التي تضمنها خطاب «مشعل» كرد سريع ومباشر على كلمات عباس، إذ كان واضحاً لجمهور المستمعين والمتابعين أن تأخر مشعل عن الوصول للقاعة، كان بسبب متابعته المباشرة لذلك الخطاب المتلفز. الخطاب/ الرد كان يمتاز برفع سقف الموقف الوطني المقاوم الذي يتطلب تنفيذه العودة لبرنامج المقاومة المسلحة والجماهيرية الهادفة تحرير فلسطين المنكوبة باحتلالي ١٩٤٨ و١٩٦٧، بعد أن ثبت وبالوقائع الميدانية بؤس الرهان على قيام دولة/ سلطة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والدخول في متاهة التهدئة/ الهدنة المفتوحة، والمغادرة النهائية لمنطق وعقلية «السلطة السياسية السيادية»، والعمل على إدارة الشؤون الحياتية/ المدنية للمواطنين عبر قوى مجتمعية ووطنية مخلصة.

لم يتوقف رد حماس عند خطاب قائدها، بل تبعه كلام وتصريحات قيادييها في غزة وبيروت، انطلقت أيضاً من عقلية فئوية/ فصائلية هبطت باللغة السياسية إلى مستويات لاتليق بالرد الموضوعي على جرائم السلطة المتكررة. في هذا المناخ السائد الذي فرضته حرب التصريحات والخطابات، تتراجع امكانية انعقاد جلسات الحوار وكذلك التوقيع على الاتفاق، رغم بعض السيناريوهات المصرية الجديدة، لأن المصالحة والتوافق والتنسيق والوحدة تتطلب جميعها مجموعة شروط وعوامل، لايكون التراجع عن جريمة تأجيل التصويت على قرار غولدستون مبرراً لتحقيقها، لأن الخطيئة التي حصلت في جنيف لاترقى إلى جرائم التنسيق الأمني مع المحتل ومطاردة واعتقال واغتيال المقاومين والتخلي عن قضية اللاجئين وفلسطينيي الداخل «عرب٤٨» وإنهاء الدور/ الإطار الذي رسمه الميثاق الوطني والقومي لمنظمة التحرير الفلسطينية. إن الهروب للأمام للتوافق على موعد الانتخابات ونظام القوائم والمحاصصة في قوات الأمن، لن يوفر أرضية حقيقية للوحدة، بل سيكون ذراً للرماد في العيون، للتعتيم على القضايا الخلافية الكبرى، والتي كان لإعلان اتفاق المبادىء في أوسلو النصيب الأكبر في فرض الانقسام واشاعة الخراب الذي نعاني نتائجه حتى الآن.

في ظل هذا الواقع، تبرز أهمية الحراك الوطني الشامل والجهود المبذولة من أجل تأطيره، الذي تشهده معظم التجمعات الفلسطينية داخل فلسطين التاريخية وخارجها بهدف إعادة الاعتبار لوحدة الشعب الفلسطيني في كل مواقع وجوده، ولنضالاته التي تشكل في مجموعها المشروع الوطني التحرري. إن دلالات التحرك الكفاحي الذي تعيشه فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ كما تجلى في الاحتفاء بذكرى هبة أكتوبر المجيدة، وفي عملية الدفاع عن عروبة القدس وعن المقدسات، وفي المهرجان الأخير الذي شهدته مدينة «عكا» قبل أيام، تشير إلى النضوج الكبير في فكر ووعي الحركة السياسية في الداخل المحتل.

إن تأطير القوى المجتمعية حول الثوابت الوطنية التاريخية، وعملها الديمقراطي القاعدي الذاتي في صياغة الأشكال التي تتلاءم مع مهماتها حسب خصوصية كل تجمع فلسطيني، أصبحت مهمة ملحة وراهنة.

هل منح جائزة نوبل للسلام للرئيس أوباما تحدٍّ للسلام الأمريكي؟

◄ جول دوفور
ترجمة قاسيون



يبدو أن منح جائزة نوبل للسلام للعام ٢٠٠٩ للرئيس أوباما هو تعبير عن تحدٍّ للولايات المتحدة وحلفائها المتجمعين ضمن حلف الناتو. إنّ هذا الشرف الرفيع يضع الرئيس في موقع لا يمكنه تحمّله بوصفه قائداً لأقوى جيوش العالم. فهو مطالبٌ، في رسالة كونية، بوضع حدٍّ للاعتداءات الحربية التي تقوم بها بلادُه في إطار الحرب العالمية على الإرهاب وبتسليط الضوء على الأحداث التي أطلقت تلك الحرب. إنّه الثمن الذي سيتوجب على الرئيس الجديد دفعه ليستحق هذا الاعتراف. هل سينجح في قلب التيار العام الذي يدفعه نحو حرب عالمية واسعة رأساً على عقب، أم أنّه سينتهج درب العَدالة التّوزيعيةً الخاصة بالدبلوماسية الوقائية؟

تتجلى هذه الجائزة بوصفها هديةً «مسمومةً» بالنسبة للإدارة الأمريكية، إذ إنّها تقدّم نفسها ضمن عملية إقامة سياسة خارجية جديدة ومختلف الإصلاحات داخل الولايَات المتحدّة نفسها. هذا هو السبب في أنّ كبريات وسائل الإعلام اليمينية الأمريكية قد وصفت الجائزة بأنّها «سابقةٌ لأوانها» و«خطرة» لأنّ تلك الوسائل تخشى من عواقب سلبية على مصالحها. وبالفعل، بالنسبة لمناصري مواصلة الحروب، تمثّل الجائزة كابحاً حقيقياً، والأهمّ أنّها تأتي في اللحظة التي تدخل فيها الحرب في أفغانستان طوراً ينبغي معه اتخاذ قرارات ذات عواقب كبرى. هل ستمارس هذه الجائزة تأثيراً على توجه تلك القرارات؟ يزداد رجحان أن يتمّ في هذا السياق منحها قيمةً رمزيةً عبر الانتصار لمفهوم المثَل اللاتيني «Si vis pacem para bellum» (إن كنت تريد السلام، حضّر للحرب).

بالنسبة لمحللين من أمثال بول روجرز، تمثّل هذه الجائزة «إهانةً ضمنيةً للإدارة الأمريكية السابقة، إدارة جورج دبليو بوش، من حيث تحفظه على التفاوض حول المسائل النووية وانسحابه من معاهدة منع انتشار الصواريخ الباليستية وكذلك رؤيته للعالم الإسلامي وللتغير المناخي» (أوباما: جائزة نوبل معرضة للخطر مثيرة للجدل).

من أجل «سلام دون أسلحة»

تلتفت شعوب العالم أيضًا نحو أمريكا لتطالبها بوضع حدٍّ لأفعالها العدائية ومطامحها الاستعمارية. هذه هي الرسالة الكامنة وراء منح الجائزة. بالنسبة لأكبر قوى هذا الكوكب، هل ستفسّر بوصفها تكريساً لدور الشرطي الذي جهدت للعبه في العقود المنصرمة أو دخول عهد تعاون بهدف التطوير المنصف للجميع؟ هل ستحوّل رؤية العالم التي طورته أم أنها ستشارك حقاً بفعالية في عملية نزع التسلح وإقامة السلام عبر انتصار العدّالة الاقتصادية والاجتماعية؟

حكومة براون تبيع أصولها الاقتصادية

قررت الحكومة البريطانية طرح أصول وموجودات تابعة للقطاع العام للبيع بهدف جمع أكثر من ١٦ مليار جنيه إسترليني (٢٥ مليار دولار) فى إطار خطة للحد من عجز الميزانية العامة. وتشمل المعروضات خطوطاً للسكك الحديدية وجسوراً وأنفاقاً رئيسية وشركة للمراهنات ومحافظ للقروض الطلابية. ويأتي القرار الحكومي في وقت حذر فيه رئيس الوزراء غوردون براون من أن بلاده مازالت منتصف الطريق بمساعيها للتغلب على حالة الكساد الاقتصادي الذي تعانيه.

ومن المتوقع بيع أصول تقدر بقيمة ثلاثة مليارات جنيه (٤,٥ مليارات دولار) على مدار العامين المقبلين، من بينها سكك حديد نفق القناة الذي يربط بريطانيا وفرنسا وجسر مأجور تعود عائداته للحكومة.

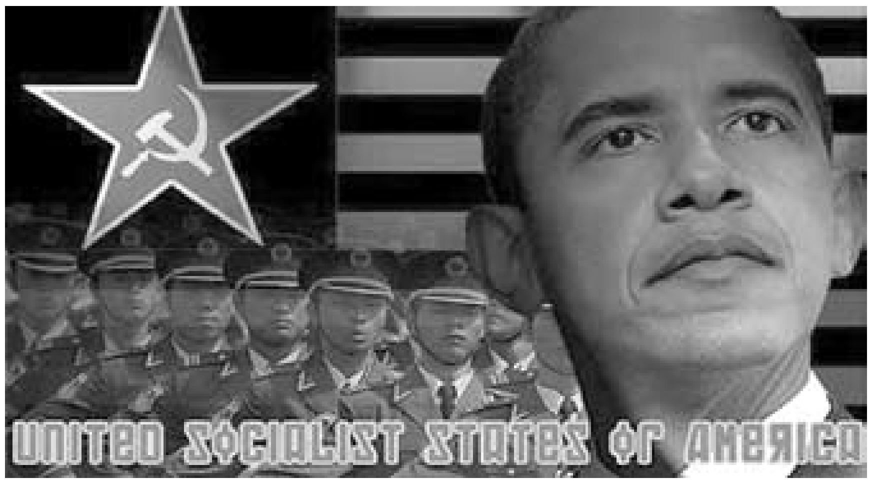
ويرجح أن تجمع الحكومات المحلية ١٣ مليار جنيه (٢٠,٥ مليار دولار) أخرى من خلال بيع أصول وملكيات أخرى.

وسبق لعجز الموازنة البريطانية أن ارتفع إلى مائتي مليار جنيه تقريباً (٣١٦ مليار دولار) وهو ما يعادل ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك في أعقاب خطط التحفيز الكبرى التي تم تطبيقها لإنقاذ القطاع المصرفي في العام الماضي من الانهيار إثر تفجر الأزمة الرأسمالية العالمية.

عن انحطاط السياسة الأمريكية وتفسخ حاملها!

من أين لأوباما أن يكون اشتراكياً؟

◄ روبرت جنسن❖
ترجمة وإعداد: موفق إسماعيل



ينشغل اليساريون منذ أشهر بتوضيح مدى سخافة الادعاء بأن أوباما اشتراكي. ورغم أنه ادعاء مثير للسخرية، ما زال يتكرر في النقاشات الجارية، غالباً بالصيغة التي وضعها رئيس الحزب الجمهوري، محذرة من «قبضة السلطة الاشتراكية» التي يمثلها الحزب الديموقراطي! فلم يتوقف، مثلاً، السيناتور جيم ديمينت، طيلة عام مضى، عن اتهام أوباما بأنه «أفضل مسوّق للاشتراكية عالمياً»، أما الاقتصادي المحافظ دونالد. ج. بودرو، في جامعة جورج مايسون، فيعترف بأن أوباما ليس اشتراكياً، لكنه ينبّه في ذات الوقت من أن «الملامح الاشتراكية» لأمثاله من السياسيين «لا تقل شأناً عن الاشتراكية ذاتها».

غير أن أفضل ما في هذا الادعاء المضحك أنه يدفعنا للتفكير بتباشير الاشتراكية وانفتاح آفاقها لحظة وصول الأزمات الاقتصادية والحيوية إلى ذراها الحرجة. وعلى أية حال، الاشتراكية مثل كل فكرة سياسية مركبة، تحمل معاني مختلفة لأناس مختلفين، إنما توجد مفاهيم مبدئية وثابتة في السياسة الاشتراكية يسهل تمييزها، أهمها:

- تحكم العمال بطبيعة عملهم وظروفه.
- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ولأهم منشآت التراكم الرأسمالي في المجتمع.
- التوزيع المتكافئ للثروة الاجتماعية.

نبع الولاء ومصبه

بالتأكيد لم يحاول أوباما يوماً أن يظهر مدافعاً عن أي من المبادئ الثلاثة. بل كان فعلياً يناقضها مثلما يناقضها جميع السياسيين المطلّين علينا من خلال وسائل الإعلام السائدة. الأمر الذي لا يفاجئنا، نظراً للحالة المتردية التي وصل إليها مجتمعنا في ظل هيمنة الشركات الكبيرة عليه، هيمنة تدور من خلالها عجلات الرأسمالية. فمن أين لأوباما، الذي لا يمكن وصفه حتى بـ«الرأسمالي التقدمي»، أن يكون اشتراكياً؟ وهو جزء من معسكر الليبرالية الجديدة التي قوّضت آخر ما تبقّى من ملامح الديموقراطية الاجتماعية المحدودة التي سادت الولايات المتحدة قبل حقبة ما سمّي بـ«الثورة الريغانية»؟

باختصار، في حين أن خطة أوباما التحفيزية ذات طبيعة «كينزية»، لا يوجد في سياسة إدارته ما يوحي بأنه يميل، ولو قليلاً، نحو اليسار، مع أن الأزمة المالية وفرت له الفرصة. غير أنه بدلاً من التقاطها، واصل ما بدأه بوش، محوّلاً الثروات إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وقبل ذلك، اعتمد في تركيب قوام طاقمه على الشخصيات النيوليبرالية في «وول ستريت»، مثل تيموثي غايثنر المعيّن وزيراً للخزانة، ولورانس سومرز مديراً لمجلس الاقتصاد القومي، في إشارة واضحة لأمريكا الشركات الكبرى بأن الديموقراطيين ملتزمون بتدعيم أسلوب توزيع الثروة القائم، وتعزيز السلطات القائمة، وهنا بالضبط منبع نهر ولائه ومصبّه.

وفيما يتعلق بمعالجته القضايا الملحّة الأخرى، فأي رئيس اشتراكي كان سيكافح من أجل تأميم البنوك، وبناء نظام رعاية صحية وطني، وإنهاء الاحتلال الامبريالي للعراق وأفغانستان. أما اتهام أوباما زوراً بأنه اشتراكي دون أن يقوم بأي إجراء من هذا النوع، فما هو إلا دلالة على مدى انحطاط السياسة الأمريكية على منحدر اليمين. فإنْ هي إلا الرأسمالية بعينها، مندفعة بكل ثقلها وبأقصى سرعتها نحو الهاوية!

التاريخ المغيّب

حاولت جاهداً أن أشرح لصحفية اندونيسية خلفيات اتهام أوباما بالاشتراكية، لكنها بدت غير مقتنعة وهي تسألني «كيف يصدق الشعب الأمريكي أن أوباما اشتراكي؟ ولماذا يلصق هذه الصفة بسياسة، يتضح فيها أن لا علاقة لها بالاشتراكية»؟ فأجبتها ببساطة «أهلاً بك في الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الذي يكاد لا يعرف شيئاً، لا عن تاريخه ذاته، ولا عن العالم».

بالعودة إلى الماضي، نجد أن الاشتراكية وغيرها من نظريات النقد الجذري للرأسمالية جزء من تاريخ الولايات المتحدة. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تنظّمت حركة عمال الولايات المتحدة ضد توسيع سلطة الشركات الكبيرة، وطالبت بإدارة العمال للمعامل والمصانع. هذه الأفكار وحركاتها لم يزرعها «محرّضون دخلاء من الخارج»؛ بل نشأت أصيلة على التربة الأمريكية، من دون التخفيف من شأن مساهمات المهاجرين إلى الولايات المتحدة في تطوير الحركة الاشتراكية وتعزيزها، أواخر القرن التاسع عشر وأوائل تاليه.

وفي حينه، اعتبر أرباب العمل وأصحاب الشركات هذه الحركة تهديداً لهم، وتعاملوا معها باستخدام عنف الدولة، وعنف القطاع الخاص. وبالرغم من النجاح الجزئي لمحاولات سحق الحركة في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إلا أنها استطاعت النهوض مجدداً أثناء فترة «الركود الكبير» منتزعة حقها بإقامة تنظيماتها. وإبان مرحلة الانتعاش بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح بإمكان الإدارة تمييع الحركة العمالية (لفترة محدودة كما تبين) مقابل حصة أكبر من كعكة اقتصاد متسارع النمو. وفي خضم هستيريا الحرب الباردة غابت عناصر الرؤية النقدية الجذرية عن الحركة العمالية الرسمية نهائياً. لكن الأفكار بقيت حية ترعاها جماعات صغيرة متفرقة وأحزاب وأفراد منتشرين في كافة أرجاء الولايات المتحدة.

لعل ندرة تدريس هذا الجزء من التاريخ في الولايات المتحدة هي إحدى الأسباب التي تسهل استخدام الناس لكلمة «اشتراكي» كتهمة مخيفة، وتجعل من السهل أيضاً أن يصدقوا أن الاشتراكية لا تتلاءم مع النظام الاجتماعي والسياسي الأمريكي، طالما أنهم لم يسمعوا بوجود التقاليد الاشتراكية في تاريخنا. أضف إلى ذلك تكتيك طرح البدائل المضللة الكلاسيكي. فمثلاً، إذا كانت الصورة المصغّرة للاتحاد السوفييتي تمثل الاشتراكية، والخيار الآخر الوحيد مقابلها هو الرأسمالية، فالكفة ترجح لمصلحة الرأسمالية، ويسهل تخويف الناس من احتمال احمرار لون أوباما!

وننسى أن الحملات المتواصلة لوأد النظريات الناقدة للرأسمالية، باستخدام العنف أو البروباغاندا، شكّلت على الدوام تهديداً للقيم الإنسانية الأساسية وللمبادئ الديموقراطية. إضافة إلى أن تعزيز الجشع وترسيخ القيم الفردية، كخصائص مميزة للحياة البشرية يشوهنا جميعاً ويمسخ مجتمعنا. كما أن تمركز الثروة في الرأسمالية يقوّض ملامح المجتمع الديموقراطية. في حين أن المبادئ الاشتراكية تؤمّن فسحة انطلاق نحو عالم مغاير، قائم على التضامن والتوزيع المتكافئ للثروة.

دوامة الموت

لا تتصف الرأسمالية بأنها وحشية ومعادية للديموقراطية فحسب، إنما تتصف أيضاً بأنها زائلة غير قادرة على الاستمرار، وهنا لبّ كل الموضوع. فالرأسمالية كنظام اقتصادي تقوم على مفهوم النمو غير المحدود، مع أننا نعيش في عالم محدود! إنها الجنون، بالمعنى الحرفي للكلمة.

وبهذا الخصوص، ليس من العدل حصر الحديث بالرأسمالية وحدها. فالنظام الصناعي يتصف بالتدميرية، سواء كان مطبقاً في مجتمع اشتراكي أو رأسمالي أو فاشي أو مهما يكن. أي أن المشكلة لا تنبع فقط من أسلوب تنظيم الإنتاج، بل تنبع كذلك من النمط الاقتصادي بحد ذاته، القائم على تكنولوجيا الطاقة العالية، واستخراج الثروات الباطنية، وتوليد كميات هائلة من المخلفات السامة. وطالما أن الاقتصاد الإستخراجي يلفظ بيئة النظام الذي يعمل ضمنه، حتى وإن كان اشتراكياً، يتعين علينا التخلي عن النمط بأكمله، لإتاحة المجال أمام إمكانية خلق مستقبل أفضل. وهذا بدوره ينسف مصداقية واحد من أهم مزاعم شرعنة النظام الرأسمالي، القائل بأنه أكثر الأنظمة الاقتصادية إنتاجية في تاريخ البشرية. فمستويات الإنتاجية العالية في الرأسمالية تحمل بعداً تدميرياً استثنائياً، خاصة في الحقبة المعاصرة المتميزة بضخامة الإنتاج الاستهلاكي.

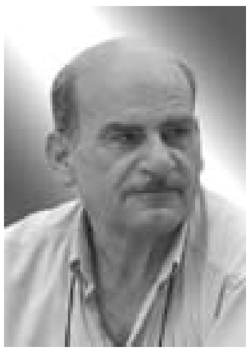
وهكذا علقنا في دوامة الموت، حيث النمو مطلوب للخروج من الركود والكساد، ولكنه في الوقت نفسه يدفعنا إلى حافة الهاوية، أو يسرّع بغرق القارب، أو يزيد تسارع انحلال نسيج الحياة، تعددت المجازات ومسار الموت واحد. ولا توجد دعاية أو بروباغاندا قادرة، مهما تكن، على طمس منطق أنه لا يمكن إدامة أنظمة طبيعتها الزوال. وكل دعوات السير في هذا الطريق هي بمثّابة تشبث بشكل من أشكال الموت الجماعي، يُبقي الأولوية للسؤال: «متى الانهيار وما طبيعته؟».

وأخيراً، أعتقد أن المهمة المطروحة أمامنا تتطلب أكثر من مجرد «تجديد السياسات». لذلك يتعين علينا الاعتراف بقصور نمط الإنتاج الصناعي، وإدانة الإمبريالية كنظام إجرامي وغير أخلاقي، سواء في شكله الكولونيالي القديم، أو في نسخته الأمريكية المعاصرة. ومواجهة هذه اللحظة من التاريخ بجرأة التحرر الصعب من أغلال الثقافة المهيمنة، وجرأة طرق أبواب تراث المعرفة الجمعية للإنسانية، بما فيها تلك المعرفة الكامنة في الأديان المختلفة، الملتزمة جوهرياً بفكرة العدالة الاجتماعية.

❖ روبرت جنسن: بروفسور في كلية الصحافة، جامعة تكساس، في أوستين.

المقاومة والسلطة خطّان متعارضان

◄ حمزة منذر



منذ أن كانت فلسطين تحت الانتداب الاستعماري البريطاني، كان الشعب الفلسطيني يقاتل ويقاوم سلطات الانتداب. ورغم الفارق الهائل في ميزان القوى تنامت المقاومة الشعبية الفلسطينية سواء على شكل انتفاضات شعبية شاملة أو عبر العمليات العسكرية ضد العدو المزدوج. وهناك دراسات جادة تؤكد أن الاحتلال البريطاني خرج من فلسطين يوم ١٤ أيار ١٩٤٨ بعد أن أوكل للنظام الرسمي العربي صنيعته الذي يأتمر بأمره الدخول إلى فلسطين لا ليقاتل ضد العصابات الصهيونية المسلحة، بل ليخدع فصائل المقاومة الفلسطينية ويخرجها من القتال ويحتل مواقعها ليسلمها لاحقاً ودون قتال إلى قوات الاحتلال الصهيوني، وهذا ما حدث فعلاً ما بين إعلان الحرب في ١٩٤٨ وتوقيع اتفاقات الهدنة في «رودس» ١٩٤٩.

.. ومنذ ما يسمى بـ«النكبة المؤامرة» والشعب الفلسطيني يتعرض لأبشع أنواع الترويض والترهيب والترغيب من النظام الرسمي العربي ذاته ولمصلحة القوى الاستعمارية ذاتها مع فارق تحول القيادة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة منذ أواسط الأربعينيات في القرن الماضي. لكن الشعب الفلسطيني استطاع وعبر مقاومته وتضحياته الأسطورية أن ينتزع اعتراف العالم بعدالة قضيته وتحرير أرضه المحتلة وحقوقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ولعل أكبر مؤامرة تعرض لها شعب فلسطين في الداخل وفي الشتات إثر اتفاقات أوسلو، هي أن يوافق التحالف الصهيوني- الإمبريالي وبمباركة رسمية عربية- فلسطينية، على عودة بضعة آلاف من قيادات وكادرات وأفراد من الخارج إلى جزء من الأراضي المحتلة ليقيموا هناك سلطةً هزيلة بين حواجز الاحتلال المطبقة على ثلاثة ونصف مليون فلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين، مقابل الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وتعهدات ملزمة بوقف المقاومة!!

.. وإذا كانت السلطة «تفاخرت» برفع علم فلسطين فوق مقاطعة رام الله، فإن الشعب الفلسطيني كان أميناً لرمزية هذا العلم ويرفعه منذ عشرات السنين فوق البيوت وفي الشوارع وبأيدي مقاوميه من كل الفصائل وهم يقتحمون المواقع العسكرية الصهيونية، في حين أن عناصر السلطة كبيرهم وصغيرهم- وللآن- يستجدون سلطات الاحتلال للمرور من حاجز إلى آخر في الضفة الغربية المقطعة بجدار الفصل العنصري و٦٦٤ حاجزاً عسكرياً صهيونياً.

.. ومن هنا، فإن السلطة في رام الله التي أخذت على عاتقها وقف المقاومة لا تحمي أحداً من الشعب الفلسطيني ولا يمكن أن تحرر شبراً من الأرض، بل هي من تطلب الحماية لنفسها عبر «الراعي الأمريكي» الذي يزيد من عصرها والضغط عليها ويتعهد لها بالحماية من شعبها إن هي أقدمت على مزيد من التنازلات وإعلان البراءة من مقاومة الاحتلال. وفي هذا السياق لم يعد مستغرباً موقف السلطة من تقرير «غولدستون» ولا من تفويض النظام المصري بالإشراف على المصالحة الفلسطينية- الفلسطينية على أساس نزع سلاح المقاومة الفلسطينية وتسليمه للسلطة في رام الله وهو مطلب إسرائيلي دائم بعد اتفاقات أوسلو. وهذا يذكرنا بمطالبة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والرجعية العربية بنزع سلاح المقاومة اللبنانية وتسليمه إلى سلطة تحالف ١٤ آذار في لبنان!.

عندما نؤكد على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وأهم عناصرها خيار المقاومة الشاملة ضد الاحتلال، وعندما قلنا إن حركة فتح الرسمية التي يرأسها محمود عباس تحولت إلى «حزب سلطة»، فإننا نحذر من محاولات تحويل حماس إلى «حزب سلطة»، لأن السلطة والمقاومة خطّان متعارضان لا يلتقيان، ويجب ألا تنتقل عدوى ما حدث في رام الله إلى غزة.

إذا كان أحد عشر ألف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال من كل الفصائل المقاومة قد صاغوا وثيقةً تاريخيةً حول الوحدة الوطنية وطرق مواجهة الاحتلال وتحرير الأرض عبر المقاومة وليس المساومة، فإن من يخرج عن مضمونها هو المدان وهو من سيخرج من التاريخ الكفاحي للشعب الفلسطيني.

h.monther@kassioun.org

سنوات ضياع العمال الشباب في الولايات المتحدة

■ ترجمة وإعداد قاسيون

تلقى الشباب من عمال الولايات المتحدة الضربة الأقسى من الركود الاقتصادي المتكرر. وعدا عن أنهم أول من يتم تسريحه، وآخر من تتم إعادته للعمل، «يتقاضى العمال الشباب، خلال العقد الأخير، أجراً أقل من الأجر الذي كان يتقاضاه أقرانهم قبل عشر سنوات، هذا إذا تمكنوا من إيجاد عمل أصلاً. وصارت الرعاية الصحية ترفاً زائداً لا يتوفر لهم، وتأمين التقاعد أمر يناله آباؤهم فقط»، حسبما ورد في تقرير أصدره اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية بالاشتراك مع مؤسسة «أمريكا العاملة»، بعنوان «العمال الشباب: العقد الضائع».

ومن بين استنتاجات عدة تتعلق بالعمال الشباب دون سن الخامسة والثلاثين، يذكر التقرير المستند إلى مسح شمل ١١٥٦ عاملاً شاباً أن الركود الاقتصادي طيلة عشر سنوات مضت، قد شلّ قدرة الشباب على الانتقال الطبيعي من المراهقة إلى سن الرشد، وتحقيق استقلالهم المادي عن العائلة. وفيما يلي بعض أهم الأرقام الإحصائية التي تضمنها التقرير:

٣١٪ من العمال الشباب غير مؤمن عليهم. أي بزيادة ٢٤٪ عما كانت عليه النسبة قبل عشرة سنوات، ويقول ٧٩٪ منهم إنهم على هذه الحال إما لأن رب العمل يرفض التأمين عليهم، أو لأنهم عاجزون عن تحمل تكاليف التأمين.

فقط ٣١٪ من الشباب يقولون إنهم يتقاضون ما يكفي لتغطية نفقات الفواتير الشهرية، وتوفير القليل. أي أقل من نسبة عام ١٩٩٩، بـ٢٢٪. بينما يقول ٢٤٪ إنهم لا يتقاضون أجراً يكفي لتسديد مبالغ فواتيرهم الشهرية.

واحد من أصل ثلاثة لا يمكنه دفع مبالغ فواتيره، وسبعة من عشرة لا يستطيعون توفير ما يكفي لتغطية نفقات معيشة شهرين.

تخلى حوالي ٣٧٪ عن الدراسة في الجامعة أو في المعاهد المهنية بسبب عجزهم عن تحمّل نفقاتها.

في الإجابة عن السؤال عمن يتحمل مسؤولية الخراب الاقتصادي، يُلقي حوالي ٥٠٪ من العمال الشباب اللوم على «وول ستريت» والبنوك وكبرى الشركات. وجميعهم يعتبرون أن جشع الشركات هو أهم عامل مسبب للأزمة المالية الحالية.



معدل البطالة بين الشباب الأحدث سناً وصل في آب الماضي إلى ٢٥,٥٪ حسب ما ذكرته «نيويورك تايمز»، ٤ أيلول ٢٠٠٩. بينما تم توظيف ٢٩,١٪ فقط من الباحثين عن عمل خلال صيف هذا العام، وهو أخفض رقم من بين الأرقام المسجلة منذ أربعة وستين عاماً.

هذا ويقول جون سويني الرئيس السابق لاتحاد العمل «إن هذا الإحصاء يُظهر مدى خراب اقتصادنا، ومدى انعكاسه على العمال الشباب، ويشير بالتالي إلى المخاطر المحدقة بنا إذا تعذّر علينا إصلاحه».

أما الرئيس الجديد للاتحاد ريتشارد ترومكا فيلخص التقرير بقوله: «إن سبب منح التقرير عنوان العقد الضائع هو رؤيتنا لحالة فقدان فرص العمل طيلة عشر سنين فيما عمال الولايات المتحدة الشباب، من المحيط إلى المحيط، يجاهدون لتعويم رؤوسهم فوق سطح الماء دون أن ينجحوا غالباً. لقد تخلفوا عن البلوغ، وامتنعوا عن إنجاب الأولاد، وتخلوا عن الدراسة، ولا يستطيع ٣٤٪ منهم الاستقلال عن آبائهم لأسباب مالية».

وينتهي ترومكا إلى توصيف حالة العمال الشباب الهامشية بالقول «إن أكثر نتائج التقرير دلالة تكمن في أن أولئك الشباب يعبرون عن رغبتهم بالاشتراك في إيجاد حلول للمشاكل القائمة، ولكن لا يوجد من يريد إشراكهم، ثم كيف يشاركون في الاستحقاق الاقتصادي إذا كانوا عاجزين عن إيجاد فرصة لتكوين صداقات أو زمالة عمل»؟!

أخيراً، لا بد من التنبيه إلى ضرورة التعامل مع النسب والمعدلات الواردة في الإحصائيات ببعض الحذر، إذ يبدو أن الأرقام الأمريكية المتعلقة بالأزمة الاقتصادية وتوابعها «ناقصة» عن الحقيقة غالباً!

يمكن قراءة التقرير كاملاً باللغة الانكليزية على الرابط:

http://www.aflcio.org/aboutus/laborday/
report.pdf_upload/laborday٢٠٠٩

الأحكام العرفية وعسكرة الصحة العامة.. وأنفلونزا الخنازير (ج2)

◄ ميشيل شوسودوفسكي
أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا كندا

طرح الجزء الأول من هذه المقالة أسئلة خطيرة حول وباء أنفلونزا الخنازير، وبيّن كيف تصوّر الدوائر الإمبريالية الأمريكية الحاكمة وأجهزتها الإعلامية والصحية هذا الوباء كشبح مفزع لصرف النظر عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للأزمة الرأسمالية، وركّز على اتخاذ العسكريتاريا الفيدرالية منه ذريعة لعسكرة البلاد ووضعها تحت الأحكام العرفية احترازاً من الانفجارات الاجتماعية.. وفي هذا الجزء الثاني والأخير، يتم التركيز على التنافس بين الشركات الدوائية الكبرى المرعية من رموز في الإدارة والبنتاغون والكونغرس لتحقيق أرباح ضخمة من خلال احتكار تصنيع اللقاحات.



عمليات التلقيح: من /H٥N١/ إلى /H١N١/

كان برنامج لقاح الأنفلونزا في عموم الولايات المتحدة قيد الإعداد منذ العام ٢٠٠٥. وفق وول ستريت جورنال (١ تشرين الأول ٢٠٠٥)، فإنّ إدارة بوش طلبت من الكونغرس ما يتراوح بين ٦ إلى ١٠ مليار دولار «لتخزين لقاحات وأدوية مضادّة للفيروسات كجزء من مخططاتها لتهيئة الولايات المتحدة لوباء أنفلونزا محتمل». استخدمت إدارة بوش الجزء الأكبر من هذه الميزانية، أي ٣.١ مليار دولار، حيث قامت بتخزين العقار المضاد للفيروسات أوسيلتاميفير (تاميفلو)، الذي تعود حقوق ملكيته الفكرية إلى جيليد ساينس إنكوربوريشن، وهي شركةٌ ترأّسها دونالد رامسفيلد قبل أن يصبح وزيراً للدفاع في إدارة بوش.

بالتوازي مع دور إدارة بوش كـ«وكالة رئيسية»، خصصت أكثر من نصف المال لتقديمه لبرنامج تسلّمه البنتاغون. بكلمات أخرى، ما نتعامل معه هو عملية عسكرة لميزانية الصحة العامة المدنية... تتحكم وزارة الدفاع بجزء من الأموال المخصصة للصحة العامة، وفق قواعد إدارة وزارة الدفاع.

صوّت مجلس الشيوخ (٣ أيلول ٢٠٠٥) على تخصيص ٤ مليار دولار للأدوية المضادة للفيروسات وباقي الإجراءات لمواجهة وباء الأنفلونزا المرعب، لكنّ الكونغرس لم يكن متأكداً من صحة الإجراء.

ربط مجلس الشيوخ الإجراء بـ٤٠٠ مليار دولار مخصصة للإنفاق العسكري للعام ٢٠٠٦، وفقاً للأسوشييتد برس. لكنّ نسخة المجلس للإنفاق العسكري لم تتضمن أموالاً مخصصةً للأنفلونزا، وقال أحد أعضاء مجلس الشيوخ الرئيسيين إنّه سيحاول إبقاء الأموال خارج نسخة التسوية المعروضة على مجلسي الشيوخ والنواب.

سيستخدم ما يقارب ٣.١ مليار دولار لتخزين عقار تاميفلو المضاد للفيروسات، ويخصص باقي المبلغ لمراقبة الأنفلونزا عالمياً وتطوير اللقاحات والتأهّب على مستوى الولاية والمستوى المحلي. وفقاً لتقرير رويتر، لدى الحكومة حالياً ما يكفي من عقار تاميفلو لمعالجة بضعة ملايين من المصابين، وتهدف لتحضير ما يكفي لمعالجة ٢٠ مليون مصاب.

أضاف خطر وباء أنفلونزا الطيور (H٥N١) في العام ٢٠٠٥ إلى مداخيل الصناعة الدوائية والتقنيات الحيوية عدة مليارات من الدولارات. في هذا الصدد، استعدّ عددٌ من كبريات شركات الأدوية لذلك، ومن ضمنها غلاكسو سميث كلاين وسانوفي. أفنتيس، وشيرون كورب في كاليفورنيا، وبيوكريست، ونوفافاكس، وويف بيوتيك، والعملاق السويسري روش هولدينغ.

في العام ٢٠٠٥، أعدّت شركة ميديمان (شركة تقنيات حيوية مقرها في ميريلاند) نفسها لتطوير لقاح مضاد لأنفلونزا الطيور. وراحت تنافسها رغم عدم وجود خبرة لديها بهذا الوباء، شركة بيوبورت، وهي شركةٌ تمتلكها جزئياً مجموعة كارليل، ذات الصلة الوثيقة بوزارة بوش، حيث يترأّس بوش الأب مجلس إدارتها.

التلقيح في ظل حالة طوارئ صحية عامة منجم ذهب من عدة مليارات من الدولارات لتكتلات التقنيات الحيوية.

كانت خديعة أنفلونزا الطيور للعام ٢٠٠٥ من عدة اعتبارات التمرين الأخير. أما وباء أنفلونزا الخنازير للعام ٢٠٠٩، فهو عمليةٌ تحقق مزيداً من مليارات الدولارات. قام عددٌ من شركات الدواء والتقنيات الحيوية بالتفاوض سراً مع منظمة الصحة العالمية والإدارة الأمريكية. الإدارتان الرئيسيتان هما مركز مراقبة الأمراض في أطلنطا وإدارة الأغذية والأدوية ذات الصلة الوثيقة بصناعة الدواء. أظهرت دراسة روبرت كيندي التفصيلية وعنوانها عمليات التلقيح: مناعة قاتلة، حزيران ٢٠٠٥، تنازع المصالح بين هاتين الوكالتين.

«قصة تواطؤ وكالتي الصحة الحكوميتين وشركات صناعة الدواء الكبرى وما تخفيه من مخاطر الثيمروزال عن الرأي العام، هي دراسة حالة مخيفة لغطرسة المؤسسات وسلطتها وطمعها. سألفت الانتباه إلى الخلاف بتحفظ. كمحام وعالم بيئة أمضى سنوات طويلةً في العمل على قضايا التسمم بالزئبق، قابلت مراراً أمهات أطفال مصابين بالتوحد، وهنّ مقتنعاتٌ تماماً أنّ اللقاحات مسؤولةٌ عن إصابة أطفالهن»..

«مرحلة الدراسة الابتدائية مليئةٌ بأطفال لديهم أعراض أذيات عصبية أو أضرار في جهاز المناعة». هذا ما قالته بيتي وايت، ممرضة المدرسة، للجنة الإصلاح الحكومي في مجلس النواب في العام ١٩٩٩. «يفترض باللقاحات أن تجعل صحتنا أفضل، ومع ذلك وخلال ٢٥ سنة من التمريض، لم أرَ مثل هذا العدد من الأطفال المرضى والمصابين بالأذى. أطفالنا يتعرضون لأمر بالغ الخطورة». (روبرت كيندي، عمليات التلقيح: مناعة قاتلة، حزيران ٢٠٠٥).

تواطؤ منظمة الصحة العالمية

منظمة الصحة العالمية تخطط لإنتاج ٤.٩ مليار جرعة، تكفي لتلقيح القسم الأعظم من سكان العالم. قامت شركات الدواء الكبرى، ومن ضمنها باكستر وغلاكسو سميث كلاين ونوفارتيس وسانوفي أفنتيس وأسترازينكا، بتوقيع عقود مع خمسين. وبالنسبة لهذه الشركات، فالتلقيح الإلزامي إجراءٌ مربحٌ للغاية:

رفضت منظمة الصحة العالمية نشر محضر اجتماع رئيسي لمجموعة اللقاح الاستشارية ضمّ مديرين تنفيذيين من باكستر ونوفارتيس وسانوفي، حيث أوصوا بعمليات تلقيح إلزامية في الولايات المتحدة وأوروبا وبقية البلدان، مضادة لفيروس أنفلونزا الخنازير الاصطناعي في هذا الخريف. زعم المتحدث باسم المنظمة في رسالة إلكترونية هذا الصباح أنه لا يوجد محضرٌ للاجتماع الذي انعقد في ١٧ تموز ووضعت فيه توجيهات ضرورة إجراء عمليات تلقيح على مستوى العالم تبنّتها المنظمة لاحقاً، حيث تمت صياغتها وشارك فيها مديرون تنفيذيون من باكستر وبقية شركات الدواء الكبرى.

في إطار أنظمة الصحة الدولية، فإن لتوجيهات المنظمة صفة ملزمة لجميع البلدان الـ١٩٤ المنضمة إليها في حالة طوارئ وبائية من النوع المتوقع هذا الخريف حين تبدأ الموجة الثانية المهلكة من فيروس H١N١ الذي أخضع لهندسة حيوية ليشابه فيروس الأنفلونزا الإسبانية.

باختصار، لمنظمة الصحة العالمية سلطة إجبار كل شخص في البلدان الـ١٩٤ على تلقي اللقاح هذا الخريف تحت تهديد السلاح، وفرض الحجر الصحي وتقييد التنقلات.

في ١٩ أيار، اجتمع المسؤولون الكبار في منظمة الصحة العالمية ومديرتها العامة سراً مع ممثلي ٣٠ شركة دوائية.

تستطيع شركات الأدوية الرائدة إنتاج ٤.٩ مليار جرعة من لقاحات أنفلونزا الخنازير خلال العام القادم. تلك هي آخر تخمينات منظمة الصحة العالمية. وقد اجتمعت د. مرغريت تشان مديرتها العامة مع ممثلي ٣٠ شركة دواء، وأطلعت المراسلين على خطة المنظمة لتأمين اللقاحات للبلدان الفقيرة التي تفتقر إلى ما يكفي من البنى التحتية لمواجهة الوباء.

وفقاً للتقرير الأخير لمجلة بيزنيس ويك، فإنّ «البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ستدفع أقل من ١٠ دولار مقابل الجرعة، وهو السعر نفسه للقاح الأنفلونزا الموسمية، في حين ستدفع البلدان النامية سعراً أقل».. (بيزنيس ويك، تموز ٢٠٠٩). تفترض المنظمة أنّ ٤.٩ مليار جرعة لن تكون كافيةً وأنّ الأمر يتطلّب تلقيحاً ثانياً.

٤.٩ مليار جرعة بمعدل عشر دولارات للجرعة وأحياناً أقل بالنسبة للبلدان النامية، تمثّل منجم ذهب من الأرباح لشركات الدواء الكبرى يعادل أكثر من ٤٠ مليار دولار في عام واحد. وتزعم المنظمة أنّ جرعةً واحدةً لن تكون كافية...

لقاحٌ يعرّض الحياة للخطر: من يملك براءة اختراعه؟

في حين عهد لعدد من الشركات بالإنتاج، فإنّ حقوق الملكية تعود إلى باكستر، عملاق الأدوية، ومقرها إلينويز. كان لشركة باكستر دورٌ مركزي في المفاوضات التي جرت بين الإدارة الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية. علاوةً على ذلك، فقد حفظت باكستر لنفسها براءة اختراع لقاح أنفلونزا الخنازير قبل عام من الإبلاغ عن أية إصابة بفيروس أنفلونزا الخنازير المزعوم: تطبيق براءة اختراع لقاح باكستر يو إس ٢٠٠٩. (انظر ويليام إنغدال، الآن حصانة شرعية لصانعي لقاح أنفلونزا الخنازير. أبحاث العولمة، تموز ٢٠٠٩). ينصّ التطبيق على ما يلي:

يحتوي المركب أو اللقاح على أكثر من مولد ضد... مثل أنفلونزا A وأنفلونزا B منتقاة خصيصاً من واحد أو أكثر من الفئات الفرعية للفيروسات البشرية H١N١، H٢N٢، H٣N٢، H٥N١، H٧N٧، H١N٢، H٧N٢، H٧N٣، H١٠N٧، ومن فئات أنفلونزا الخنازير H١N١، H١N٢، H٣N١، H٣N٢، ومن فئات أنفلونزا الكلاب والخيل H٧N٧، H٣N٨ أو من فئات أنفلونزا الطيور H٥N١، H١N٧، H٧N٣، H١٣N٦، H٥N٩، H١١N٦، H٣N٨، H٩N٢، H٥N٢، H٤N٨، H١٠N٧، H٢N٢، H٨N٤، H١٤N٥.

وينص أيضاً:

«يمكن انتقاء المادة المساعدة الملائمة من الهلام المعدني، أو هيدروكسيد الألمنيوم، أو مواد ذات سطوح ناشطة، أو الليزوسيتين، أو البوليولات البرونوكية، أو البوليانونات، أو المستحلبات الزيتية مثل الماء في الزيت أو الزيت في الماء، أو مزائج من ذلك. يعتمد اختيار المواد المساعدة، على طبيعة الاستعمال. مثلاً، تعتمد السمية على موضوع العضوية المستهدف، ويمكن أن يتراوح بين اللاسمية والسمية العالية».

دون مسؤولية قانونية، يمكن لباكستر أن تحضّر لبيع مئات ملايين الجرعات المحتوية على هيدروكسيد الألمنيوم عالي السمية بوصفه مادة مساعدة؟

طمأنت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الرأي العام في الولايات المتحدة بمقابلة عنوانها: ما احتمالات أن يقتلك فيروس H١N١؟ يمكن لنا أن نسأل أيضاً: ما احتمالات أن يقتلك لقاح فيروس H١N١؟

قانون تأسيس مراكز الطوارئ القومية HR٦٤٥

ما من مؤشرات على أنّ إدارة أوباما تخطط في المستقبل المنظور لحالة طوارئ صحية عامة تتطلب فرض الأحكام العرفية. ما نشدد عليه في هذه المقالة وجود احتياطيات متنوعة (تشريع وأوامر رئاسية) تسمح لرئيس الولايات المتحدة بفرض الأحكام العرفية في حالة طوارئ صحية عامة. إن تمّ تبني الأحكام العرفية في سياق مثل تلك الحالة، فما سنتعامل معه هو «التلقيح الإلزامي» لمجموعات مستهدفة من السكان، إضافةً إلى إمكانية تأسيس منشآت احتجاز لمن يتعرضون للحجر الصحي.

في هذا الخصوص، من الجدير بالملاحظة أنّه في كانون الثاني ٢٠٠٩، تمّ تقديم أساس تشريع عنوانه: قانون تأسيس مراكز الطوارئ القومية (HR٦٤٥) إلى الكونغرس. يدعو مشروع القانون لإنشاء ستة مراكز للطوارئ القومية في الأقاليم الكبرى في الولايات المتحدة تقام داخل المنشآت العسكرية القائمة، والتي يمكن أن تستخدم لحجر الناس في حالة طوارئ صحية عامة لبرنامج تلقيح إلزامي.

يمضي مشروع القانون أبعد من التشريع السابق (ومن ضمنه HR٥١٢٢) الغرض المعلن لـ«مراكز الطوارئ القومية» تقديم «الإيواء المؤقت والمساعدة الطبية والإنسانية للأشخاص والعائلات النازحة بسبب كارثة كبرى أو حالة طوارئ». واقع الحال أنّ ما نتعامل معه هو معسكرات اعتقال. ينصّ مشروع القانون على أنّ المعسكرات يمكن أن تستخدم لـ«تلبية حاجات ملائمة أخرى، يحددها وزير الأمن الداخلي». (ميشيل شوسودوفسكي، التحضير لاضطرابات مدنية في أمريكا يشرعن انتشار معسكرات اعتقال في قواعد الولايات المتحدة العسكرية. أبحاث العولمة، آذار ٢٠٠٩)

لم يكن هنالك أية تغطية صحفية فعلية لمشروع القانون الذي تناقشه حالياً عدة لجان في الكونغرس. وما من مؤشرات على أنّه سيتم تبني مشروع القانون. هذه «المنشآت المدنية» داخل القواعد العسكرية ستقام بالتعاون مع الجيش الأمريكي.

حين يعتقل شخصٌ ويحتجز في معسكر يقع في قاعدة عسكرية، يكون على الأرجح، في ظلّ حالة طوارئ صحية عامة، خاضعاً فعلياً للقضاء العسكري. حيث لا يعود القضاء المدني وتطبيق القانون المدني بما في ذلك قانونية التوقيف قائماً.

يمكن استخدام مشروع القانون، في حال إقراره، في حالة الطوارئ الصحية العامة. من الواضح أنّ ذلك على صلة مباشرة بالأزمة الاقتصادية واحتمال قيام احتجاجات جماهيرية عبر البلاد. يشكّل ذلك تحركاً إضافياً لعسكرة تطبيق القانون المدني وإبطال قانون بوس كوميتاتوس. وبكلمات النائب رون بول:

«.. مراكز الدمج والشرطة المعسكرة وكاميرات المراقبة والقيادة العسكرية المحلية غير كافية.. وعلى الرغم من معرفتنا أنّ مراكز الاعتقال موجودةٌ مسبقاً، فهم يريدون الآن شرعنة معسكرات الاعتقال في المنشآت العسكرية، باستخدام ذريعة شعبية، أنّ هذه المراكز هي لأغراض الطوارئ القومية. مع اقتصاد زائف قائم على الدين يسوء يوماً إثر يوم، تصبح إمكانية حدوث اضطرابات مدنية أكثر تهديداً للمؤسسة. يحتاج المرء أن يلقي نظرةً إلى أيسلندا واليونان وبقية البلدان فحسب ليعلم ما الذي سيحدث لاحقاً في الولايات المتحدة». (ديلي بول، أيلول ٢٠٠٨، التشديد من المؤلف).

يتوجب النظر إلى معسكرات الاعتقال المقترحة بالصلة مع عملية أوسع لعسكرة المؤسسات المدنية. إنشاء معسكرات الاعتقال سبق تقديم مشروع القانون في كانون الثاني ٢٠٠٩.

دور القيادة الشمالية في حالة وباء الأنفلونزا

فضلاً عن الدفاع عن الأمة، تقدم القيادة الشمالية الدعم للسلطات المدنية بموجب قوانين الولايات المتحدة، وبحسب توجيهات الرئيس ووزير الدفاع. تساند المساعدة العسكرية دوماً الوكالات الفدرالية الرئيسية، مثل الوكالة الاتحادية للتعامل مع ضحايا الطوارئ.

يتضمن الدعم المدني العسكري عمليات الإغاثة في الكوارث المحلية التي تحدث خلال الحرائق والأعاصير والفيضانات والزلازل. يتضمن الدعم أيضاً عمليات مكافحة المخدرات والمساعدة المقدمة في التعامل مع العواقب، مثلما يحدث بعد حادثة إرهابية تستعمل فيها أسلحة دمار شامل.

عموماً، يجب أن تفوق حالة الطوارئ قدرات الوكالات المحلية أو وكالات الولاية أو الوكالات الفدرالية، قبل أن تتدخل القيادة الشمالية. في تقديم الدعم المدني، تعمل القيادة من خلال قوة مشتركة ملحقة.

لعبت كارثتا إعصاري كاترينا وريتا دوراً أساسياً في تشكيل دور القيادة الشمالية في نشاطات «الدعم المدني العسكري». قامت القيادة الشمالية بتنسيق إجراءات الطوارئ من قاعدة باترسون الجوية بالتعاون مع وزارة الأمن الداخلي، التي تشرف على الوكالة الاتحادية للتعامل مع ضحايا الطوارئ.

خلال إعصار ريتا (أيلول ٢٠٠٥)، كان مقر القيادة الشمالية يتحكم مباشرةً بتحركات العسكريين والعتاد العسكري في خليج المكسيك. وفي بعض الحالات، كما في حالة الإعصار كاترينا، هيمن على أعمال الهيئات المدنية. وكانت العملية برمتها في عهدة القضاء العسكري أكثر مما كانت في عهدة الوكالة الاتحادية.

ستشرف القيادة الشمالية، كجزء من تخويلها في حالة الطوارئ القومية، على عدد من الأعمال المدنية. وبكلمات الرئيس بوش في أوج إعصار ريتا: «احتاجت الحكومة والجيش إلى سلطة أوسع للمساعدة على معالجة أزمات محلية كبرى مثل الأعاصير». لاحقاً، صنّف مايكل تشيرتوف وزير الأمن الداخلي إعصار ريتا بأنّه «حدثٌ قوميٌ بالغ الأهمية»، ما يسوّغ تفعيل ما يدعى «خطة الرد القومي».

ضمن إطار أوسع من «إغاثة الكوارث»، تحدد القيادة الشمالية، خلال العامين السابقين، تفويضها في حالة طوارئ صحية عامة أو وباء الأنفلونزا. التشديد هو عسكرة الصحة العامة وبذلك تهيمن القيادة الشمالية على أنشطة المؤسسات المدنية، متدخّلةً في الخدمات الصحية ذات الصلة.

وفقاً للجنرال روبرت فيلدرمان، معاون مدير هيئة الاستراتيجية والسياسة والتخطيط في القيادة الشمالية: «القيادة الشمالية منسّقٌ عالمي لوباء الأنفلونزا من خلال الأوامر العسكرية».

العدد المحتمل للضحايا في الولايات المتحدة في حالة تفشي وباء أنفلونزا معاصر قد يصل إلى مليوني شخص، وفق فيلدرمان: لن يعاني اقتصاد الأمة فحسب، لكن يتوجب على وزارة الدفاع أن تظل على أهبة الاستعداد وقادرةً على حماية البلد والدفاع عنه وتقديم الدعم للسلطات المدنية في حالات الكوارث.

في الأشهر الأخيرة من ولاية الرئيس بوش، أمرت وزارة الدفاع باستدعاء لواء المشاة الثالث من الفرقة الأولى المقاتلة من العراق.

وحدة الفرقة الأولى المقاتلة ترتبط بجيش الشمال، المكوّن العسكري للقيادة الشمالية. ستستدعى هذه الوحدة وغيرها من الوحدات المقاتلة للقيام بمهام عسكرية خاصة في حالة طوارئ قومية أو كارثة طبيعية تتضمن حالة طوارئ صحية عامة:

ذكرت ذي أرمي تايمز أنّ لواء المشاة الثالث من الفرقة الأولى المقاتلة يعود من العراق للدفاع عن الوطن، بوصفه «قوة رد فدرالية تحت الطلب لحالات الطوارئ الطبيعية أو التي يتسبب بها البشر والكوارث، ومن ضمنها الهجمات الإرهابية»..

■ ترجمة قاسيون
ينشر النص كاملاً على موقع قاسيون

> **تملك منظمة الصحة العالمية سلطة إجبار كل شخص في البلدان الـ١٩٤ على تلقي اللقاح المهدد للحياة هذا الخريف تحت تهديد السلاح، وفرض الحجر الصحي على مجتمعات بأكملها وتقييد تنقلات الناس في شتى أنحاء العالم.**

> **قام عددٌ من مدراء شركات الدواء والتقنيات الحيوية بالتفاوض سراً مع منظمة الصحة العالمية والإدارة الأمريكية لاعتماد لقاحات شركاتهم وهو ما سيدر عليهم أرباحاً عظيمة دون أن يعني ذلك النجاح في مكافحة الوباء.**

رسائل من ريلكه ويوسا:
أيها الناشئ لا تصغ للوصايا

◄ جهاد أبو غياضة

عن دار «التكوين للتأليف والترجمة والنشر» بدمشق، و«منشورات الزمن في المغرب» بالرباط، صدر كتاب «رسائل إلى شاعر ناشئ.. روائي ناشئ» ترجمة وتقديم الأديب المغربي «أحمد المديني».

«رسائل إلى شاعر ناشئ.. روائي ناشئ» كتاب عبارة عن نصين مترجمين لشخصيتين من أبرز الوجوه في عالم الأدب العالمي هما الألماني «راينر ماريا ريلكه» شاعر ألمانيا الأكبر بعد غوته وأحد أبرز صانعي ملامح التجربة الشعرية الألمانية في القرن العشرين، والكاتب الروائي البيروفي «ماريو فارغاس يوسا» أحد أبرز أعمدة أدب أمريكا اللاتينية.

الكتاب يتقنع بأدب المراسلات لكنه في الحقيقة أشبه ما يكون بشهادات حرفية في التجربة الأدبية.



يتحد الكتاب بنصيه من حيث الشكل (الرسالة) وشكل الخطاب العمومي وفحواه الأدبية الإرشادية، ووجود مرسل إليه، وان كان عند ريلكه حقيقي موجود معين بذاته، أما عند يوسا فهو مفترض مجازي مقصود به القارئ عموما. إلا أن النصين يختلفان من حيث المضمون والآلية والأسلوب ومنطق السرد والمخاطبة فهو عند ريلكه في. رسائل إلى شاعر ناشئ- ١٠ رسائل مرسلة بين أعوام ١٩٠٣-١٩٠٨ إلى ضابط عسكري ألماني اسمه «فرانز كرافر كابوس» بدأ كتابة الشعر وإرسال قصائده وتعليقاته إلى ريلكه ليسمع رأيه ويستفيد من خبرته وتجربته. جنوح نحو الذاتي الإنساني وسبر للعوالم الداخلية النفسية والشعورية عبر إسقاطات على الحياة وطبيعتها وتقلباتها وأهم ما يميز هذه الرسائل هو لغتها المرسلة وعمق تجربة الحياة التي تختزنها وتنطق بها سطورها بما يجعلها أكثر من رد في مناسبة تراسل بل إنها تحيلنا على مجمل التطور الذي عاشه وسيعيشه الشعر المعاصر من ريلكه والى ما بعده. فريلكه في هذه الرسائل يقدم خلاصة فهمه لآلية الشعر وصناعته والمفاتيح الضروري توافرها لكل من تتحرك في دخيلته روح الإبداع، لا بأسلوب نقدي كما يشرح في مقدمة الرسالة الأولى «ليس الاهتمام النقدي ديدني ثم إنه ليس أزعج من كلمات النقد لفهم عمل فني»، بل بأسلوب تعبيري تجريدي في البحث عن مكامن الإبداع والحاجة إلى الكتابة وضرورة الالتفات إلى التفاصيل ودلالتها والى الضرورة وطبيعة المصدر في ولادة العمل الفني والحكم على مستواه كذلك نصائحه للرفع من سوية الشاعر وشعريته كجعل السخرية أداة إضافية لتملك الحياة أو بالعيش قليلاً من الوقت بين الكتب، وفي رحاب عالمها كذلك رؤيته لطبيعة الجسد ومفاعيل الغريزة الإنسانية ومحركها الطبيعي (الحواس) ولحقيقة القرب بين الحياة الإبداعية والجنسية وتناوله لمفهوم الوحدة وجوهرها المحرك والسكوني ودورها في حياة المبدع وحديثه عن الحب ومفهومه ودوره «الحب هو الفرصة الوحيدة لأن تنضج، لأن تتخذ شكلا، لأن تصبح أنت عالما لحب الكائن المحبوب»، ومقاربات الأحزان والمستقبل وتعريفه «إن المستقبل هو الداخل فينا على هذه الشاكلة ليتحول في جوهرنا قبل أن يأخذ شكله هو»، وعن المصير المنبثق من داخل الإنسان عن ضرورة تقبل وجودنا في كليته ما أمكن عن المعرفة والاختيار وكل ذلك بأسلوب تحليلي فلسفي ينحو إلى التصوف في بعض مكامنه والى الواقعية المفرطة في مناحي أخرى.



أما يوسا صاحب «المدينة والكلاب» و«امتداح الخالة» فهو بـ«رسائل إلى روائي ناشئ» يسهب في الشرح الأكاديمي المدعم بالشواهد والأمثلة التي تتحدث عن الرواية حصراً بإسقاط على بعض مفاصل الحياة ولكن من أجل خدمة غرضه بالكشف عن تجليات الرواية وانبعاثاتها وذلك على نمط محاضرات في التشريح الروائي من حيث المضمون لكن على شكل رسائل، وهنا تظهر الحرفة الروائية عند هذا الروائي الفذ بكيفية تقديم هذا السرد التعليمي المنهجي فهو يبدأ روايته بقصة عن رسام فرنسي ليصل بنا إلى نتيجة مفادها «أن الروائي يتغذى من ذاته وأن الكتابة هي العبودية المختارة بحرية التي تجعل من ضحاياها المحظوظين عبيداً». لينقل وتحت اسم الغول إلى المحاضرة الأولى ومناقشة اللبنة الأولى في البناء الروائي وهي «كيف تأتي المواضيع إلى تفكير الروائي؟» إطلاقاً من كل ما رقم ذاكرة الروائي وأثار حسه الإبداعي في مناقشة للمواضيع والتيمات وصولاً لكون الروائي لا يختار مواضيعه بل هي التي تختاره.

ثم ينتقل إلى نقاش موضوعة سلطة الإقناع في شكل الرواية أو القسم المحسوس من الرواية ليصل إلى نتيجة أن الروايات الجيدة تمثل بفاعلية شكلها سلطة إقناع لا تقهر أي بتقليص المسافة بين التخيل والواقع.

وبعد ذلك ينطلق لشرح المقوم الأساس للشكل الروائي وهو الأسلوب أو اللغة الروائية وتجاوبه مع ضرورة الإيحاء لا اتسامه بالصواب وعدمه، ليليه الحديث عن السارد والفضاء أي ضمير الراوي وتقسيماته وتسمياته.

ومن هنا ينتقل للحديث تحت اسم الزمن الروائي للحديث عن التركيب بين الأزمنة الحية والميتة أو المتعدية الذي يحدد وجه الزمن الروائي ثم عن مستوى الحقيقة في النص الروائي، وهو علاقة اللقاء والتركيب بين الحقيقة حيث يوجد السارد والحقيقة أي حيث تجري القصة. وهنا يدخل في شكل البناء الروائي حسب طرق اسماها الصندوق الصيني أو الدمية الروسية وهي الطريقة التي تعتمد بناء القصة في شكل مواد فلكلورية تحتوي على أشياء متشابهة من حجم اقل في تعاقب يستمر أحيانا إلى ما لا نهاية كقصتي «ألف ليلة وليلة»، و«الحياة الوجيزة» لـ(خوان كارلوس أونيتي).

ثم بالحديث عن العنصر الخفي ودوره في البناء الروائي ودلالته لينقلنا إلى آخر المحاضرات بتقنية الأوعية المتواصلة وهي عبارة عن حلقتين أو أكثر تجريان في أزمنة وفضاءات أو مستويات للحقيقة مختلفة وتتوحد في كلية سردية بقرار السارد، من أجل أن يتمكن هذا التجاور أو الاختلاط من تعديلها الواحد بتأثير من الآخر مضيفاً لكل منها دلالة.. وأن المجال النصي الذي تظهر فيه البراعة الحقيقية باستخدام هذه التقنية في القصة القصيرة.

ليختم الرسائل/ المحاضرات بشرح لأسلوب النقد وصولاً إلى نتيجة أنه من المستحيل أن نعلم أحداً كيف يبدع، وأقوى ما نستطيع هو تعليمه القراءة والكتابة.. لينهي يوسا رسائله بجملة تحيلنا إلى النهايات الروائية وهي «أيها الصديق العزيز الغاية من كلامي أن تنسى كل ما قرأت في رسائلي عن الشكل الروائي وأن تعكف مرة واحدة على كتابة الروايات».

هذه الرسائل لريلكه ويوسا عبارة عن تأملات عميقة في طبيعة الأدب والإبداع وماهيته مصاغة ضمن لمحات فكرية ذاتية فنية فلسفية عند ريلكه، ونظرية تجريدية عند يوسا، ولكنها نابعة من تجربة ضخمة في الكتابة والحياة وكل ذلك ضمن رؤى فلسفية وجدلية للواقع المحسوس والتمخيل.. للحقيقي والروائي.. للشعري والسردي..

«هيرتا موللر» قريباً باللغة العربية



أثار قرار الأكاديمية السويدية بمنح الروائية الرومانية هيرتا موللر جائزة نوبل للآداب للعام ٢٠٠٩ استغراب العديدين، فعلى الرغم من أن موللر قد حصلت على عدة جوائز أدبية فيما مضى، وترجمت أعمالها إلى أكثر من ٢٠ لغة، إلا أن الكثيرين لم يكونوا يعتبرونها مرشحة جدية لنيل الجائزة بوجود مرشحين مثل «فيليب روث»، «توماس بينكون» و«بوب ديلان».

ويبدو أن الدوافع السياسية قد لعبت كالعادة دوراً كبيراً في تحديد اسم الفائز بالجائزة، فموللر ذات الأصول الألمانية كرست معظم كتاباتها لنقد دول المعسكر الاشتراكي سابقاً في أوروبا الشرقية، وهكذا جاءت الجائزة هذا العام في إطار تصفية الحسابات مع ماض لابد من دفنه ثقافياً وأدبياً، حسب ما يشتهي البعض.

وفي السياق نفسه أعلن مشروع «كلمة» للترجمة بهيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، عن ترجمة آخر روايات هيرتا موللر «أرجوحة النفس» إلى اللغة العربية، وذلك بالتزامن مع نشرها بالألمانية في الدورة القادمة من معرض فرانكفورت للكتاب، وبذلك فإن اللغة العربية ستكون اللغة الأولى التي يترجم وإليها هذا العمل.

وعقب إعلان فوز موللر بجائزة نوبل، وقبل أيام معدودة من نشر رواية موللر باللغتين العربية والألمانية، صرّح الدكتور علي بن تميم، مدير مشروع «كلمة»، قائلاً: «نهنئ أولاً كاتبتنا الكبيرة على هذا الفوز المستحق، ونفتخر بأننا كنا السباقين في العالم العربي إلى التنبّه لاسم هيرتا موللر وأهمية نتاجها الأدبي في المشهد الألماني والعالمي على السواء، ومن هنا بادرنا ليس فحسب إلى الحصول على حقوق ترجمة أحدث رواياتها «أرجوحة النفس»، بل أن يأتي هذا النشر متزامناً باللغتين الألمانية والعربية، في خطوة أراد مشروع (كلمة) من خلالها أن يكرس حضوره كشريك فاعل في عملية النشر والترجمة في المنطقة والعالم».

ركن الوراقين

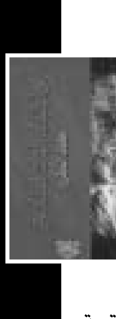
الغجر



صدر عن المركز الثقافي العربي في بيروت كتاب بعنوان: «الغجر - ذاكرة الأسفار وسيرة العذاب» للكاتب جمال حيدر، ويحتوي الكتاب على ٨ فصول وهي: الهوية، القيم والأعراف، السلوك، الغجر في المنطقة العربية، حول الأرض، الهولوكوست، فنون الغجر، الأساطير.

يعدد المؤلف تسميات الغجر في أزمنة مختلفة ومدن متمايزة، غير أن تلك التسميات رغم اختلافها ارتبطت بالتصورات السائدة لدى العامة عنهم وتتمحور حول معنى موحد يتبلور بأن الغجر هم: المشعوذون، داكنو البشرة، اللصوص، السحرة، المتسولون، والفئات المنحطة في المجتمع، والكفرة وحاملو الأمراض. في الفصل المخصص للغجر في المنطقة العربية يبيّن المؤلف كيف أنه تطلق عليهم تسميات عدة، إضافة إلى تنوع مهنهم، كما ويحدد المؤلف طبيعة علاقة الغجر ببقية السكان في المدن العربية، معرجاً على تاريخ وصولهم إلى المنطقة.

ما يقوله الولد الهاذي



صدرت للشاعر محمد المطرود مجموعة شعرية بعنوان «ما يقوله الولد الهاذي» عن دار الرائي بدمشق. والمجموعة هي الثالثة بعد «ثمار العاصفة» (دار الينابيع دمشق ١٩٩٧)، «سيرة بئر» (دار التكوين دمشق ٢٠٠٤).

تتميز قصيدة محمد المطرود (مواليد القامشلي ١٩٦٩) بمعجمها النثري الخاص، كما يقول الشاعر أديب حسن محمد، وتحتفي بمفردات المكان بشكل لافت، حيث تحضر بيئة الجزيرة السورية بقوة في نصوصه، كما يمتلك الشاعر قدرة على إدارة النص النثري الطويل من خلال صور شعرية قوية قادرة على الإيحاء، وعلى توليد حقل دلالي شاسع، كما تهتم بالسيرة الذاتية من خلال توظيف السرد الشعري الذي يقرّب القصيدة من الرواية.

من المجموعة نقتطف: «كصليب على ظهر كنيسة قديمة/ العصافير فوقي/ والصغار يرمونني بحجر/ كأني عدوهم».

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/10/14) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الرؤية المشرقية لإعلام سوري جديد

◄ نبيل محمد

يعرض تلفزيون «المشرق» برنامج «قصة مدينة» الذي يتناول المكان كبيئة اجتماعية ثقافية اقتصادية، والميزات التي يتفرد بها هذا المكان عن غيره، متوسعاً في نقاشه لقضايا عامة تتجاوز حدود المكان الذي تتناوله الحلقة، وقد ظهر هذا جلياً في نقاشهم لمدينة بانياس والعلاقات الاجتماعية فيها، ومن ثم لمدينة «القريا» حيث لم يعد الموضوع هو هذه المدينة وطبيعة سكانها وجوها وبنيتها الجغرافية وجذورها التاريخية، بل أصبح الموضوع هو موضوع التزاوج بين الطوائف، على اعتبار أن هذه المدينة «القريا» تحقق تنوعاً ديموغرافياً سكانيا، ولم يعد مجرد التزاوج بين اللونين الموجودين في «القريا» هو الموضوع الرئيسي، بل تجاوز ذلك إلى موضوع حرية العلاقات الاجتماعية، وواقع الشرق في رؤيته للإنتماء الديني ومنطق الاختلاط، وهذا ما يؤكد جليا الموضوعات التي يهدف القائمون على تلفزيون «المشرق» تقديمها بطريقة المناوشة أو التعريج على موضوع معين من خلال تناول موضوع آخر، فموضوع تزاوج الطوائف هو موضوع جدلي صعب الطرح بصيغة واضحة المعالم ومباشرة، لذا اقتضى ذلك تناول قصة مدينة معينة ومن ثم التعريج على القضايا العامة في تلك المدينة والتي تبدو شاملة للوطن ككل، وبالفعل تمت مناقشة الموضوع بواقعية آخذين آراء أهل المنطقة ورجال الدين، ليبدو من خلال ذلك التنوع في الرأي، ويحقق البرنامج من خلال هذا مغزى كبيراً وقضية تحسب للقائمين عليه، إلا أن المفاجئ في كل هذا، وما يعتبر مشكلة حقيقية في الفضائية ككل، هو التناقض الرهيب بين مضامين البرامج، هذا التناقض الذي تسعى الفضائية من خلاله لتحقيق التنوع، إلا أن هذا التنوع لم يعد مجرد تناول عدة موضوعات أو التوجه لكل أطياف المجتمع الفكرية والمعرفية والاقتصادية، بل إن هذا التنوع بدا منحازا نحو محاولة خلق مادة إعلامية تحقق تميزها من خلال خرقها لكل ما هو سائد إعلامياً، أو مادة تحقق الجماهيرية بغض النظر عن مضمونها، وبالفعل فبعد تقديم برنامج «قصة مدينة» تم تقديم برنامج «حياة الآخرين» هذا البرنامج الذي إذا أخذنا مضمونه العام على وجه إبداء الرأي نجده برنامجاً منطقي التناول والفكرة، بحيث يمكننا من خلاله التعرف على بيئات نحن بعيدون عنها وغير متعرفين على طبيعة حياتها، إلا أن البرنامج لم يعد مجرد تعرف على بيئة معينة بقدر ما هو رصد لمغامرات الشباب المشاركين في البرنامج في تلك البيئات، فعندما تم تقديم حلقة عن حياة البدو، بدا البدو هامشيين هم وحياتهم ليظهر شباب الحلقة هم الأساسيون في البرنامج الذي يرصد تعاملهم مع حياة البدو بصور فجّة، وليقدمهم للجمهور بصيغتهم المدنية ضمن مجتمع آخر راصداً حركاتهم المفتعلة، وردود أفعالهم التمثيلية، وتصرفاتهم الساذجة، واستخفافهم بالمكان الذي يزورونه، وتضييعهم للمغزى العام للبرنامج... وكأن هدف البرنامج هو إظهار الشباب السوري المتمدن، وفق صورة الشباب المتحرر الجريء المغامر الشجاع... وليس التعريف ببيئة جديدة على المشاهد، ورصد هذه البيئة بكل تفاصيلها، خاصة وأن البرنامج يسير ضمن سياق مسابقة بين فريقين من الشباب يفوز في ختامها الأكثر تأقلماً مع البيئة، وهنا تلعب الكاميرا دور المراقب لتصرفات وحركات الشباب «الكوول» واضعةً حياة البدو خلفها أو ملخصةً موضوع الحلقة كمادة خلفية أو راكور أو ديكور يؤمن للصبايا والشباب بيئة ملائمة لخفة الدم.



وهكذا تتناقض المواد التي تقدمها وسيلة واحدة وفق اعتقاد القائمين على هذه الوسيلة بأن التنوع يتم تحقيقه من خلال هذا التناقض الفج، ليبدو من خلال هذا البرنامج وذاك ضياع الرسالة العامة وانعدام الهوية الفكرية المحددة، لتحافظ الفضائية بذلك على هوية بصرية فحسب لا يزيد عليها إلا عدد بسيط من البرامج التي من الجيد صرف عدد من الساعات شهريا في متابعتها.

الإيرانية فريدة لاشايي في دمشق



تقدّم الفنانة فريدة لاشايي أعمالها، في صالة «رفيا» بمساحة خاصة من التعاطي مع اللون والخط، حيث تدمج بين الحداثة والتقليد من خلال موضوعات مستمدة من الحياة والثقافة الإيرانيتين، خصوصاً لجهة حضور شخصيات تاريخية كمحمد مصدق، وهو ما منح أعمالها بطاقة سفر إلى صالات التشكيل العالمية. لوحات لاشايي تتناول مناظر طبيعية: الأرض والأشجار والنباتات والسماء... لكن طرائقها البديعة في معالجة الشخصيات والمواضيع جعلت من لوحتها منتمية إلى الحداثة الفنية، وفي صميم انشغالاتها.

ولدت لاشايي في إيران عام ١٩٤٤، ودرست الأدب الألماني في فرانكفورت، ثم الفنون الجميلة في فيينا، وعملت لاحقا مصممة كريستال في جنوب النمسا وألمانيا، دون أن تنقطع عن مزاولة الفن التشكيلي: نحتاً وتصويراً زيتياً وأعمالا تركيبية، حتى غدت من أبرز معالم المشهد التشكيلي الإيراني المعاصر. لها ٣٣ معرضا فرديا، ومشاركات كبيرة في معارض عالمية.

أسامة دياب في صالة أيام



افتتح معرض التشكيلي الشاب أسامة دياب في غاليري أيام. تحفل الأعمال التي يحتويها هذا المعرض بالكثير من الرموز: العيون، القلوب، الفراشات.. لكن دياب يبرع في توظيفها جماليا وتعبيريا حين يربطها بهموم حياتية راهنة قلما نجد مشابها لها في المحترف السوري. الرمز الأهم هو رمز الطفلة الفلسطينية مريم التي استطاع الفنان أن يجعل منها ممثلة لحب الحياة والرغبة رغم كل ما يحيق بالجسد الفلسطيني من دمار وخراب.

يذكر أن أسامة دياب تشكيلي فلسطيني سوري، من مواليد عام ١٩٧٧، تخرج من كلية الفنون الجميلة بدمشق عام ٢٠٠٢، وهو عضو في اتحاد الفنانين الفلسطينيين، له العديد من المشاركات بمعارض فنية في سورية ومصر، وكندا، والإمارات...

«تشرين» تفتح الـ«أبواب» للكتابة الجديدة

تشرين
أبواب

كرّمت جريدة تشرين الكتابة السورية بإصدار ملحق «أبواب» الثقافي الذي يصدر بالتناوب مع ملحق «دراما». وقد جاء العدد الأول شديد التميّز شكلاً ومضموناً.

يطمح «أبواب» إلى تسليط الضوء على الثقافة السورية الجديدة، هذه التي لا تزال مقصاة من المشهد الإعلامي السوري، وكما يقول الزميل خليل صويلح، المشرف على الملحق، في افتتاحية العدد الأول: «لنقف أمام المرآة مباشرة ونكتب نصنا الشخصي المفارق والمغاير والمتمرد، ليس في الأدب فقط، بل في الصحافة الثقافية نفسها بوصفها حاملاً لهذا الخطاب المتجدّد، إذ لطالما تعاملنا من باب الطمأنينة أن الصحافة الثقافية هي الأدب أولا وأخيرا. ما نسعى إليه - وهو ما قد نفشل بإنجازه - صناعة صحافة ثقافية مفتوحة على كل أطياف المشهد، محلياً وعربياً وعالميا، فالعزلة المحلية والاكتفاء بملامسة المنجز الثقافي بالمصافحة العابرة، أسباب أكيدة للفشل».

تضمن العدد الأول العديد من المواد المتميزة، حيث نقرأ فيه حوارا مع الناقد الفلسطيني د. فيصل دراج، وريبورتاجاً أعده الزميل نبيل محمد عن مقاهي سوق ساروجة جاء تحت عنوان «شباب مقاهي ساروجة.. مثقفون تحت التمرين»، وفصلاً من رواية جديدة لإيزابيل الليندي من ترجمة صالح علماني، بالإضافة إلى بابي «مدونات» و«ثقافات العالم»، أما النصوص الشعرية التي تضمنها العدد فهي للشعراء حازم العظمة وعارف حمزة وأميرة أبو الحسن، كما نقرأ دراسة من أدب الرحلات للباحث تيسير خلف وهي بعنوان «رحلة المقدسي البشاري إلى بيت المقدس».

دمشق . باريس: رؤى متبادلة



يقام في جناح العرض الدائم في المتحف الوطني معرض مشترك بعنوان: «دمشق، باريس: رؤى متبادلة» الذي يضم أعمالاً مختلفة للفنانين السوريين المقيمين في سورية، والفنانين السوريين المقيمين في باريس، بالإضافة إلى عدد من الفنانين الفرنسيين والفنانين العالميين المقيمين في باريس.

المشاركون من سورية: أحمد معلا، إدوار شهدا، باسم دحدوح، حسكو حسكو، حمود شنتوت، ريما سلمون، سارة شمة، شلبية إبراهيم، غسان النعنع، لجينة الأصيل، لطفي الرمحين، مصطفى علي، ناصر حسين، نذير إسماعيل، نذير نبعة، نزار صابور، وليد الآغا، ياسر حمود، يوسف عبدلكي، عبد الله رضا، ابتسام الأنصاري، أنطون مزاوي، إيمان الحاصباني، بطرس المعري، سامر قزح، محمد الرومي، جورج شهدا.

كما يشارك من فرنسا عدد من الفنانين السوريين والعرب المقيمين في باريس، وهم: إبراهيم جلال، أحمد الحجري، بشار عيسى، ماهر البارودي، منهل عيسى، جورج بهجوري، حميد تيبوشي، سيمون فتال، شادي زقزوق، طريف رسلان، علا عبد الله، فاديا حداد، كاظم خليل، محمد المفتي، هاني زعرب.

كما ويشارك في المعرض عدد من الفنانين الفرنسيين والدوليين المقيمين في باريس، وهم: آشلي، كريستيان بييه، كريستوف بلان، كلير دو شافنياك- برونيون، فرانسواز كلوارك، كورين سيلفيا كونجيو، مارتين دولالوف، جان-لوك ديزانتي، فرانك دومينيل، جوانا فلاتو، إريك غينا، جان-جاك لابواري، إليزابيت لوميغر-فورو، مارتين لوتوبلون، جان-كلود لوتون، إيزابيل ماليزا، لوران مار، لورانس ماير، مارييتا أوليفاريس، آنا باولا بورتيا، آن بورني، ساتورو ساتو، ليونار دو سيلفا، أياكو تاكايشي، جاك طوفي، تيروهيشا يامانوبيه، إسماعيل ييلديريم، رومانو زانوتي، كما يكرم المعرض الفنانة الراحلة أوغيت فايان- بودري التي توفت مباشرة بعد مشاركتها في المعرض الأول في باريس بعرض لوحاتها.

تأتي أهمية هذه الفعالية من كونها تقدم الفن السوري للعالم جنباً إلى جنب مع اللوحة الأوروبية. يقول الناقد سعد القاسم: «يمكن القول عن سوية اللوحات بأنها متشابهة ومتقاربة من حيث التقنية والمواضيع بين الفرنسيين والسوريين، كما أن المعرض قدم صورة حقيقية عن الفن التشكيلي السوري باعتبار المشاركين يمثلون الصف الأول في مشهد الحركة التشكيلية بأجيالها المختلفة، وهذا المعرض يقدم فرصة للمشاهد السوري للاطلاع على الفن الفرنسي، حيث أنه أعطى تصورا صحيحا عن مستوى التشكيل السوري ومدى ارتباطه بروح العصر وفلسفته الجمالية، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على ما قدمه المعرض للمشاهد الفرنسي».